جامعة الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع

العولمة و انعكاساتها على الاقتصاديات العربية: التجارة الخارجية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية
تخصص: إقتصاد كمي

من إعداد الطالبة:
جبروني نادية

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:
معين أمين السيد

لجنة المناقشة

د.باشي أحمد	رئيسا
د.الجوزي جميلة	عضوا
د.حشماوي محمد	عضوا
د.كمال بن موسى	عضوا

السنة الجامعية 2008-2009

كلمة شكـــر

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

يسعدني و يشرفني أن أتقدم بعظيم شكري و تقديري و عرفاني بالجميل إلى الأستاذ الدكتور معين أمين السيد الذي لم يدخر جهدا في إبداء النصح و التوجيه و التشجيع في سبيل إعداد هذا العمل.

رشيد كما أتقدم بالشكر للأساتذة الأفاضل: جمال فروخي، مولود حشمان، بن ديب و طارق بلمهدي على التوجيهات القيمة.

و الشكر كل الشكر لله عز وجل الذي كرمني بنعمة العلم و الدين و وفقني في إتمام هذا البحث.

إهداء

إلى كل من آمن بالله ربا و بمحمد رسولا

إلى شموع حياتي و فلذاتي كبدي محمد طه الهاشمي، معاذ و فاطمة الزهراء

اهدي هذا البحث

الفهرس

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	انضمام الدول العربية إلى المنظمة العالمية للتجارة	28
2	احتياطي النفط الخام العربي لسنة 2002	43
3	احتياطي الغاز الطبيعي العربي لسنة 2002	44
4	نسبة عوائد الصادرات العربية من إجمالي الصادرات	45
5	نسبة صادرات و واردات تونس، الجزائر و ليبيا إلى الاتحاد الأوروبي	47
6	إجمالي و معدل نمو التجارة الخارجية للدول العربية من 1986 إلى 2003	50
7	متوسط معدل النمو السنوي للتجارة الخارجية قبل و بعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة	52
8	إجمالي و معدل نمو صادرات الدول العربية من 1986 إلى 2003	55
9	متوسط معدل النمو السنوي للصادرات قبل و بعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة	57
10	إجمالي و معدل نمو واردات الدول العربية من 1986 إلى 2003	60
11	متوسط معدل النمو السنوي للواردات العربية قبل و بعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة	62
12	الهيكل السلعي لصادرات الدول العربية من 1992 إلى 2002	64
13	الهيكل السلعي لواردات الدول العربية من 1992 إلى 2002	65
14	نسبة تركز الصادرات، مؤشر هيرشمن	67
15	التوزيع الجغرافي لصادرات الدول العربية من 1992 إلى 2002	68
16	التوزيع الجغرافي لواردات الدول العربية من 1992 إلى 2002	69

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
17	إجمالي و معدل نمو التجارة البينية للدول العربية من 1986 إلى 2003	70
18	متوسط معدل النمو السنوي للتجارة البينية العربية قبل و بعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة	72
19	نسبة إجمالي التجارة البينية لإجمالي التجارة الخارجية 1986-2003	73
20	إجمالي و معدل نمو الصادرات البينية للدول العربية من 1986 إلى 2003	74
21	متوسط معدل النمو السنوي للصادرات البينية قبل و بعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة	75
22	نسبة إجمالي الصادرات البينية لإجمالي الصادرات الخارجية 1986-2003	77
23	إجمالي و معدل نمو الواردات البينية للدول العربية من 1986 إلى 2003	78
24	متوسط معدل النمو السنوي للواردات البينية قبل و بعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة	79
25	نسبة إجمالي الواردات البينية لإجمالي الواردات العربية 1986-2003	81
26	نسبة إجمالي التجارة العربية لإجمالي التجارة العالمية	82
27	مقارنة معدلات نمو إجمالي التجارة العربية و التجارة العالمية ما بين 1986-1994 و 1995-2003	83
28	نسبة إجمالي الصادرات العربية لإجمالي الصادرات العالمية	84
29	مقارنة معدلات نمو إجمالي الصادرات العربية و الصادرات العالمية ما بين 1986-1994 و 1995-2003	86
30	نسبة إجمالي الواردات العربية من الواردات العالمية	87
31	مقارنة معدلات نمو إجمالي الواردات العربية و الواردات العالمية ما بين 1986-1994 و 1995-2003	88

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
32	الميزان التجاري لمجمل الدول العربية من 1986 إلى 2003	90
33	معدل التغطية لمجمل الدول العربية من 1986 إلى 2003	92
34	مؤشر نمو التجارة الخارجية العربية من 1992 إلى2002	94
35	مقارنة نسبة الانفتاح الاقتصادي العربي مع بعض الدول المنافسة	95
36	مؤشر القدرة على التصدير للدول العربية من 1992 إلى 2002	96
37	المتغيرات الكمية المستعملة في نموذج الاستقطاب	107
38	المتغيرات الوهمية المستعملة في نموذج الاستقطاب	109

قائمة الأشكال

رقم الشكل	**العنوان**	**الصفحة**
1	التنازلات الجمركية منذ إنشاء الجات إلى ما بعد جولة الأوروجواي	24
2	متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2002	46
3	إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية من 1986 إلى 2003	54
4	علاقة الصادرات العربية بسعر البترول	58
5	مقارنة معدلات النمو السنوية لإجمالي الصادرات العربية و الصادرات العالمية	85
6	مقارنة معدل النمو السنوي لإجمالي الواردات العربية و الواردات العالمية	88
7	العلاقة العكسية بين الصادرات بين بلدين و المسافة	110

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
1	إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية 1986-2003	136
2	معدلات النمو السنوية لإجمالي التجارة الخارجية العربية 1986-2003	137
3	حصة كل بلد من إجمالي التجارة الخارجية العربية 1986-2003	138
4	إجمالي صادرات الدول العربية 1986-2003	139
5	نسبة النمو السنوي لإجمالي الصادرات العربية 1986-2003	140
6	حصة كل بلد من إجمالي الصادرات العربية 1986-2003	141
7	إجمالي واردات الدول العربية 1986-2003	142
8	نسبة النمو السنوي لإجمالي الواردات العربية 1986-2003	143
9	حصة كل بلد من إجمالي الواردات العربية 1986-2003	144
10	صادرت الدول العربية إلى الاتحاد الأوروبي 1992-2002	145
11	صادرات الدول العربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية 1992-2002	146
12	صادرات الدول العربية إلى اليابان 1992-2002	147
13	صادرات الدول العربية إلى باقي دول العالم 1992-2002	148
14	واردات الدول العربية من الاتحاد الأوروبي 1992-2002	149
15	واردات الدول العربية من الولايات المتحدة الأمريكية 1992-2002	150

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
16	واردات الدول العربية من اليابان 1992-2002	151
17	واردات الدول العربية من باقي دول العالم 1992-2002	152
18	إجمالي التجارة البينية للدول العربية 1986-2003	153
19	معدلات النمو السنوية لإجمالي التجارة البينية 1986-2003	154
20	مشاركة كل بلد في التجارة البينية 1986-2003	155
21	نسبة إجمالي التجارة البينية لإجمالي التجارة الخارجية بلد ببلد 1986-2003	156
22	إجمالي الصادرات البينية العربية 1986-2003	157
23	معدلات النمو السنوية لإجمالي الصادرات البينية 1986-2003	158
24	مشاركة كل بلد في الصادرات البينية 1986-2003	159
25	نسبة إجمالي الصادرات البينية لإجمالي الصادرات بلد ببلد 1986-2003".	160
26	إجمالي الواردات البينية للدول العربية 1986-2003	161
27	معدلات النمو السنوية لإجمالي الواردات البينية 1986-2003	162
28	مشاركة كل بلد في الواردات البينية 1986-2003	163
29	نسبة إجمالي الواردات البينية لإجمالي الواردات بلد ببلد 1986-2003	164
30	الميزان التجاري للدول العربية بلد ببلد 1986-2003	165

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
31	معدل التغطية للدول العربية بلد ببلد 1986-2003	166
32	الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية 1992-2002	167
33	مؤشر نمو التجارة الخارجية العربية، بلد ببلد من 1992 إلى 2002	168
34	مؤشر القدرة على التصدير للدول العربية، بلد ببلد، من 1992 إلى 2002	169
35	المسافة بين عواصم الدول العربية	170
36	الحدود بين الدول العربية	171
37	المستعمر المشترك بين الدول العربية	172

الفهرس

الصفحة

إهداء

شكر و تقدير

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

المقدمة العامة أ

الفصل الأول: ظاهرة العولمة 01

تمهيد 01

المبحث الأول: تعريف العولمة و نشأتها التاريخية 02

المطلب الأول: تعريف العولمة 02

المطلب الثاني: العولمة الاقتصادية 06

المطلب الثالث: العولمة المالية 09

المطلب الرابع: العولمة السياسية 10

المطلب الخامس: العولمة الثقافية 12

المطلب السادس: النشأة التاريخية للعولمة و أسباب بروزها 14

الفرع الأول: النشأة التاريخية للعولمة 14

الفرع الثاني: أسباب بروز العولمة 15

المبحث الثاني: أهداف و أثار العولمة 16

المطلب الأول: أهداف العولمة 16

المطلب الثاني: الآثار الإيجابية للعولمة 17

المطلب الثالث: الآثار السلبية للعولمة 18

المبحث الثالث: آليات العولمة الاقتصادية و شركاتها 19
المطلب الأول: منظمة التجارة العالمية 20
الفرع الأول: من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة 21
الفرع الثاني: أهداف و مهام المنظمة العالمية للتجارة 25
الفرع الثالث: أعضاء المنظمة العالمية للتجارة 26
المطلب الثاني: الشركات المتعددة الجنسيات 29
الفرع الأول: تعريف الشركات المتعددة الجنسيات 29
الفرع الثاني: خصائص الشركات المتعددة الجنسيات 30
الفرع الثالث: الشركات المتعددة الجنسيات و الاقتصاد العالمي 30
الفرع الرابع: الوطن العربي و الشركات المتعددة الجنسيات 31
المطلب الثالث: التكتلات الاقتصادية 32
الفرع الأول: تعريف التكتلات الاقتصادية 32
الفرع الثاني: أهداف التكتلات الاقتصادية 33
الفرع الثالث: أنواع التكتلات الاقتصادية 34
الفرع الرابع: أهم التكتلات الاقتصادية 36
خلاصة الفصل الأول 38

الفصل الثاني: خصائص الدول العربية و تجارتها الخارجية
تمهيد 40
المبحث الأول: خصائص الدول العربية 41
المطلب الأول: بعض الخصائص الاقتصادية للدول العربية 41
الفرع الأول: الدول العربية و النفط 42
الفرع الثاني: متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 45
المطلب الثاني: الخصائص غير الاقتصادية للدول العربية 47
الفرع الأول: التاريخ المشترك 47
الفرع الثاني: اللغة و الدين 48

المبحث الثاني: إجمالي التجارة الخارجية العربية من 1986 إلى 2003 49
المطلب الأول: إجمالي التجارة الخارجية 49
المطلب الثاني: إجمالي صادرات الدول العربية 55
المطلب الثالث: إجمالي واردات الدول العربية 59
المطلب الرابع: الهيكل السلعي للتجارة الخارجية للدول العربية 63
الفرع الأول: الهيكل السلعي للتجارة الخارجية للدول العربية 63
الفرع الثاني: نسبة تركز الصادرات 66
المطلب الخامس: التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية للدول العربية 68
الفرع الأول: التوزيع الجغرافي للصادرات العربية 68
الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للواردات العربية 69

المبحث الثالث: إجمالي التجارة البينية للدول العربية من 1986 إلى 2003 70
المطلب الأول: إجمالي التجارة البينية 70
المطلب الثاني: إجمالي الصادرات البينية 74
المطلب الثالث: إجمالي الواردات البينية 78

المبحث الرابع: بعض مؤشرات التجارة الخارجية العربية 82
المطلب الأول: مقارنة التجارة الخارجية العربية بالتجارة العالمية 82
الفرع الأول: مقارنة إجمالي التجارة الخارجية العربية مع التجارة العالمية 82
الفرع الثاني: مقارنة إجمالي الصادرات العربية مع الصادرات العالمية 84
الفرع الثالث: مقارنة إجمالي الواردات العربية مع الواردات العالمية 86
المطلب الثاني: تحليل الميزان التجاري 89
الفرع الأول: تطور رصيد الميزان التجاري 89
الفرع الثاني: تطور معدل التغطية 91
المطلب الثالث: تطور التجارة الخارجية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي 93
الفرع الأول: مؤشر نمو التجارة الخارجية 93
الفرع الثاني: مؤشر القدرة على التصدير 95
خلاصة الفصل الثاني 97

الفصل الثالث: دراسة قياسية للصادرات العربية البينية

تمهيد 100

المبحث الأول: النموذج الاستقطابي 102

المطلب الأول: تعريف النموذج الاستقطابي 102

المطلب الثاني: تعريف متغيرات النموذج 106

المطلب الثالث: استعمالات النموذج الاستقطابي 111

المبحث الثاني: تقدير النموذج الاستقطابي 112

المطلب الأول: تقدير النموذج الاستقطابي قبل إنشاء المنظمة العالمية للتجارة 116

الفرع الأول: تقدير النموذج 117

الفرع الثاني: التقييم الاقتصادي 117

الفرع الثالث: التقييم الإحصائي و القياسي 118

المطلب الثاني: تقدير النموذج الاستقطابي بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة 119

الفرع الأول: تقدير النموذج 119

الفرع الثاني: التقييم الاقتصادي 120

الفرع الثالث: التقييم الإحصائي و القياسي 120

المبحث الثالث: أثر المسافة و الحدود على الصادرات العربية البينية 121

المطلب الأول: أثر المسافة 124

المطلب الثاني: أثر الحدود 124

المبحث الرابع: أثر بعض المنظمات على الصادرات العربية البينية 125

المطلب الأول: تقدير النموذج الاستقطابي للفترة الكلية 126

المطلب الثاني: التقييم الاقتصادي 127

المطلب الثالث: التقييم الإحصائي و القياسي 128

خلاصة الفصل الثالث 129

الخاتمة 131

الملاحق 136

المراجع 174

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

من المفاهيم الجديدة التي دخلت عالمنا المعاصر في أواخر النصف الثاني من القرن الماضي "العولمة"، هذا المولود، الذي لم يتفق بعد عن تعريفه رغم كثرة ما كتب عنه، يعتبر عملية معقدة لا تمس المجال الاقتصادي من إنتاج و تبادل السلع و الخدمات فحسب، بل تغلغل إلى كل الميادين الحيوية نذكر على سبيل المثال المجال المالي، الثقافي، الاجتماعي و السياسي و أصبح يعتبر من عمليات اتخاذ القرار في كافة الميادين.

فالعولمة إذن تحتوي على مفاهيم متعددة و متداخلة بعضها البعض، و هي تنادي بدمج العالم و توحيده و جعله كأنه قرية واحدة حيث لا وجود و لا اعتراف بالحدود السياسية و الثقافية و اللغوية و الاجتماعية و لا الجمركية.

هناك عالمية و عولمة، فالعالمية ارتقاء و ارتفاع إلى المستوى العالمي و محاولة معرفة ما يجري من حولنا مع الاحتفاظ بكل الخصوصيات إنما العولمة لها شكل ثان، فهي عملية تحويل العالم إلى قرية واحدة تمحي معها كل خصوصية و ذاتية. و ما زالت العولمة تتخبط بين مؤيدين و ناقدين، فهي مزيج بين الفرص و التهديدات، و أهم الفرص التي تتيحها العولمة هو انتشار المعرفة و التكنولوجيا أما التهديدات فهي عديدة و مختلفة، منها إلغاء الثقافة و الشخصية المحلية.

تعتبر العولمة الاقتصادية المحور الأساسي لظاهرة العولمة حيث أن الكثير من تعاريف العولمة تنصب في المجال الاقتصادي، و ما حققته من تحرير في التجارة الخارجية، إذ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أخذت العلاقات الاقتصادية الدولية منعرجا بارزا و متميزا، و أخذ الاهتمام بالتجارة الخارجية، التي أصبحت فرع مستقل و متميز من فروع علم الاقتصاد، يتزايد و يتفاقم.

بالفعل فقد تطورت التجارة الخارجية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية كما و كيفا و صارت أكثر هيكلة و ترتيبا حيث نشأت ثلاثة مؤسسات لتسيير اقتصاديات الدول بصفة عامة و هي الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة، صندوق النقد الدولي و البنك الدولي. و في نهاية القرن العشرين، حلت محل الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة المنظمة العالمية للتجارة، هذه

المنظمة التي يتم من خلالها التحرير الشبه الكلي للتجارة العالمية و رفع الكثير من الحواجز و العوائق التي كانت تحول دون الازدهار الاقتصادي العالمي. و تعتبر المنظمة العالمية للتجارة إضافة إلى صندوق النقد الدولي و البنك العالمي مثلث خطير و قد سمي ب "مثلث العولمة".

أضف إلى هذا المثلث الشركات المتعددة الجنسيات، التي تزداد قوة و نفوذا و غنى سنة تلوى الأخرى، هذه الشركات التي نمت بالتوازي مع ظاهرة العولمة تشغل قطاعات حيوية و هامة مثل البترول، السيارات، البنوك و التكنولوجية العالية و غزت تقريبا كل الدول النامية بدون استثناء.

العولمة الاقتصادية هي كذلك التكتلات الاقتصادية التي كثر عددها خاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية و أصبحت ذو دور مهم في التبادلات التجارية الدولية.

باعتبار الدول العربية من الدول النامية، كيف تأقلمت تجارتها الخارجية مع الأوضاع الراهنة، و هل تمكنت من تحقيق النمو الاقتصادي و الاندماج في الاقتصاد العالمي، و ما مدى تأثير المنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية العربية، و هل فعلا أصبح العالم قرية واحدة حيث لا وجود للحدود و لا اعتبار للمسافات في التبادل التجاري بين الدول؟

للإجابة على هذه الاستفسارات و في صدد دراستنا هته، قمنا بطرح بعض الأسئلة الفرعية التي سوف نحاول من خلال الإجابة عنها، الإجابة على السؤال الرئيسي المطروح، و فيما يلي بعضها:

1. ما هي العولمة؟ ما هي المجالات التي اخترقتها؟ كيف نشأت؟ ما هي إيجابياتها و سلبياتها؟
2. ما هي آليات العولمة الاقتصادية و شركاتها؟
3. ما مدى تأثير العولمة الاقتصادية و خاصة المنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية العربية ؟
4. هل تأثير المسافة و الحدود على التجارة العربية (الصادرات) البينية هي نفسها قبل و بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة؟

أسباب اختيار الموضوع:

أسباب اختيار الموضوع كثيرة و مختلفة، يمكن أن نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، الضجة الإعلامية التي يحضى بها موضوع العولمة، رغبتنا الشخصية في الخوض في التجارة الخارجية العربية بالتدقيق و لكل بلد عربي على حدى، محاولة معرفة مدى تأثير العولمة الاقتصادية على التجارة الخارجية العربية و ما إذا البرامج الإصلاحية التي تقوم بها معظم الدول العربية بهدف تحفيز القطاع الخاص وتحرير التجارة الخارجية و صلت إلى مبتغاها، تلك بعض أسباب اختيارنا لهذا الموضوع.

أهمية الموضوع و أهدافه:

إن الموضوع يكتسي أهمية كبيرة، حيث أن أهميته من مرتبة و أهمية التجارة الخارجية في العالم المعاصر، في الوقت الذي أصبح لا غنى لأي بلد عن الآخر في مجال التجارة الخارجية و هذا مهما كانت مكانته الدولية. أما عن أهداف الموضوع فهي تتماشى و أسباب اختياره، و لكن أهم هدف هو دراسة تطور التجارة الخارجية العربية و محاولة معرفة مدى تأثرها بالعولمة الاقتصادية.

المنهج المتبع:

إتباعا للمنهجية العلمية قسمنا دراستنا هذه "العولمة و انعكاسها على الاقتصاديات العربية، التجارة الخارجية" إلى قسمين، قسم نظري و آخر تطبيقي. القسم النظري يحتوي على الفصل الأول "ظاهرة العولمة"، أما الفصل الثاني "خصائص الدول العربية و تجارتها الخارجية" و الفصل الثالث "دراسة قياسية للصادرات العربية البينية" يمثلان القسم التطبيقي. لقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج التاريخي الذي يقوم على تتبع الظاهرة و الوقائع عبر التاريخ في دراسة ظاهرة العولمة، كما استعملنا المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة و تحليل المعطيات حول التجارة الخارجية العربية واستخلاص مختلف النتائج و المؤشرات و المنهج القياسي الرياضي في الفصل الثالث.

و فيما يلي عرض لمحتويات الفصول الثلاثة التي حاولنا من خلالها الإلمام بمختلف أوجه الموضوع.

الفصل الأول: خصصناه إلى دراسة ظاهرة العولمة، و هذا في ثلاث مباحث:

- المبحث الأول كرسناه إلى تعريف العولمة و نشأتها و هذا بالتطرق إلى عدة نقاط و هي تعريف العولمة بصفة عامة، العولمة الاقتصادية، العولمة المالية، العولمة السياسية، العولمة الثقافية بصفة خاصة، مع تبيان النشأة التاريخية للعولمة و أسباب بروزها.
- المبحث الثاني خصص لأهداف العولمة و آثارها الإيجابية منها و السلبية.
- المبحث الثالث يلقى الضوء عن آليات العولمة الاقتصادية ابتداء بالمنظمة العالمية للتجارة، الشركات المتعددة الجنسيات فالتكتلات الاقتصادية.

الفصل الثاني: تعرضنا فيه إلى البعض من خصائص الدول العربية الاقتصادية و الغير الاقتصادية و كذا التجارة الخارجية للدول العربية. استعملنا لتحليل التجارة الخارجية العربية بيانات مجدولة من سنة 1986 إلى سنة 2003، ساعدتنا على دراسة تطور التجارة الخارجية للدول العربية في شكلها الكمي و الكيفي. الفصل مقسم إلى أربعة مباحث و هي:

- المبحث الأول يلخص بعض الخصائص الاقتصادية و الغير الاقتصادية للدول العربية محل الدراسة.
- المبحث الثاني يشمل دراسة إجمالي التجارة الخارجية العربية؛ إجمالي الصادرات العربية و إجمالي الواردات العربية مع التطرق إلى الهيكل السلعي و التوزيع الجغرافي للصادرات و الواردات.
- المبحث الثالث يتطرق إلى إجمالي التجارة البينية للدول العربية؛ إجمالي الصادرات البينية؛ إجمالي الواردات البينية مع تبيان في كل مرة النسبة بالمقارنة مع التجارة و الصادرات و الواردات الكلية.
- المبحث الرابع قمنا فيه بمقارنة التجارة الخارجية العربية بالتجارة العالمية، تحليل للميزان التجاري و كيفية تطور التجارة الخارجية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.

الفصل الثالث: تعرضنا فيه إلى دراسة قياسية للصادرات العربية البينية باستعمال نماذج الاستقطاب التي تجد صدى كبير في السنوات الأخيرة و خاصة مند ثمانينات القرن الماضي في دراسة التدفق التجاري بين الدول. و كان الهدف من هذا الفصل دراسة مدى تأثر الصادرات العربية البينية بالمسافة بين الدول و كذا تأثير الحدود على التجارة العربية البينية. و قد قمنا بهذه الدراسة القياسية في أربع مباحث و هي:

- المبحث الأول يشمل تعريف لنموذج الاستقطاب، المتغيرات المستعملة و كذا العلاقة بينهم، مع التعريف بمختلف استعمالات هذا النموذج.
- المبحث الثاني نتطرق فيه إلى تقدير نموذج الاستقطاب و النتائج المتحصل عليها لهذا النموذج في المرحلتين، أي قبل و بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة.
- المبحث الثالث نرى من خلاله هل أثر المسافة و الحدود على الصادرات العربية البينية قد تغير أم لا قبل و بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة.
- المبحث الرابع و الأخير حاولنا من خلاله معرفة أثر بعض المنظمات الدولية على الصادرات العربية البينية.

صعوبات البحث:

الصعوبات التي صادفتنا حين قيامنا بهذه الدراسة يمكن أن تقسم إلى نوعين. النوع الأول متعلق بالجانب النظري، إذ أننا واجهنا مشكلة قلة المراجع التي تتكلم عن النموذج الاستقطابي بصفة عامة، و انعدامها باللغة العربية بصفة خاصة. أما النوع الثاني يتعلق بالجانب التطبيقي، وقد تجلت في نقص البيانات الحديثة و الإحصائيات الغير الموجودة أو غير كاملة في بعض نقاط دراستنا، خاصة و أن الدراسة تشمل جل الدول العربية.

الفصـــــل الأول

ظاهرة العولمة

تمهيد:

شهد و ما زال يشهد العالم من حولنا أحداث و تطورات في شتى مجالات الحياة السياسية، الاجتماعية، الثقافية و الاقتصادية، أضف إلى ذلك التطور التكنولوجي و الإعلامي الهائل الذي تشهده المعمورة من أقمار صناعية و هاتف نقال و شبكة الإنترنت، مما جعل العالم، ملتحما و متقاربا و كأنه مدينة صغيرة أو بالأحرى "قرية صغيرة"، و هو اللفظ الأكثر شيوعا عند العامة و الخاصة في الآونة الأخيرة.

لقد أصبح الإنسان يواكب، و على المباشر كل ما يحدث في العالم من: اختراعات؛ تطورات صناعية؛ مؤشرات اقتصادية؛ حروب؛ كوارث طبيعية؛ إنجازات علمية؛ أوبئة؛ الخ. هذا التعايش و التأثر بما يحدث في العالم في كل المجالات أدى إلى ما يسمى اليوم بالمفهوم العام بالعولمة.
في هذا الفصل، تناولنا هذه الظاهرة مبرزين المباحث التالية:

1. المبحث الأول: تعريف العولمة، نشأتها التاريخية و أسباب بروزها
2. المبحث الثاني: أهداف وآثار العولمة
3. المبحث الثالث: آليات العولمة الاقتصادية و شركاتها

المبحث الأول: تعريف العولمة و نشأتها التاريخية

إن موضوع العولمة موضوع متشعب و من الصعب اللم بكل جوانبه بدقة. سنحاول في هذا المبحث تعريف العولمة على مختلف أشكالها (العولمة بصفة عامة، العولمة الاقتصادية، العولمة المالية، العولمة السياسية، العولمة الثقافية) و كذا محاولة تحديد نشأتها التاريخية و أسباب بروزها في نهاية القرن العشرين.

المطلب الأول: تعريف العولمة

لقد أسالت ظاهرة العولمة في تسعينيات القرن الماضي الكثير من الحبر، حيث تناولها العديد من المفكرين و الباحثين في شتى المجالات بالدراسات و التحليلات، و كانت مجالا خصبا و مليء بالأحداث لكتابة المؤلفات على مختلف أوجهها و بكافة اللغات من جهة، أضف إلى ذلك الندوات والمؤتمرات التي تطرقت لهذه الظاهرة معطية إياها تسميات مترادفة كالعولمة، النظام العالمي الجديد، الكوكبة والكونية...من جهة أخرى.

بالفعل، لم يحظ أي موضوع باهتمام في السنوات القليلة الماضية مثل موضوع العولمة، و مع هذا، فالغريب أنه لمصطلح مستعمل و شائعا كثيرا كهذا، لا يوجد تعريف وتفسير، وتقدير لأبعاد و انعكاسات هذه الظاهرة دقيق و مقبول من الجميع. فالتعريفات المعطاة لهذا المصطلح في تزايد و تنوع مستمر مع الوقت، و هي في بعض الأحيان متضاربة و مختلفة. هذا التضارب و الاختلاف راجع إلى أمرين اثنين: أولهما أن هذه الظاهرة ما زالت قيد التكوين، غير مكتملة الملامح حيث تعتبر عملية مستمرة و ديناميكية تحدث الجديد يوميا، و ثانيهما أن التعريفات متأثرة بميول الباحثين و الكتاب و المفكرين و إيديولوجياتهم و اتجاهاتهم إزاء العولمة رفضا أو قبول أو اعتدالا.

إن هذا الاختلاف في تعريف العولمة هو نفس مشكل الفلاسفة في تعريف الفلسفة حيث يعطى كل فيلسوف حسب تياره و توجهه تعريفا يتناسب معه، فالعولمة مشابهة للفلسفة في هذا السياق، أي من الاختلاف في التعريف بين مفكريها، حيث أن التعريفات تتوافد على العولمة حسب قائليها ، فإذا كان الذي يعطى التعريف سياسيا كان التعريف كذلك و إذا كان اقتصاديا أو ثقافيا أو اجتماعيا كان التعريف اقتصاديا، ثقافيا أو اجتماعيا.

وتعود بدايات استخدام مصطلح "العولمة" إلى كتابين صدرا عام 1970، الأول (لمارشال ماك لوهان) "حرب وسلام في القرية الكونية"، الذي ينطلق من تجربة فيتنام، و الدور الذي لعبه التلفزيون فيها، حيث حول المواطنين من مجرد مشاهدين إلى مشاركين في اللعبة. والثاني" أمريكا والعصر التكنوتروني أو التكنو-إلكتروني" (لزبيغنيو بريجنسكي) مستشار الرئيس الأمريكي "جيمي كارتر" خلال 1977-1980؛ ومنذ السبعينيات شاع استخدام مصطلح العولمة بعد التطور المتسارع في تقنيات الاتصال وشبكاتها الدولية وصولا إلى أن بات اليوم على كل لسان.[1]

إن كلمة عولمة بهذه الصيغة الصرفية لم ترد في اللغة العربية، إنما فرضت بعد تعدد استعمالها، و يرى البعض أنها من الفعل (عولم) أي صير العالم وفق رؤيته[2]، و هي تعود في أصلها إلى الكلمة الإنجليزية (Global) التي تعني كروي أو عالمي أو دولي أو شامل، أما المصطلح الإنجليزي (Globalization) و بالفرنسية (Mondialisation) فيترجم إلى الكونية أو الكوكبة أو العولمة. و كانت الغلبة لكلمة العولمة، لكثرة استخدامها و تداولها عند مختلف الشرائح الاجتماعية، رغم أنه هناك الكثير في البلاد العربية من هو متمسك بكلمة "كوكبة"، هذا عن التعريف اللغوي. أما عن مغزى العولمة فيمكن إعطاء على العموم بعض التعريفات، لأنه و بالرغم من كثرتها، لا يزال مضمون العولمة محاط بقدر من الغموض يصعب الكشف عنه حاليا.

إن العولمة تحتوي على مفاهيم متعددة و متداخلة بعضها البعض، فهي ظاهرة سياسية، ثقافية، اجتماعية، اقتصادية، إعلامية، تكنولوجية، لقد غزت هذه الظاهرة كل المجالات دون استثناء، فهناك من يرى العولمة كنظام عالمي جديد يعيد تشكيل الدول و المجتمعات و الأفراد على جميع المستويات. فيما يلي، سوف نقدم بعض التعريفات التي قيلت في الموضوع مع التركيز بالخصوص على البعد الاقتصادي لأن مفهوم العولمة بداية له علاقة وطيدة بالاقتصاد و العولمة الاقتصادية مجال اهتمامنا و تركيزنا في هذه الدراسة.

1. في جوهرها حركة تاريخية وليدة و ما زالت قيد التأسيس، و هي شبيهة بحركة الحداثة التي برزت منذ حوالي 300 عام. و تستهدف دمج العالم و توحيده اقتصاديا و سياسيا و حضاريا.[3]

---

[1] Internet : www.Middle-east-online.com/opinion.

[2] بركات محمد مراد، ظاهرة العولمة رؤية نقدية، وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية، قطر، 2002، الطبعة الأولى، العدد 86، ص 25.

[3] فلاح كاظم المحنة، العولمة و الجدل الدائر حولها، الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2002، الطبعة الأولى، ص 11.

2. إنها في الأساس حالة حضارية جديدة، هي حالة ما بعد الحداثة القائمة فعلا في المجتمعات ما بعد الصناعية. و إن هذه الحالة المتقدمة من الحداثة تختلف عن الحداثة الأولى في كونها خارجة عن السيطرة.[1]

3. من ناحية أخرى يرى المفكر البريطاني (رولاند روبرتسون) "العولمة لا كنظام أو كحالة، و إنما مجرد مجال اقتصادي و اجتماعي و سياسي جديد يجمع بين المحلي والعالمي و الفردي و الإنساني، حيث يصبح حضور و تأثير العالمي و الإنساني مثل حضور المحلي و الفردي".[2]

4. العولمة آلة عجيبة نتجت عن الثورة الصناعية والتجارية العالمية، وأنّها قادرة علي الحصاد وعلي التدمير، وأنّها تنطلق متجاهلة الحدود الدولية المعروفة، وبقدر ما هي منعشة، فهي مخيفة. فلا يوجد من يمسك بدفة قيادتها، ومن ثمّ لا يمكن التحكم في سرعتها ولا في اتجاهاتها و هي تعتبر نظام عالمي جديد يقوم على العقل الإلكتروني، والثورة المعلوماتية القائمة على المعلومات والإبداع التقني غير المحدود، دون اعتبار للأنظمة والحضارات والثقافات والقيم، والحدود الجغرافية والسياسية القائمة في العالم.[3]

5. و يعرف (ادوارد غابريل) السفير الأمريكي في المغرب العولمة بقوله : "أنها العملية التي تسهم في تقليص و تحويل عالمنا و تسريع انسياب المعلومات و الموارد و تقريب الناس و البلدان و المنظمات من بعضها البعض، سواء أرادو ذلك أم لا".[4]

---

[1] أحمد ثابت و آخرون، العولمة و تداعيها على الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2003، الطبعة الأولى، ص 43.

[2] نفس المرجع السابق ، ص 44.

[3] Internet : www.middle-east-online.com/opinion

[4] فلاح كاظم المحنة، مرجع سبق ذكره، ص 15.

و من أهم التعريفات، في نظرنا التي قيلت في شأن العولمة الأربعة الآتية:[1]

1. العولمة هي سيادة العالم الغربي الذي وصل عن طريق التكنولوجيا المتقدمة إلى فرض نموذج اقتصادي و اجتماعي و ثقافي، يريد أن يتحول إلى حقيقة عالمية بحيث أن كل الدول و الشعوب تتمسك بهذا النموذج.
2. العولمة تعني بمفهوم مبسط اعتماد كل دولة على الدول الأخرى و استحالة انفصالها عنها و عجزها عن تطبيق سياسة الانغلاق على نفسها كما كان سائد من قبل.

3. العولمة نزعة توفيقية تسعى إلى توحيد كل أقطار كوكب الأرض في منظومة واحدة على أساس مثلث أضلاعه هي: الاقتصاد و المعرفة و التقدم العلمي و التكنولوجي.

4. العولمة هي العملية التي بمقتضاها يزداد الاعتماد و التأثر و التأثير المتبادل بين أرجاء المعمورة بأقاليمها، أقطارها، مجتمعاتها، اقتصادياتها، معلوماتها و ثقافاتها. و كلمة عملية في التعريف، تشير إلى أننا بصدد صيرورة و حركة دائمة.

أما عن محاولتنا المتواضعة في تعريف العولمة فهي: "العولمة حركة تاريخية قديمة قدم الإنسان على وجه الأرض تطورت بتطوره و تحكمه في وسائل الإنتاج و الاتصال و عرفت ذروتها اليوم تزامنا مع انفجار و تعميم استعمال وسائل الإعلام و الاتصال المعروفة بالتقنيات الحديثة للاتصال كالإنترنت و الأقمار الصناعية التي قلصت مساحات الزمان و المكان و قربت بين المتعاملين في شتى المجالات". و هي تعتبر "العملية التي بها تسهل عملية التبادل و الحركة في شتى مجالات الحياة الاقتصادية، الثقافية،الاجتماعية، السياسية والإعلامية".

و انطلاقا من هذه التعاريف الوجيزة، يتضح لنا أن العولمة تغلغلت تدريجيا و بصمت في كل المجالات الحياتية ليس الاقتصاد فحسب بل السياسة و الثقافة كذلك. لهذا سنحاول إعطاء فيما يلي تعريفا أكثر دقة لهذه "العولمات".

[1]أبو العلا علي أبو العلا النمر، العولمة و النظام العالمي الجديد، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2004، الطبعة الأولى، ص ص 14-16.

المطلب الثاني: العولمة الاقتصادية

تعد العولمة الاقتصادية محور دراستنا التي نحن بصدد القيام بها "العولمة و انعكاساتها على الاقتصاديات العربية: التجارة الخارجية"، وهي في نفس الوقت تعتبر من أهم ركائز العولمة، إن لم تكن أهمها على الإطلاق، هذا لما حققته التجارة الدولية في الآونة الأخيرة من ازدهار و تحرير و فتح للأسواق على مصراعيها. إننا نعيش تحرير شبه كلي لتبادل الخدمات و السلع و المنتوجات و العمالة و انتعاش كبير للتبادلات الاقتصادية.

فما هو سر و دوافع بروز العولمة الاقتصادية ؟

لقد حضيت التجارة الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية باهتمام شديد من قبل الدول المتقدمة، و هذا خوفا منها أن تعيش مرة ثانية مأساة ما عاشته جراء الحرب العالمية الأولى. هذه المأساة التي تمثلت في الأزمة الاقتصادية لسنة 1929 و التي أدت إلى إفلاس الشركات الصناعية و المؤسسات الاقتصادية و أسعار البورصات إضافة إلى تسريح الملايين من العمال و انهيار أنظمة سياسية بأكملها. و تفاديا منها هاجس هذه الأزمة مرة أخرى، سبقت الدول المتقدمة و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية الأحداث و أطرت التجارة الدولية وهذا بعقد لقاءات و مؤتمرات، أهمها مؤتمر (بريتون و ودز)، حرصا منها على جعل، هذه المرة، زمام أمور التجارة الدولية في قبضة يدها.

أهم ما تمخض من هذه المؤتمرات في تلك الآونة، أي بعد الحرب العالمية الثانية، مؤسسات ثلاث، تسمى حاليا "بمثلث قيادة الاقتصاد العالمي"، مهمتها تسيير و تنظيم التجارة الدولية و إعادة بناء و تعمير الدول الأعضاء فيها، المهدمة من جراء الحرب. المؤسسات الثلاث هي:

- الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة،
- البنك العالمي للإنشاء و التعمير،
- صندوق النقد الدولي.

وضعت الدول المتقدمة بهذه المؤسسات الثلاث حجر الأساس لتقدم و تحرير و توسع تجارتها الدولية. و تلت هذه المؤسسات، المؤسسة التي أخذت نصف قرن من المشاورات و من المد و الجزر لميلادها، ألا و هي المنظمة العالمية للتجارة (OMC) التي شملت في طياتها كل مجالات التجارة و الخدمات و حقوق الملكية. دون أن ننسى التطور الكبير و المتسارع التي تعرفه الشركات المتعددة الجنسيات في التحكم بخيوط و تسيير التجارة المحلية و العالمية.

ما ميز كذلك ما بعد الحرب العالمية الثانية في المجال الاقتصادي هو الاتجاه المتزايد نحو التكتلات الإقليمية بين دول متجاورة لهدف إنشاء أسواق مشتركة، و التحالفات العملاقة للشركات المتعددة الجنسيات التي تهدف لتوسيع أسواقها عالميا.

و في التسعينات، تلاحم حدثان جعل الحديث يكثر عن العولمة الاقتصادية، أولهما: توظيف المنظمة العالمية للتجارة و ثانيهما: التطور التكنولوجي. و الدليل على ذلك التحول الملحوظ في النظام الاقتصادي العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية حيث اتسعت بشكل عظيم التجارة بين الدول، والمنافسة في الأسواق، و توسعت الأسواق العالمية، و انفجرت عمليات تبادل السلع والخدمات بين الدول في كمياتها و سرعتها.

فتكنولوجيا المعلومات[1] قد أسهمت في جعل العالم قرية واحدة و ربطت أسواقه حتى تمثل سوقا كبيرا يلتقي فيه المشتري و البائع على شبكات الإنترنت و شاشات الحاسوب متخطية حواجز اقتصادية و سياسية و جغرافية و ثقافية عديدة. كما ساعد التطور التكنولوجي عملية الاتصال بأسواق المال الدولية و الحصول على المعلومات و إتمام العمليات المالية و الصفقات التجارية في الوقت الحالي "en temps réel".

أما عن النقاط الأساسية التي تميز العولمة الاقتصادية يمكن ذكر ما يلي[2]:

- حرية السوق،
- تحرير التجارة من جميع القيود،
- الخصخصة، و معناها التخصيص أو الملكية الخاصة أو التمليك لغير الدولة،
- تدعيم حرية رؤوس الأموال في التنقل عبر الحدود و بغير حواجز،
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية.

[1] إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2002، ص 20.
[2] فلاح كاظم المحنة، مرجع سبق ذكره، ص 17.

لنعد الآن إلى تعريف العولمة الاقتصادية، التي أعطت، هي الأخرى، الكثير من التعريفات اخترنا منها:

- العولمة الاقتصادية هي سيادة نظام اقتصادي واحد، ينضوي تحته مختلف بلدان العالم في منظومة متشابكة من العلاقات الاقتصادية.[1]

- كما عرفها (روبنز ريكابيرو) الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والنمو بأنها :"العملية التي تملي على المنتجين والمستثمرين التصرف وكأن الاقتصاد العالمي يتكون من سوق واحدة ومنطقة إنتاج واحدة مقسمة إلى مناطق اقتصادية وليس إلى اقتصاديات وطنية مرتبطة بعلاقات تجارية واستثمارية".[2]

- أما صندوق النقد الدولي يرى بأن :" العولمة الاقتصادية تتمثل في زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول مع تنوع و تكامل المعاملات التي تتم عبر الحدود، كما أنها تصف العمليات التي من خلالها تؤدي القرارات و الأحداث و الأنشطة التي تحدث في أحد أنحاء العالم إلى نتائج مهمة للأفراد و المجتمعات في بقية أجزاء العالم".[3].

- إن مصطلح العولمة الاقتصادية يمكن فهمه على أنه يمثل مرحلة من مراحل تطور المجتمع الدولي في مجال العلاقات التجارية الدولية حيث تتلاشى و تختفي كل العوائق و الحواجز بين الدول لكي يصبح العالم كله بمثابة سوقا عالمية واحدة تذوب فيها الاقتصاديات الوطنية و تتآكل في ظلها السيادة القومية إلى الدرجة التي لن تستطيع أن تقف فيها أي دولة أمام انسياب السلع و الخدمات سواء الصادرة منها أو الواردة إليها إما عن طواعية و اختيار لتنفيذ التزاماتها الدولية أو انصياعا منها لأحكام تنظيم التجارة الدولية.[4]

- كما أنها تعني هيمنة الدول الكبرى و الشركات المتعددة الجنسيات لاقتصاد دول العالم الثالث و تهميشها بالمشاركة الفعالة في الاقتصاد الدولي.[5]

- العولمة الاقتصادية ظاهرة مركبة، ظاهرة حية متفاعلة، ظاهرة أفرزت حرية التجارة الدولية و فتح الأسواق على مصراعيها و نقل الاستثمارات.[1]

---

[1] أحمد ثابت و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 25.
[2] شبكة الانترنت www.middle-east-online.com/opinion
[3] عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية منظماتها-شركاتها-تداعيها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، الطبعة الأولى، ص 18.
[4] أبو العلا علي أبو العلا النمر، مرجع سبق ذكره، ص 15.
[5] آدم مهدي أحمد، العولمة و علاقتها بالهيمنة التكنولوجية، الشركة العالمية للطباعة و النشر، ليبيا، الطبعة الأولى، 2001، ص 35.

المطلب الثالث: العولمة المالية

تعرف العولمة المالية[2] بأنها عملية خلق سوق موحد للنقد على المستوى العالمي، تستطيع من خلاله المؤسسات الصناعية و المالية القيام بمعاملاتها المالية بكل حرية و باستعمال مختلف الوسائل المالية الممكنة.

و هي تعتبر أي العولمة المالية الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي و التحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي مما أدى إلى تكامل و ارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال.

و العولمة المالية تتضمن، فيما تتضمن، تحرير المعاملات التالية[3]:

- المعاملات المتعلقة بالاستثمار في سوق الأوراق المالية مثل الأسهم، و السندات و الأوراق الاستثمارية.
- المعاملات المتعلقة بأصول الثروة العقارية، أي المعاملات الخاصة بشراء أو بيع العقارات التي تتم محليا بواسطة غير مقيمين أو شراء العقارات في الخارج بواسطة المقيمين.
- المعاملات الخاصة بالائتمان التجاري و المالي و الضمانات و الكفالات و التسهيلات المالية التي تشمل التدفقات للداخل أو على التدفقات للخارج.

أما المؤشران الرئيسيان اللذان يستدل بهما عن العولمة المالية هما:

- المؤشر الأول و الخاص بتطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم و السندات في الدول الصناعية المتقدمة حيث أن المعاملات الخارجية في الأسهم و السندات كانت تمثل أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول في عام 1980 بينما وصلت إلى ما يزيد عن 100% في كل من الولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا عام 1996 و إلى ما يزيد عن 200% في فرنسا و إيطاليا و كندا في نفس العام.
- المؤشر الثاني خاص بتطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي، حيث أن الإحصاءات تشير إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفعت من 200

---

[1]محسن أحمد الخضيري، العولمة مقدمة في فكر و اقتصاد و إدارة عصر الادولة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2000، الطبعة الأولى، ص 33.

[2]قويدر آمال، التكتلات الاقتصادية الدولية في ظل العولمة تكامل أو تناقص، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص 126.

[3]عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 49-50.

مليار دولار أمريكي في منتصف الثمانينات إلى حوالي 1.2 تريليون دولار أمريكي في عام 1995 و هو ما يزيد عن 84% من الاحتياطات الدولية لجميع بلدان العالم في نفس العام.

المطلب الرابع: العولمة السياسية

يمكن القول، في الوقت الحالي، أن العولمة السياسية أقل بروزا وتطورا من العولمة الثقافية و الاقتصادية، أو بالأحرى ما زالت الأمور مقنعة لأن الأمر حساس و يتعلق بهيمنة و عزة و كرامة الدول.

إن هيمنة الدول تبنى أساسا على اقتصادها، فإذا كان اقتصادها مشروطا بالبنك العالمي و صندوق النقد الدولي و منظمة التجارة العالمية زيادة عن الشركات المتعددة الجنسيات التي تزداد قوة و انتشارا و نفوذا يوما بعد يوم، فكيف لا تكون سيادة هذه الدول مشروطة؟

يجب أن نضع في أذهاننا أن الدولة الوطن باقية و لكن من الآن و صاعدا يجب أن تعيش هذه الأخيرة بسيادة نسبية و مشروطة. هذه النسبية لا تنطبق على البلدان المتخلفة أو السائرة في طريق النمو فقط، بل و حتى على الدول القوية التي "عليها أن تتعايش مع قرارات و مؤسسات و هيئات و منظمات عالمية و إقليمية كمنظمة التجارة العالمية و غيرها و التي أصبحت قراراتها ملزمة لجميع الدول الأعضاء"[1].

بالفعل إن دور الدولة بدأ يتضاءل وصار الخضوع لرؤوس الأموال أمراً تقتضيه الحكمة السياسية، و أصبح رأس المال يتحكم في الخيارات السياسية، ويقرر القرارات قبل أن تصل إلى الدولة، و أصبحت الشركات العملاقة (متعددة الجنسيات) تحل تدريجياً محل الدولة و هذا لما آلت إليه من قوة و هيمنة.

ولكن في حقيقة الأمر و في الواقع فان الدول الكبرى و على رأسها الولايات الأمريكية المتحدة التي بيدها زمام الأمور، لا تتأثر كما تتأثر البلدان السائرة في طريق النمو، بما أنها، و خاصة الولايات الأمريكية المتحدة، هي التي تصنع القرارات، فلا يمكن أن تقضي على نفسها بنفسها. و ذهب حكام هذه الأخيرة إلى ترسيخ فكرة تزعم العالم حيث قال الرئيس الأمريكي (جورج بوش الأب) "قيادتنا العالمية و قوتنا الوطنية تكملان و تعضدان بعضهما البعض، إنهما تشكلان

[1] أحمد ثابت و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 53.

نسيجا متضافرا له نفس صلابة العلم الأمريكي" و تبعه (بيل كلينتون) بالقول "إن زعامة الولايات المتحدة للعالم أمر واجب عليها و هي حاجة ضرورية لباقي أجزاء العالم"[1]

إن هدف الولايات المتحدة الأمريكية واضح ألا و هو تصميم النموذج الغربي و فرضه على العالم، حتى أنه هناك من سمى العولمة بالأمركة، و هذا ببسط هيمنتها ونفوذها في كل أنحاء المعمورة و خاصة العالم العربي الإسلامي، فهي تدعي الديمقراطية و لكنها في نفس الوقت تضرب بقوة كل من يخالفها الرأي حتى سرا، و تدعي احترامها لحقوق الإنسان لكنها تبيد شعوبا بأكملها حينما لا تتماشى و مصالحها: القنبلة الذرية عام 1945 على (هيروشيما) التي قضت على أكثر من مائة (100) ألف شخص في لحظة واحدة، حرب الفييتنام، حرب الخليج، مشروع (المشرق العربي الكبير) و ما زالت القائمة طويلة و التهديدات قائمة.

أما في ما يخص التعريفات التي قيلت في شأن العولمة السياسية، اخترنا منها، ما يلي[2]:

- هي تقليص فاعلية الدولة أو تقليل دورها، و اعتبار الشركات المتعددة الجنسيات و المنظمات العالمية شريكا للدولة في صنع قراراتها السياسية.

- العولمة السياسية تعني نقلا لسلطة الدولة و اختصاصاتها إلى مؤسسات عالمية تتولى تسيير العالم و توجيهه، و هي بذلك تحل محل الدولة و تهيمن عليها.

- العولمة في المنظور السياسي تعني أن الدولة لا تكون هي الفاعل الوحيد على المسرح السياسي العالمي، و لكن توجد إلى جانبها هيئات متعددة الجنسيات و منظمات عالمية و جماعات دولية و غيرها من التنظيمات الفاعلة التي تسعى إلى تحقيق مزيد من الترابط و التداخل و التعاون و الاندماج الدولي، بحيث تكف الدول عن مراعاة مبدأ السيادة الذي يأخذ في التقلص و التآكل تحت تأثير حاجة الدول إلى التعاون فيما بينها.

- حركة العولمة السياسية تتجسد في ظاهرة المجال السياسي العالمي الذي أخذ يحل محل المجال السياسي المحلي، و ظاهرة أن السياسة في كل أرجاء العالم أصبحت مرتبطة بالسياسة في كل أرجاء العالم.

---

[1] فلاح كاظم المحنة، مرجع سبق ذكره، ص 8.
[2] أحمد ثابت و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 28، 46، 162.

المطلب الخامس: العولمة الثقافية

يتفق أغلب الباحثين و المفكرين على أن العولمة الثقافية ما هي إلا عملية تعميم للثقافة الأمريكية و الأوروبية على العالم، فتحول العالم إلى قرية واحدة يؤدي إلى ذوبان عبر و خلال هذا التحول الهوية الوطنية الخاصة بكل أمة تاركة المكان للهوية العالمية التي تشدو لها العولمة.

إن الهوية العالمية تسحق في طريقها كل ما تجد في زحفها الأعمى من ثقافة محلية بما فيها اللغات، الديانات حتى أبسط العادات و التقاليد التي يتسم بها كل شعب. فكل ما هو معارض للثقافة العالمية، أي الغربية الأمريكية، يجب أن يمحى أو على الأقل أن يعاد صياغته. إن أكثر الشعوب المستهدفة هي الشعوب العربية الإسلامية، و للأسف الشديد وجدت أمريكا في العالم العربي الإسلامي خلال السنوات الأخيرة عالما مفككا، أرض خصبة و سهلة لزرع مفاسدها الأخلاقية خاصة مع تقدم التكنولوجيا الحديثة للاتصال من انترنت، هاتف نقال و أقمار صناعية، حيث يقدم للشاب المسلم على طبق من ذهب كل تفاهات و فضلات العالم الغربي، و ما ينجر عنه من انحلال خلقي و انعكاسه لا يتماشى و عقائدنا.

هذه الثقافة الغربية التي استطاعت تحطيم الحواجز الجغرافية و اللغوية بين المجتمعات الإنسانية و هذا للتطور التكنولوجي و لكونها، أي الثقافة الغربية أصبحت ثقافة ما بعد المكتوب أو ما يسمى ثقافة "الصورة". ومما زاد تقبل هذه الثقافة هو تراجع معدلات القراءة و المطالعة حيث أصبح التلفزيون و الأنظمة السمعية البصرية و تكنولوجيات الاتصال و الإعلام، إمبراطوريات إعلامية، تتغلغل في العقول. و أصبحت هذه الثقافة تدخل البيوت، حتى المحافظة منها، دون استئذان.

إن مؤيدو الثقافة العالمية يقولون أن الثقافات الأخرى، أي العربية الإسلامية، لا تتواكب و العصر، أنها ثقافات مقيدة دينيا و لغويا، لذا يجب أن تتفتح على الثقافات الأخرى أي الغربية و لكن كيف التفتح على ثقافة و هي توصف على أنها " نفاية الثقافات و ثقافة النفايات". و في البلد الأساسي الذي يحضنها، أي الولايات الأمريكية المتحدة ، و في عاصمتها نيويورك، يتم اغتصاب امرأة كل ثلاث ساعات، و يقتل شخص كل ساعتين و يقع اعتداء كل ثلاثين ثانية، إن الولايات الأمريكية المتحدة تملك الرقم القياسي للجريمة و لمتعاطي المخدرات و هذا حسب إحصائيات الشرطة الأمريكية.[1]

[1] أحمد ثابت و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 35.

هناك رأي آخر لمناصري العولمة حيث يرى بأن العولمة الثقافية ما هي إلا توحيد القيم حول المرأة و الأسرة وحول الرغبة و الحاجة و أنماط الاستهلاك في الذوق و الأكل و الملبس[1] ولكن هذا الرأي لا يشاطره معظم الباحثين، لأن توحيد القيم و أنماط معيشة الشعوب ليس بالأمر الهين، حتى و لو كنا في القرن الواحد و العشرين، حيث أن الناس يعرفون أنفسهم من خلال اللغة و النسب و الدين و القيم و العادات و التقاليد. و التنوع البشري لا يمكن أن يلغى بسهولة لأنه سنة الله في خلقه، و لأنه سمة يتمتع بها الفرد في الأسرة الواحدة، المنحدر من نفس الأب و الأم، و لكن هذا لا يمنع من التعارف و التخالط بين الأسر و الشعوب و الأمم، إذ قال الله تعالى: "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر و أنثى و جعلناكم شعوبا و قبائل لتعارفوا" الحجرات آية 13.

و عن التعاريف التي وردت في العولمة الثقافية ما يلي[2]:

- العولمة الثقافية هي فعل اغتصاب ثقافي و عدوان رمزي على سائر الثقافات. إنها رديف الاختراق الذي يجري بالعنف، المسلح بالتقانة فيهدد سيادة الثقافة في سائر المجتمعات التي تبلغها عملية العولمة.

- و هي أيضا السيطرة الثقافية الغربية على سائر الثقافات، بواسطة استثمار مكتسبات العلوم و التقانة في ميدان الاتصال.

و يمكن إضافة التعاريف الآتية[3]:

- العولمة الثقافية هي عملية اغتصاب، و طمس، و إلغاء للثقافات الوطنية، و الدينية، و القومية و الخصوصيات الإنسانية، سواء بشكل مباشر و صريح، أو بشكل مقنع بقناع اقتصادي، لكنه مشبع بالرؤية الثقافية، التي ترافق أدواته و مخترعاته، و إنتاجه، و عاداته و أنماط استهلاكه.
- العولمة الثقافية ثعبانا و غزوا ثقافيا و نمطا استهلاكيا، يهدد الخصوصيات الثقافية في العالم العربي و الإسلامي و العالم النامي.

---

[1] أحمد ثابت و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 19.
[2] نفس المرجع السابق، ص 18.
[3] بركات محمد مراد، مرجع سبق ذكره ، ص ص 24، 62.

المطلب السادس: النشأة التاريخية للعولمة و أسباب بروزها

إن نشأة العولمة و تطورها، مثلها مثل تعريفها، ما زال يحوم عليها الكثير من الغموض، حيث يوجد عدة آراء، فهناك من يرجع نشأتها إلى الأزمة الاقتصادية لعام 1929 و الكساد الكبير الذي حدث للاقتصاد الأمريكي، وآخرون إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية و انعقاد مؤتمر (بريتون و ودز) و ما تمخض عنه من مؤسسات كصندوق النقد الدولي و البنك العالمي للإنشاء و التعمير. و آخرون يرجعون نشأتها إلى انهيار الاتحاد السوفيتي و المعسكر الشرقي، و آخرون إلى انهيار حائط برلين و نشأة المنظمة العالمية للتجارة و ما انجر بعدها من تحرير في التجارة العالمية. أما عن أسباب بروزها، فهناك عدة عوامل سنطرق إلى البعض منها في الفرع الثاني من هذا المطلب.

الفرع الأول: النشأة التاريخية للعولمة

هنالك إذن عدة محاور نذكر منها ما يلي:[1]

1. المحور الأول يميل أصحابه إلى الاعتماد على الناحية التاريخية، و متابعة الإنسان منذ أن كان عبدا للطبيعة، يعيش على ما تجود به من ثمار أو نبات، ثم انتقاله إلى مرحلة الصيد و القنص، و من ثم الزراعة و بعدها الصناعة و من ثم التقليل من أهمية الموارد الطبيعية و هنا ظهرت بوادر العولمة، أي أن ظهورها اقترن بالتطور الحاصل في طبيعة الإنتاج و تراجع أهمية الموارد الطبيعية.

2. المحور الثاني يرى أصحابه بأن ظهور العولمة مرتبط بانتعاش الاقتصاد الأوروبي في نهاية الخمسينيات، و سببه إزالة القيود النقدية على المدفوعات بالدولار، و زيادة التجارة الدولية، حيث أنه بين سنة 1950 و 1973 زاد حجم التبادل التجاري بنسبة 9.4%، لكن مرحلة الثمانينيات زادت تدفق الاستثمارات الأجنبية بنسبة 200%. و تعود هذه الزيادة بالدرجة الأولى إلى قيام بعض الدول النامية بإزالة القيود على المدفوعات الخارجية. و إزالة القيود هذه ساهمت في تحسين نسبة التجارة الدولية، و يعتبر هذا السبب من أهم الأسباب لظهور العولمة إضافة إلى تبني الدول الرأسمالية مبدأ الخصخصة و تفاقم المضاربات المالية بالعملات القابلة للتحويل.

[1] أحمد ثابت و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 14.

3. يعتمد أصحاب المحور الثالث على ما طرحه (جان شولت) من مجموعة أحداث هي التي مهدت لظهور العولمة يبدأها من عام 1866 و ما رافقه من ظهور أول خدمة دولية للتلغراف عبر المحيطات، و توقيت (غرينتش)، و ظهور الراديو، و انتقال الأموال من دون فرض ضرائب، و إطلاق أول قمر صناعي عام 1957 مرورا بأول اتصالات دولية عبر الأقمار الصناعية و من ثم البث عبر الأطباق المقامة على سطوح الأبنية عام 1976، وصولا إلى عام 1977 الذي تم فيه ربط كامل من الأنسجة البصرية حول العالم، الأمر الذي سهل عملية استخدام الوسائط المتعددة و المحمولة.

الفرع الثاني: أسباب بروز العولمة

أما عن أهم أسباب بروزها في نهاية القرن العشرين، و خاصة في التسعينات، يمكن ذكر الآتي:

- إنهاء الحرب الباردة و انهيار الاتحاد السوفيتي مما جعل أمريكا تنفرد بقيادة العالم،
- الثورة المعلوماتية التي سمحت للانتشار السريع جداً، لنظم العولمة المختلفة سواءً كانت هذه النظم اقتصادية، أو اجتماعية أو ثقافية،
- التطور التكنولوجي لوسائل الاتصال الحديثة من إنترنت و أقمار صناعية و تليفون محمول و بريد إلكتروني و ساتلايت،
- تنقل رؤوس الأموال بحثا عن الاستثمار و الربح المضمون،
- الزيادة المذهلة في عدد و قوة الشركات المتعددة الجنسيات،
- تفاقم التكتلات الاقتصادية،
- التوجيهات الاقتصادية العالمية المنبثقة عن اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة.

المبحث الثاني: أهداف و أثار العولمة

كما رأينا و أشرنا في التعريف، فان ظاهرة العولمة ظاهرة متعددة الأوجه، لذا فان تأثيرها مس معظم إن لم نقل كل ميادين الحياة من اقتصاد و سياسة و ثقافة و علم اجتماع، .... و ما زالت العولمة تتخبط بين مؤيدين و مخالفين، فحسب الزاوية التي نرى منها العولمة، هذه الزاوية يمكن أن تكون البلد أو التيار، تختلف الآراء بين مؤيد لها مع ذكره لكل مزاياها و بين مخالف لها ساردا كل مساويها.

المطلب الأول: أهداف العولمة

إن العولمة حقيقة واقعة معاشه أردنا أم أبينا، و هي تخلق و باستمرار حركات جديدة دافعة لتحقيق العديد من الأهداف يوجزها لنا الدكتور (محسن احمد الخضيري)[1] في سبع نقاط كما يلي:

1. تفكيك و إزالة و إذابة الحدود الفاصلة و الحواجز العازلة مع إنهاء الاقتصاد المحلي و الانعزال القومي.

2. بناء هياكل إنتاجية مثلى لإنتاج السلع و تقديم الخدمات، و صناعة الأفكار على مستوى الحجم الاقتصادي الكبير.

3. إعطاء الفرصة كاملة لقوى الابتكار، الخلق، الإبداع، التحسين، التطوير و التنمية. و هذا للوصول إلى منتجات سلعية و خدمة و فكرية مبتكرة وجديدة، نظم تسويق عالية الكفاءة، فعالة الوفرة، نظم تشغيل و إدارة للموارد البشرية حافزة على تعظيم الإنتاجية.

4. الانطلاق إلى آفاق شاسعة و نطاقات واسعة و مجالات غير مسبوقة تطفي قدرا كبيرا من التقدم و الرقي.

5. تعميق الإحساس و الشعور العام والمضمون الجوهري بالإنسانية وإزاحة و إزالة كل أشكال التعصب و التمييز العنصري وصولا إلى عالم إنساني بعيدا عن التعصبات و التناقضات الانفراطية.

6. بعث رؤية جديدة تكون بمثابة حركة تنوير كبرى و استبصار فاعلة كتيار كهربائي يسرى ويداعب طموحات البشر باختلاف أجناسهم و شعوبهم.

---

[1] محسن أحمد الخضيري، مرجع سبق ذكره، ص ص 114-120.

7. الوصول إلى وحدة لإنسانية جمعاء، و بمعني أن يتم تدريجيا تذويب الفوارق خاصة منها المتعلقة بالأجناس والقوميات.

هذه الأهداف التي سبق ذكرها تحمل في طياتها إيجابيات كثيرة، و لكنها ليست خالية من السلبيات، سنرى فيما يلي النقاط الايجابية و السلبية للعولمة.

المطلب الثاني: الآثار الإيجابية للعولمة

إن أنصار العولمة ينطلقون من مبدأ أن العولمة ستقودنا إلى عالم جديد، عالم تسوده الحرية والرفاهية و الغنى. عالم مليء بالسعادة البشرية عندما يتحول العالم كله إلى وحدة واحدة.

و أن في حقيقة الأمر، العولمة ضوء نهار ينهي ظلام الليل الطويل الذي نعيشه، يفتح الباب واسعا أمام الحرية و الديمقراطية، أمام الطهارة و النقاء أمام العالم و يزيح من الطريق أراجيف الباطل و الجهل و الظلم. إن العولمة خير عامل لإيقاظ و صحوة للعقل و الضمير، و هي حافز و دافع لمجتمعنا لأن يعمل من أجل تغيير واقعنا المتخلف و من أجل العبور إلى واقع أفضل. و من الايجابيات التي يمكن سردها ما يلي:[1]

- توحيد الأسواق جميعا لتصبح سوقا واحدة دائمة التوسع والاتساع تشمل العالم كله.
- ظهور مجمعات و تكتلات مما يجعل الإنتاج و التسويق و التمويل و الكوادر البشرية و ما تملكه من مزايا تنافسية فائقة و ارتقائية تزداد و تتسع و تنمو بشكل متسارع.
- زيادة درجة الارتباط المتبادلة بين الشعوب الإنسانية و الدول و الحكومات و الشركات المتعددة الجنسيات و بصفة خاصة خلال عمليات الاتصال و الانتقال للسلع و الخدمات و الأفكار و الوصول بها إلى سوق عالمية واحدة.
- بناء قاعدة فكرية جديدة قائمة على وحدة العالم و على ملئ فراغ القطاع العسكري الذي كان عنوانا مرجعيا لفترة الحرب العالمية الأولى و الثانية.
- بناء إطار معايشة حياتية للعولمة قائم على تعميق الإحساس و الإدراك و الشعور بان العولمة حالة واقعية نحياها و نعيشها.
- تحقيق درجة عالية من التطور الفائق القائم على استقطاب و جذب قوى الاستثمار العالمية و الاستفادة من أساليب و وسائل الإنتاج المتقدمة التي تم التوصل إليها.

[1] أبو العلا علي أبو العلا النمر، مرجع سبق ذكره، ص ص 124-129.

- تعظيم بناء المعنويات غير المادية التي تشكل ضمير الفرد ووجدانه و عواطفه و إشعاره بذلك و بقيمته كانسان له كامل الحقوق التي لكل البشر و عليه ذات الواجبات التي هي على كل البشر.
- زيادة الارتباط ما بين التكنولوجيا و الفرد.
- تغير نظرة المجتمعات و الأفراد لعنصر الزمن و لقيمة الوقت.
- تنمية الإحساس بالتواصل و الارتباط بين كافة البشر.
- زيادة الاهتمام بالأنشطة الإبداعية للإنسان في مختلف مجالات الحياة.
- إعادة اكتشاف الذات من خلال مدخل منظوماتي متعدد الجوانب و الأبعاد يرتكز على الرؤية الحضارية المستقبلية للبشرية.
- ظهور هوية جديدة و شخصية ينتمي إليها الفرد بشكل جديد، هذه الهوية تستوعب جميع البشر بحكم كونهم يتجهون إلى مصير واحد و من ثم فإذا اختلفت الجذور و تباينت النشأة، فان الجميع ينتظمون في هوية واحدة تتسع دوائرها يوما بعد يوم حتى تشمل الجميع.
- إقامة حضارة جديدة لها سماتها الخاصة التي تتصف بكونها شديدة العمومية و هي حضارة تراكمية و تنشئ أوضاعا إنسانية جديدة لا تقوم على التكرار أو التماثل بل تقوم على الإبداع و الابتكار و التحسين.
- العولمة تزيد من ارتباط الإنسان بالعالم و من ثم فإنها تدفع الإنسان إلى الخروج عن الارتباط بفكرة المكان و يصبح مرتبطا بفكرة العالم.

المطلب الثالث: الآثار السلبية للعولمة

تنساب هذه السلبيات من مفهوم العولمة الذي يقول: أن العولمة عبارة عن مصطلح بدأ لينتهي بتفريغ المواطن من وطنيته و قوميته و انتمائه الديني و الاجتماعي و السياسي، بحيث لا يبقى منه إلا خادما للقوى الكبرى. تلخص هذه المقولة بصدق و عمق الآثار السلبية للعولمة حيث أن كل جناح مناقش له جملة من الآثار السلبية بذاته، يمكن تلخيصها في النقاط التالية[1]:

- سحق الهوية الوطنية و المحلية و إعادة صهرها و تشكيلها في إطار هوية و شخصية عالمية.

[1] أبو العلا علي أبو العلا النمر، مرجع سبق ذكره، ص 119-121.

- سحق الثقافة والحضارة المحلية.
- تأثير غير مباشر على الاعتبارات الأمنية.
- تضخيم الفجوات القائمة بين الدول الفقيرة و الدول الغنية أي ازدياد الأغنياء ثراء و الفقراء بؤسا.
- السيطرة على الأسواق المحلية.

و يمكن إضافة ما يلي:[1]

- عدم استطاعة منافسة منتجات الدول النامية المنتجات الأجنبية.
- توقف الصناعات الوطنية لعدم منافستها لمثيلاتها من الصناعات الأجنبية.
- ضياع القطاع الخاص أمام الشركات العالمية المتعددة الجنسيات.
- استيلاء الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات على المشروعات الوطنية و المجالات الأساسية.
- سحق المصالح و المنافع الوطنية خاصة عند تعارضها مع مصالح العولمة.
- السيطرة الكاملة للدول الكبرى في اتخاذ القرار.
- انفلات الجانب الأمني و عالمية الجريمة.
- فرض الوصاية الأجنبية على البلاد.

المبحث الثالث: آليات العولمة الاقتصادية و شركاتها

العولمة الاقتصادية، و كما جاء في تعريفها، تعتبر عملية معقدة، فالأمر لم يعد يقتصر على مجرد علاقات اقتصادية بين الدول، حيث أن العلاقات أصبحت علاقات عالمية. و من خلال هذه العولمة يمكن إبراز ثلاثة جهات و هي:

- المنظمة العالمية للتجارة،
- الشركات المتعددة الجنسيات،
- التكتلات الاقتصادية.

[1] آدم مهدي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 146.

المطلب الأول: منظمة التجارة العالمية

أصبح للمؤسسات الدولية، سياسية كانت أم اقتصادية، دور متزايد في إطار العولمة الاقتصادية. من المؤسسات الاقتصادية البارزة في إدارة الاقتصاد العالمي المثلث الشهير، المشخص أساسا في ثلاث منظمات، و من هنا جاءت التسمية "ثالوث العولمة"، و هي:

- منظمة التجارة العالمية: المسؤولة عن إدارة النظام التجاري للعولمة.
- صندوق النقد الدولي: المسؤول رسميا عن إدارة النظام النقدي للعولمة.
- البنك الدولي و توابعه: المسؤول عن إدارة النظام المالي للعولمة.

في هذا المطلب سوف نتطرق بالتدقيق للمنظمة العالمية للتجارة، ذلك العملاق المؤسسي الجديد القديم و الذي يعتبره الكثير "قاطرة العولمة".

تأسست المنظمة العالمية للتجارة رسميا في مراكش يوم 15 افريل 1994 حيث تم الإعلان عن إنشاءها لتحل محل الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة (الجات). و قد اختير يوم الفاتح من جانفي من سنة 1995 كتاريخ لسريان مفعول هذا الاتفاق و عينت مدينة "جنيف" السويسرية مقرا للمنظمة.

جاء تأسيس المنظمة العالمية للتجارة بعد أطول و أضخم جولة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار الجات، لتحرير التجارة الدولية، و التي عرفت باسم "جولة أوروجواي".

للذكر فقط، فان هذه المنظمة، أخفق المجتمع الدولي في إنشائها اثر مؤتمر "هافانا" عام 1947 نظرا للتخوف الأمريكي من أن يؤدي ظهور مثل هذه المؤسسة إلى تقليص السيادة الأمريكية المطلقة على سياستها التجارية الدولية.

تعتبر منظمة التجارة العالمية من أهم مؤسسات العولمة حيث تعد القاعدة القانونية و التأسيسية لنظام التجارة المتعددة الأطراف، فهي تجسد أهم الالتزامات التعاقدية التي توضح كيف تصيغ الحكومة قوانينها و قواعدها الداخلية في مجال التجارة.

الفرع الأول: من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة وليدة عام 1995، هذا رسميا، لكن في الواقع فهي ورثت نصف قرن من تجارب الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة "الجات"، هذه الاتفاقية التي تمخضت عن مفاوضات جولة جنيف الأولى عام 1947 و بالتحديد يوم 30 أكتوبر، و كان عدد الدول المشاركة ثلاثة و عشرون (23) دولة. و أصبحت هذه الاتفاقية سارية المفعول في 01 جانفي 1948، و كان تنفيذها يجري من خلال أمانة دائمة مقرها جنيف.

و قد كان الغرض الأساسي من إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية هو تحقيق قدر متزايد من حرية و سهولة تدفق التجارة الدولية، أخذا بعين الاعتبار كل المشاكل التي كانت تعطل بصفة معتبرة حيوية المبادلات الخارجية.

لقد كانت الجات بمثابة إطار قانوني لتسيير المعاملات التجارية الدولية بين الأطراف المتعاقدة، و تميزت بعدة مبادئ نذكر منها الخمس الآتية[1]:

1. تحرير التجارة الدولية، و ذلك بتخفيض التعريفة الجمركية،
2. عدم التمييز بين الدول الأعضاء في المعاملات التجارية،
3. تحديد قواعد السلوك في المعاملات الدولية مثل وضع رسوم ضد الإغراق،
4. مبدأ المعاملة الوطنية، و يعني أن تلتزم الأطراف المتقاعدة بأن تعطي السلعة المستوردة معاملة لا تقل امتيازا عن تلك التي تمنحها للسلعة المناظرة لها و المنتجة محليا فيما يتعلق بالضرائب و الرسوم و غيرها،
5. المعاملة المتميزة و الأكثر تفضيلا للدول النامية.

و لتحقيق هدف الجات الرئيسي المتمثل في تحرير التجارة الدولية، كان من الضروري إجراء سلسلة من المشاورات و الجولات آلت في النهاية لإنشاء المنظمة العالمية للتجارة و هذا بدآ بمفاوضات جنيف الأولى عام 1947 و انتهاء بجولة "أوروجواي" الأخيرة التي دامت ثمان سنوات من 1986 إلى يوم 15 أفريل 1994.

[1] محمد رضوان، نبذة تاريخية من الجات إلى منظمة التجارة العالمية، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا، الدوحة، قطر، نوفمبر 2001، ص 2.

إن الحاجة لإنشاء المنظمة العالمية للتجارة جاءت لسد فراغ في مجال صلاحيات الجات و إعطائها صلاحيات أوسع، حيث أنه كانت هته الأخيرة أي الجات، عبارة عن اتفاقية متعددة الأطراف و كانت تعتبر دائما كيانا مؤقتا، حتى أنه لا يطلق كلمة "الدول الأعضاء" على الدول المنخرطة في الجات، بل كلمة "الدول المتعاقدون". و النقطة الأهم أن، الجات كانت مختصة في تجارة البضائع فقط، بينما المنظمة العالمية للتجارة أريد لها أن تشمل، زيادة عن تجارة البضائع، تجارة الممتلكات و الخدمات و حتى الأفكار (حقوق الملكية الفكرية). و لكن الوصول لمنظمة التجارة العالمية لم يكن بالأمر الهين حيث أخذ نصف قرن من المفاوضات، و تلخصت هته المفاوضات في جولات ثمانية.

فيما يلي، التسلسل التاريخي لهذه الجولات الثمانية[1]:

1. جولة "جنيف" الأولى عام 1947: شاركت فيها 23 دولة و انتهت هذه الجولة إلى التوصل للإطار العام لاتفاقية الجات، و اقتصر نطاقها على تبادل التنازلات الجمركية و قد بلغ عددها 000 45 تعريفة جمركية شكلت 50% من مجموع قيم التجارة.

2. جولة "آنسي" بفرنسا عام 1949: وتعد أول جولة للمفاوضات تعقد في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية. شاركت فيها 13 دولة و انتهت إلى مزيد من التنازلات الجمركية بين الدول المشاركة، و قد بلغ عدد هذه التنازلات 5000 تعريفة جمركية على السلع الصناعية.

3. جولة "تركاي" بإنجلترا عام 1951: شارك فيها عدد أكبر من الدول بالنسبة لجولة "آنسي"، حيث وصل عددهم 38 دولة و انتهت مثل سابقاتها إلى التعريفات الجمركية و الإجراءات الحدودية. و قد وصل عدد هذه التعريفات إلى 000 78 تعريفة جمركية.

4. جولة "جنيف" عام 1956: شاركت فيها 26 دولة فقط، و كانت خاتمتها كسابقاتها.

[1] أسامة المجدوب، الجات و مصر و البلدان العربية من هافانا إلى مراكش، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 1997، الطبعة الثانية، ص 46-45.

5. جولة "ديلون" بجنيف عام 1960-1961: و شاركت فيها 26 دولة أيضا، و انتهت كسابقاتها و ب 4400 تعريفة جمركية لسلع صناعية.

و قد حققت الجولات الخمس السابقة تقدما ملموسا في إزالة الكثير من القيود الجمركية من ناحية التدفقات السلعية.

6. جولة "كينيدي" بجنيف عام 1964-1967: عرفت هذه الجولة قفزة في عدد المشاركين، حيث بلغ عددهم 62 دولة. و تمثل هذه الجولة نقطة تحول على صعيد تحرير التجارة الدولية حيث كانت أول جولة تتعدى حدود التنازلات الجمركية، و التركيز على ثلاثة نقاط و هي:
   - تخفيض الرسوم الجمركية بأقصى قدر ممكن،
   - تحسين و سائل وصول المنتجات الزراعية في الأسواق الدولية،
   - إعطاء امتيازات للدول النامية دون مطالبتها بمبدأ المعاملة بالمثل.

7. جولة "طوكيو" جنيف، عام 1973-1979: و هي تعد أضخم الجولات السابقة حيث شارك فيها 102 دولة و أهمها حيث تعدت في نطاقها ما تناولته الجولات السابقة، و تمخض عنها عبر ست (6) سنوات من المفاوضات عدة اتفاقيات نذكر منها : اتفاقية الدعم، اتفاقية القيود الفنية على التجارة، إجراءات تراخيص الاستيراد، اتفاقية اللحوم و الثروة الحيوانية،...

8. جولة "أوروجواي" عام 1986-1994: شاركت فيها 123 دولة، و هي تعتبر آخر اتفاقيات في عهد الجات و كانت ثمرتها إنشاء "المنظمة العالمية للتجارة". لقد دامت هذه الجولة أكثر من الوقت الذي كان محددا لها، لأنه كان من المقرر أن تنتهي عام 1990. و كادت أن تفشل عدة مرات لعدم تطابق وجهات النظر و تشعب موضوعاتها، ولكن في الأخير نجحت و اصفرت عن ميلاد المنظمة العالمية للتجارة.

و سنة بعد توظيف المنظمة العالمية للتجارة، بدأت من جديد مؤتمرات للمنظمة العالمية للتجارة أطلق عليها اسم "مؤتمرات العولمة" التي كانت تثير، في كل مرة و في أي بلد تنعقد فيه، مظاهرات و احتجاجات، هذه المؤتمرات هي على التوالي:

- مؤتمر سنغافورة عام 1996.
- مؤتمر جنيف عام 1998.
- مؤتمر سياتل عام 1999.
- مؤتمر الدوحة عام 2001.
- مؤتمر المكسيك عام 2005.

لقد تضمنت الوثيقة الختامية لجولة "أوروجواي" 28 نقطة، تضمنت فيما تضمنت، اتفاقية التجارة في الخدمات، اتفاقية الأوجه التجارية لحقوق الملكية الفردية، اتفاقية مكافحة الإغراق، مذكرة تفاهم حول إجراءات تسوية المنازعات، اتفاقية الزراعة و الإجراءات الصحية، اتفاقية المنسوجات و الملابس، اتفاقية تفتيش ما قبل الشحن، اتفاقية احتساب قيمة الجمارك، اتفاقية العوائق الفنية للتجارة، الخ... و تعتبر هذه الاتفاقيات الناجمة عن المفاوضات صفقة واحدة متكاملة، تلزم الدول الأعضاء بقبولها كاملة أو رفضها كاملة دون انتقاء أو اختيار[1].

و فيما يلي متوسط التخفيضات في التعريفات الجمركية (بالنسبة المئوية) خلال المفاوضات:

شكل رقم 1: التنازلات الجمركية منذ إنشاء الجات إلى ما بعد جولة أوروجواي

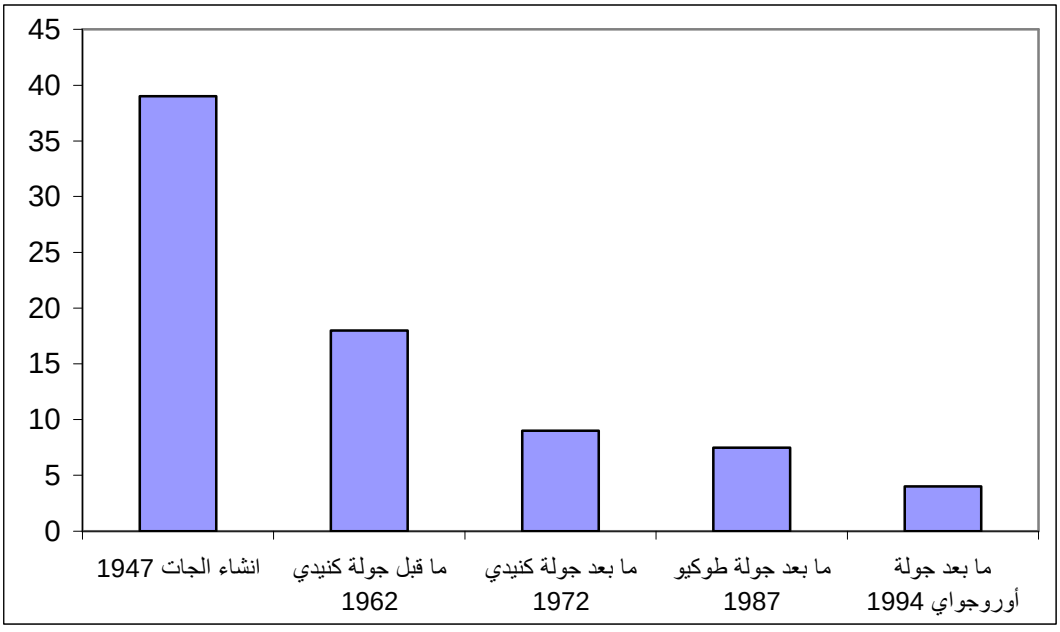

المصدر: محمد رضوان، نبذة تاريخية، من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة، الإكسوا، الإعداد للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، الدوحة، قطر، نوفمبر 2001.

[1] أسامة المجدوب، مرجع سبق ذكره ، ص ص 61-63.

ملاحظة:

قبل التطرق لأهداف المنظمة العالمية للتجارة، سنحاول إعطاء في ماذا تختلف المنظمة العالمية للتجارة عن الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة، فرغم أن المنظمة امتداد للجات، إلا أنها ذات طابع مختلف تماما، و فيما يلي بعض نقاط الاختلاف:

- كانت الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة عبارة عن اتفاقية متعددة الأطراف مجردة من القاعدة التأسيسية و لم تكن تملك إلا أمانة مؤقتة، أما المنظمة العالمية للتجارة فهي مؤسسة دائمة تملك أمانتها العامة،
- طبقت الجات بصفة مؤقتة بينما الالتزامات المأخوذة في إطار المنظمة العالمية للتجارة موجودة بحكم القانون،
- كانت تنطبق قوانين الجات على تجارة البضائع، بينما تشمل المنظمة العالمية للتجارة، إضافة إلى البضائع، تجارة الخدمات و جوانب حقوق الملكية الفكرية التي تمس التجارة،
- إن نظام تسوية الخلافات في المنظمة العالمية للتجارة، سريع، و آلي و بالتالي غير معرض للعراقيل التي كانت تعيشها الجات، وهكذا يتم التكفل أحسن بتسوية الخلافات على مستوى المنظمة.

الفرع الثاني: أهداف و مهام المنظمة العالمية للتجارة

لقد أعطيت المنظمة العالمية للتجارة صلاحيات أوسع من الاتفاقية العالمة للتعريفات و التجارة، حيث أنها زيادة عن تجارة السلع تشمل تجارة الخدمات و حقوق الملكية الفردية. و يمكن القول أنه، و بصفة عامة، مجموعة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها المنظمة تدور حول هدف رئيسي و هو تحرير التجارة الدولية و فيما يلي تلخيص لأهم الأهداف الرسمية للمنظمة العالمية للتجارة[1]:

- خلق وضع تنافسي دولي في التجارة يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد.
- تعظيم الدخل القومي العالمي و رفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 94 .

- تحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم، و زيادة الإنتاج المتواصل و الاتجار في السلع و الخدمات بما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل لتلك الموارد.
- توسيع الإنتاج و خلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي و زيادة نطاق التجارة العالمية.
- توفير الحماية المناسبة للسوق الدولي لجعله يعمل في بيئة مناسبة و ملائمة لمختلف مستويات التنمية.
- محاولة إشراك الدول النامية و الأقل نموا في التجارة الدولية بصورة أفضل.

أما عن المهام التي أسندت للمنظمة العالمية للتجارة، فقد حددت وفقا للمادة الثالثة من اتفاقية الأوروجواي، و هي على النحو التالي[1]:

- تيسير و متابعة تنفيذ و إدارة أعمال الاتفاقية الخاصة بجولة أورجواي، و العمل على تحقيق أهدافها كما توفر الإطار اللازم لإدارة و تنفيذ الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف.
- مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء.
- تهيئة الأطراف الدولية للتفاوض بما يتضمنه ذلك من إدارة القواعد و القوانين و الإجراءات التي تحكم و تنظم تسوية المنازعات.
- وضع أسس و محاور التعاون المختلفة بينها و بين كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للتوصل إلى أعلى درجة من درجات التناسق و الترابط في مجال رسم السياسات الاقتصادية العالمية و إدارة الاقتصاد على أسس أكثر كفاءة.

الفرع الثالث: أعضاء المنظمة العالمية للتجارة

إلى تاريخ 31 جويلية 2006، وصل عدد الدول المنخرطة في المنظمة العالمية للتجارة، مائة و ثمانية و أربعون (148) دولة. واحد وخمسون (51) منها كانت في الجات، أما البلدان الأخرى، فعضويتها جاءت بعد مفاوضات طويلة. يمكن تقسيم الدول بالنسبة للمنظمة العالمية للتجارة إلى ثلاثة أقسام:

1. **القسم الأول:** الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة، و هي بذاتها يمكن تقسيمها إلى مجموعتين، مجموعة كانت عضو في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية، الجات،

[1] المرجع السابق، ص ص 95-96 .

و المجموعة الثانية تعتبر عضويتها جديدة. يجدر بالذكر أنه توجد منظمات تعتبر عضوا، مثل الاتحاد الأوروبي.

2. **القسم الثاني:** و هو يتكون من الدول التي تحضى بصفة المراقب، و هذه الدول عليها أن تقوم بالإجراءات اللازمة للانخراط في المنظمة خلال الخمس سنوات بعد قبولها كمراقب. و هذه الصفة تعطى أيضا لمنظمات دولية مثل الأمم المتحدة و البنك العالمي.

3. **القسم الثالث:** الدول التي ليست عضوا في المنظمة العالمية للتجارة، و ليست لها صفة المراقب.

لنلقي الضوء الآن على البلدان العربية و المنظمة العالمية للتجارة، الجدول الموالي يلخص لنا موقع كل بلد من الأقسام المذكورة سابقا.

تعتبر ثماني دول عربية من الأعضاء المؤسسين للمنظمة العالمية للتجارة، حيث شارك كل من الكويت و مصر و تونس و المغرب و موريتانيا، بحكم عضويتهم في الجات، في مفاوضات جولة أوروجواي حتى تم التوقيع على الوثيقة الختامية لجولة أوروجواي المتضمنة إنشاء المنظمة العالمية للتجارة. كما قامت كل من الإمارات العربية المتحدة و البحرين و قطر بالتوقيع على الوثيقة الختامية المذكورة بحكم عضويتهم في الجات بحكم واقع الأمر، حيث كانت هذه الدول تطبق اتفاقية الجات منذ الانتداب البريطاني، مع أنها لم تشارك في جولة الأوروجواي. و قد أنهت هذه الدول جميعا الإجراءات الخاصة بالعضوية الكاملة، من حيث قبول الالتزامات المحددة في مجال السلع و الخدمات بالنسبة لسائر أعضاء المنظمة العالمية للتجارة، و إنهاء الإجراءات الدستورية للانضمام وفقا للتشريع الوطني لكل دولة[1]. أما المملكة العربية السعودية فقد دخلت رسميا المنظمة بتاريخ 11 ديسمبر 2005.

يلاحظ أنه من الأوائل الذين التحقوا بالمنظمة العالمية للتجارة هي البحرين، الكويت، المغرب، تونس. غياب العراق عن المقدمة معروف و هي الحروب التي تتخبط فيها منذ بداية التسعينات،

[1] محسن أحمد هلال، موقف الدول العربية من عضوية منظمة التجارة العالمية، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا، الدوحة، قطر، نوفمبر 2001، ص 5-6.

و هناك دول على وشك الانضمام للمنظمة مثل الجزائر التي تواصل المفاوضات بكل جدية، حيث أنها شاركت في المفاوضات و أقرت الوثيقة الختامية و هي تستكمل حاليا إجراءات الانضمام.

جدول رقم 1: انضمام الدول العربية إلى المنظمة العالمية للتجارة

الدولة	تاريخ الاستقلال (1)	انضمام إلى الجات (2)	انضمام إلي المنظمة العالمية للتجارة (2)	ملاحظة (2)
الأردن	1946/05/25		2000/04/11	عضو جديد
الإمارات	1971/12/02	1994/03/08	1996/04/10	
البحرين		1993/12/13	1995/01/01	
تونس	1956/03/20	1990/08/29	1995/03/29	
الجزائر	1962/07/05			مراقب منذ 17 جوان 1987
السعودية	1932/09/23		2005/12/11	
السودان	1956/01/01			مراقب منذ 20 أكتوبر
سورية	1946/04/17			
الصومال	1960/07/01			
العراق	1932/10/03			صفة مراقب
عمان	1950/08/11		2000/11/09	عضو جديد
قطر	1971/01/09	1994/04/07	1996/01/13	
الكويت	1961/02/25	1963/05/03	1995/01/01	
لبنان	1946/11/22			مراقب منذ 13 أفريل 1999
ليبيا	1951/12/24			صفة مراقب
مصر		1970/05/09	1995/07/30	
المغرب	1956/03/02	1987/06/17	1995/01/01	
موريتانيا	1960/11/28	1963/09/30	1995/05/31	
اليمن				مراقب منذ 17 جويلية
جيبوتي	1971/08/11	1994/12/16	1995/05/31	
فلسطين				

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة استنادا إلى: 1. http://ar.wikipedia.org

2. موقع المنظمة العالمية للتجارة على الإنترنت http://www.wto.org/french

المطلب الثاني: الشركات المتعددة الجنسيات

هذه الشركات لا تعتبر منظمات أو اتفاقات كسابقيها، أي منظمة التجارة العالمية، مجموعة البنك الدولي و صندوق النقد الدولي و مع ذلك فهي تعد الآن، و بلا منازع، المحرك الأساسي لمقاليد العولمة الاقتصادية. إن أهمية هذه الشركات لا تكمن في الظروف التي نشأت في ظلها ولا في الواقع الذي رأت فيه النور قدر ما تكمن في الوظيفة العملاقة و الخطيرة الذي تقوم بها، لهذا أردنا إدماجها في هذا الفرع.

الشركات المتعددة الجنسيات تستفيد من فرق الأسعار و نسبة الضرائب و خاصة من مستوى الأجور، حيث أنها تركز دائما إنتاجها في المكان الأرخص ثم تقوم بتسويقه إلى الاستهلاك في المكان الأغنى، و هذه الطريقة تعتبر من أسرار نجاح هذه الشركات. مثلا لصنع الحذاء الفرنسي، نأتي بجلد البقر من الأرجنتين، نعالجه في إيطاليا لمهارتهم في هذا الميدان، ثم يصنع الحذاء في البرازيل أو الصين و هذا لرخاء اليد العاملة هناك و هذا بنمط و أسلوب فرنسي، ثم يباع في كل أنحاء المعمورة.

الفرع الأول: تعريف الشركات المتعددة الجنسيات

لقد أعطيت هذه الشركات عدة تسميات فمن شركات متعددة الجنسيات إلى الشركات متعدية القوميات إلى المشروعات متعددة القوميات إلى الشركات عالمية النشاط. أما عن تعريف هذه الشركات فيمكن القول[1]:

- هي تلك التي تسيطر على عدد معين من الوحدات الإنتاجية في عدد معين من الدول و الذي يحقق نسبة هامة من إنتاجه خارج الدولة الأم، كل هذا في إطار إستراتيجية إنتاجية موحدة.

- الشركات المتعددة الجنسيات هي التي تتملك أو تسيطر على وحدات إنتاجية في دولتين اثنتين على الأقل.

و هذه الشركات بشكل عام اندماج أسواق العالم في حقول التجارة و الاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال و القوى العاملة و التقانة و الثقافات ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق و من ثم خضوع العالم لقوى السوق العالمية، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية.

---

[1] أبو العلا علي أبو العلا النمر، مرجع سبق ذكره، ص 52.

الفرع الثاني: خصائص الشركات المتعددة الجنسيات

تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بعدة خصائص اقتصادية منها:[1]

- كبر حجم المشروعات التي تقوم بها، و هذا يعطيها قوة اقتصادية،
- تميز هذه الشركات باحتكار السوق، و هذا لازدياد حجم المشروعات الكبيرة التي تؤدي إلى سحق و إزالة كل المشروعات الصغيرة،
- استخدام هذه الشركات في مشروعاتها أحدث ما تجود به التكنولوجيا من حداثة، هذا ما يزيدها قوة و احتكارا،
- الارتباط الوطيد بين الشركات المتعددة الجنسيات و الدول الصناعية المتقدمة الرأسمالية و في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، أين تتمركز أكبر و أهم هذه الشركات.

الفرع الثالث: الشركات المتعددة الجنسيات و الاقتصاد العالمي

ليس المراد من هذا الفرع هو القيام بدراسة شاملة و كاملة في الموضوع، إنما إعطاء بعض المؤشرات الدالة على تعاظم و هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات في العولمة بصفة عامة و العولمة الاقتصادية بصفة خاصة، و فيما يلي بعض هذه المؤشرات[2]:

1. أن إيرادات أكبر خمسمائة شركة متعدية الجنسيات في العالم تصل إلى حوالي 45% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، و تستحوذ الشركات المتعدية الجنسيات في مجموعها على حوالي 40% من حجم التجارة الدولية.
2. أن حوالي 80% من مبيعات العالم تتم من خلال الشركات المتعددة الجنسيات.
3. الأصول السائلة من الذهب و الاحتياطات النقدية الدولية المتوافرة، لدى الشركات المتعدية الجنسيات حوالي ضعفي الاحتياطي الدولي منها، و هذا يدل على مدى تحكم هذه الشركات في السياسة النقدية الدولية و الاستقرار النقدي العالمي.
4. إضافة إلى هذا الدور القائد الذي تلعبه الشركات المتعددة الجنسيات في الثورة التكنولوجية فهي مسئولة عن نسبة كبيرة من الاكتشافات.

---

[1] أبو العلا علي أبو العلا النمر، مرجع سبق ذكره، ص ص 54-55.
[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 31-32.

الفرع الرابع: الوطن العربي و الشركات المتعددة الجنسيات

إن الشركات المتعددة الجنسيات وجدت في الوطن العربي، بحكم الاستعمار و الظروف التاريخية، ناهيك عن أرض خصبة تجود بالخيرات الطبيعية المختلفة و أنظمة اقتصادية تتماشى وأهدافها و نظما سياسية تدور في فلكها. لذا نجدها ترعرعت في بعض الدول العربية (دول الخليج، المغرب، ..) لاختيارهم النظام الرأسمالي ذات الاقتصاد الحر لتسيير و تنظيم اقتصادهم على عكس دول عربية أخرى (الجزائر، سوريا، مصر جمال عبد الناصر،...) التي اتخذت النظام الاشتراكي ذات الاقتصاد الموجه نظاما لاقتصادها.

من جهة أخرى فان التقدم العلمي و التكنولوجي و التحكم في المعرفة لعب دورا هو كذلك في قدرة توغل هذه الشركات في البلاد العربية، لأنه و للأسف الشديد، فان هذه الأخيرة ليس لها دور يذكر في إنتاج المعارف أو في التطور التقني.

من بين الخيرات التي تزخر بها البلاد العربية و التي تتهافت عليها الشركات المتعددة الجنسيات الذهب الأسود. تلك المادة الخام التي كانت سببا في السياسات المتبعة في كل الدول العربية باختلاف أنظمتها. إن النفط يلعب دورا بالغا في اقتصاد دول الوطن العربي و كذلك الدول المتقدمة التي جعلت من هذه المادة هي الأخرى أساسا لاقتصادها و صناعاتها، حيث أن الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر قال:"... إن النفط ليس مادة إستراتيجية تدخل ضمن مقومات الأمن القومي الأمريكي فحسب، بل انه دم الحياة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية...".

لا يجب الإنكار أن المزيج (النفط زائد الشركات المتعددة الجنسيات) حققت، خاصة لدول الخليج العربي درجة من الرخاء المادي و الاقتصادي، جعلتها تتميز تميزا واضحا من سائر الدول النامية.

هناك الكثير من يعتبر أن بداية العولمة في الكثير من الدول العربية (الكويت، قطر، البحرين، الإمارات، عمان، السعودية و ليبيا) يرجع إلى بداية اكتشاف النفط و تصديره، و أن تاريخ العلاقة بين هذه الدول و العالم الخارجي، يكاد يتطابق مع ما طرأ من تطورات على صادرات هذه السلعة[1].

[1] جلال أمين، العولمة و التنمية العربية، من حملة نابليون إلى جولة الأوروجواي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001، الطبعة الثانية، ص 61.

المطلب الثالث: التكتلات الاقتصادية

أصبح الاهتمام بالتكتلات الاقتصادية بارزا بعد الحرب العالمية الثانية من طرف مجموعة من دول العالم، حتى أصبح يسمى منتصف القرن العشرين بعصر التكتلات الاقتصادية. وانتشر هذا الاهتمام إلى مناطق أخرى من العالم خاصة بعد بروز ظاهرة العولمة الاقتصادية في نهاية القرن العشرين. حيث أنه، و تحت رحمة المتطلبات الباهظة التي تفرضها المنافسة في ظل العولمة على القدرات المحدودة للدول منفردة، تتجه الدول إلى الانضمام أو الانتظام في تكتلات اقتصادية.

الفرع الأول: تعريف التكتلات الاقتصادية

التكتلات الاقتصادية هو اتفاق بين عدد من الدول لتكوين مجموعة تدعى "تكتل اقتصادي"، هذا الأخير يتعامل كله كطرف واحد مع أية دولة راغبة في التعامل التجاري مع أية دولة من هذا التكتل. و يكون عادة لأكثر من دولتين، حيث أنه، عادة، يستثنى من هذه التكتلات الاتفاقيات الثنائية التي تأتي في بعض الأحيان لتعزز التجارة بين بلدين اثنين.

كما يعرف التكامل الاقتصادي ب[1]: "تلك الوسيلة للقضاء التدريجي على وسائل التقيد و الحماية في التعاملات الاقتصادية بين مختلف الدول و يسمح بخلق فضاء اقتصادي متماسك، و هذا يعني اتخاذ مختلف التدابير و الإجراءات الرامية إلى إلغاء التميز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول مختلفة، القضاء على التفرقة بين الاقتصاديات. إذن هو سيرورة حيوية تظهر من خلال سلسلة من التعديلات الداخلية و الخارجية و بعض الإجراءات المترابطة التي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- إقامة علاقات اقتصادية تسمح بتبادل المنتجات، عوامل الإنتاج و المعلومات بين الدول الأعضاء.
- خلق مشاريع اقتصادية ملائمة بين الدول الأعضاء.
- تقريب المشاريع ببعضها البعض من أجل خلق حياة أفضل لكل الدول الأعضاء.

يعرف كذلك بأنه عملية و حالة:[2]

---

[1] قويدر آمال، مرجع سبق ذكره، ص ص 67،68.
[2] حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1998، الطبعة الأولى، ص 7.

- **عملية:** لأنه يتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول مختلفة.
- **حالة:** لأنه يتمثل في انتفاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية.

فهو يعبر عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا و جغرافيا، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة، بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية. فالتكتلات الاقتصادية هي تلك الوسيلة التي تلجأ إليها دول معينة ضمن منطقة معينة لتحقيق أهداف معينة ومتعددة، ولكن ترتكز جميعها حول دفع عجلة النشاط الاقتصادي، بغية تحقيق معدلات نمو سريعة في اقتصادياتها، ومواجهة مختلف التحولات والتطورات التي تحدث في الاقتصاد العالمي[1].

أما التكتلات الاقتصادية الإقليمية فهي اتفاق عدد من الدول المنتمية جغرافيا إلى إقليم اقتصادي معين كأوروبا الغربية، المنطقة العربية، أمريكيا الشمالية... لإقامة ارتباط فيما بينها في شكل من أشكال التكامل الاقتصادي. إلا أنه في الوقت الراهن، لم يعد البعد الجغرافي عائقا لتكوين تكتل اقتصادي.

الفرع الثاني: أهداف التكتلات الاقتصادية

للتكتلات الاقتصادية أهداف عدة قد لا تكون كلها اقتصادية بل تتعدى المجال الاقتصادي غير أن المزايا الاقتصادية تبقى المغزى الأول من هذه التكتلات، فيما يلي بعض الأهداف الاقتصادية، السياسية و العسكرية للتكتلات الاقتصادية.

أ. **أهداف اقتصادية:** غالبا ما تكون الغاية من التكتلات أهداف اقتصادية، بالفعل الدول الأعضاء تسعى إلى الحصول على مزايا الإنتاج الكبيرة حيث يتسع حجم السوق، و يشجع هذا على توجيه الاستثمارات توجيها اقتصاديا سليما، و إعادة تكوين الحركة الحرة للسلع و رأس المال و العمل من دولة أخرى[2]. كما أن هناك تسهيل في الاستفادة من مهارات الفنيين و الأيدي العاملة بصورة أفضل، و على نطاق أوسع، التكتل الاقتصادي يؤدي إلى تنويع الإنتاج بطريقة اقتصادية و أخيرا و ليس آخرا هناك تسهيل لعملية التنمية الاقتصادية،

[1] www. http://www.islamonline.net

[2] إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 52.

و ذلك لأن عملية التنمية بعد التكتل الاقتصادي تصبح أسهل و أيسر مما لو قامت بها كل دولة مستقلة عن الأخرى.

ب.**أهداف سياسية:** في هذه الحالة، يلعب التكتل الاقتصادي دور الممهد للإتحاد السياسي، و يحدث هذا عادة عندما تريد بعض الدول تكوين اتحاد سياسي فيما بينها، و لكن يقوم من العقبات ما يحول دون إتمام ذلك. فتقوم هذه الدول بتشكيل تكتل اقتصادي في شكل اتحاد جمركي أو سوق مشتركة مثلا، تعطي شعوب هذه الدول الثقة و الإحساس بوحدة مصالحها الاقتصادية و بأن يوجد أداة سياسية مشتركة للتفاوض و التشاور، هذا الجو يكون بمثابة الطريق لتحقيق التوحيد السياسي.

و قد لا تكون الغاية السياسية من التكتل الاقتصادي تكوين اتحاد سياسي، بل قد تكون مجرد رغبة دولة كبيرة في السيطرة سياسيا على مجموعة من الدول الصناعية، و تكون هذه الحالة عندما يكون التكتل بين دولة كبيرة و دول صغيرة.[1]

ج.**أهداف عسكرية**: قد يكون الهدف من التكتل الاقتصادي الرغبة في تكوين وحدة عسكرية من الدول المنظمة في التكتل في مواجهة العالم الخارجي. و يكون ذلك بتكوين تكتل اقتصادي بقصد تقوية اقتصاديات الدول المنخرطة فيه، و بذلك تكون وحدة لها قوتها السياسية و العسكرية، تستعملها وقت الحاجة.

الفرع الثالث: أنواع التكتلات الاقتصادية

للتكتلات الاقتصادية عدة أوجه، حيث أن المحلل الاقتصادي يفرق بين خمس صور من التكامل الاقتصادي، يمكن التمييز بينهم كما يلي:

أ. **منطقة تجارة حرة:** يتم الاتفاق في هذه المرحلة على إلغاء مختلف القيود الجمركية و الإدارية على حركة السلع و الخدمات فيما بين الدول الأعضاء في المنطقة مع احتفاظ كل دولة عضو بتعريفتها الجمركية تجاه بقية دول العالم.

[1] المرجع السابق، ص 5.

ب.**إتحاد جمركي:** في هذه الحالة، تصبح حركة السلع فيما بين الدول المتكاملة حرة من أية قيود جمركية أو إدارية، و لكن هذه الدول تطبق تعريفة جمركية موحدة تجاه الدول الأخرى أو ما يسمى العالم الخارجي. هذه التعريفة الجمركية تعرف عادة "بالجدار الجمركي".

ج.**سوق مشتركة:** يعتبر هذا النوع من التكتلات أوسع من منطقة التجارة الحرة و الاتحاد الجمركي في تطبيقاته، حيث انه بالإضافة إلى حركة السلع فيما بين الدول الأعضاء و تطبيق تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي، فإنه يتم إلغاء القيود على حركة عناصر الإنتاج، العمل و رأس المال، فيما بين الدول المتكتلة. و بهذه الصورة، تكون الدول الأعضاء في هذا التكتل، سوقا موحدة يتم في إطارها الانتقال بكل حرية للسلع و الأشخاص و رؤوس الأموال في حرية تامة.

د. **اتحاد اقتصادي:** يشمل الاتحاد الاقتصادي على كل ميزات السوق المشتركة من حرية حركة السلع و الخدمات، حرية انتقال عناصر الإنتاج، العمل و رأس المال فيما بين الدول الأعضاء، إضافة إلى التعريفة الجمركية الموحدة تجاه العالم الخارجي، فإن الاتحاد الاقتصادي يشمل الإجراءات المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية و المالية و النقدية هذا إلى جانب السياسات الاجتماعية و الضريبية الأخرى التي تتجسد في تشريعات العمل و الضرائب و غيرها[1].

ه. **اندماج اقتصادي:** تعتبر هذه الصورة من صور التكامل الاقتصادي أعلى و أرقى مرحلة يمكن أن يصل إليها أي تكامل اقتصادي، فهي بالإضافة إلى مزايا الاتحاد الاقتصادي، تشمل توحيد السياسات الاقتصادية كافة، و إيجاد سلطة إقليمية عليا و عملة موحدة و جهاز إداري موحد لتنفيذ هذه السياسات . و إذا وصلت الدول إلى هذا النوع من الاندماج الاقتصادي، سوف تتفق على تقليص سلطاتها التنفيذية الذاتية و خضوعها، في كثير من المجالات للسلطة الإقليمية العليا. و هذا إن دل على شيء إنما يدل على أن الاندماج الاقتصادي طريقه و هدفه الوحدة السياسية الفعلية[2].

---

[1] حسين عمر، مرجع سبق ذكره، ص 9.
[2] المرجع السابق، ص 9.

الفرع الرابع: أهم التكتلات الاقتصادية

أصبحت هذه التكتلات تشكل خريطة للعالم والتي يمكن تجميعها فيما يلي [1]:

- **في نصف الكرة الغربي** تم التوقيع على إنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية النافتا وذلك سنة 1992، وتمهد لقيام تكتل الأمريكيتين الشمالية والجنوبية، كما تم إنشاء الكثير من الترتيبات الإقليمية بين العديد من دول أمريكا اللاتينية.
- **في أوربا** كانت التطورات أسرع فقام الاتحاد الأوربي، الذي يعتبر من أجدر التكتلات الاقتصادية القائمة حاليا، وزاد عدد الدول في عضويته حيث يضم 25 دولة، إضافة إلى تكامله النقدي واستخدام العملة الموحدة (الأورو) مع مطلع سنة 1999، ودخوله في اتفاقيات تجارة حرة وفي اتحاد جمركي مع تركيا، واتفاقيات مشاركة مع دول جنوب البحر المتوسط.
- **في شرق آسيا** حيث وقعت دول جنوب شرق آسيا اتفاق للتجارة الحرة عرف باسم (الإفتا)، كما أنشئ في منطقة آسيا منتدى التعاون الاقتصادي لدول شرق آسيا والمحيط الهادي (الأبيك) (APEC).
- **في المنطقة العربية** والتي بدأت بمشروع السوق العربية المشتركة سنة 1964 ، ثم محاولة إقامة تجمعات إقليمية كمجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي .وأخيرا تسعى الدول العربية إلى تحقيق منطقة تجارة حرة عربية كبرى انطلاقا من سنة 1998 وهي السنة التي دخلت فيها حيز التنفيذ، تهدف إلى تحقيق التحرير الكامل للتجارة البينية العربية.
- **في إفريقيا** قامت ترتيبات وتكتلات إقليمية لعل أبرزها إقامة السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا)، التي تسعى إلى تنسيق الجهود لمواجهة ما يحدث في البيئة الاقتصادية العالمية .

يمكن القول إذن أن أهم التكتلات في البلاد العربية هي اتحاد المغرب العربي، الذي تأسس سنة 1989، و يضم خمسة دول و هي كل من: الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا و موريتانيا. إضافة إلى مجلس التعاون الخليجي الذي تأسس سنة 1981، و هو يتكون من: البحرين، الكويت، السعودية، الإمارات العربية، قطر و عمان. إضافة إلى منطقة التجارة العربية الحرة.

[1] عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 34.

غير أن عقبات كثيرة تقف في وجه التكامل الاقتصادي العربي نذكر منها باختصار[1]:

- ظهور بلدان الفائض و بلدان العجز إبان الحقبة النفطية،
- بروز النمو الغير المتكافئ بين الدول العربية، و تفاوت شديد بين في معدلات الدخل الفردي من بلد إلى آخر،
- حدة التفاوت في النمو الاقتصادي،
- حدة التبعية،
- انعكاس واقع العلاقات السياسية للبلدان العربية بعضها مع بعض على العلاقات الاقتصادية مما لا يشجع عملية التكامل الاقتصادي.

و يجدر بالذكر أن النقطة الأخيرة تعتبر أهم النقاط التي تعوق التكامل الاقتصادي العربي، إذ أن للعلاقات السياسية الأثر الكبير في الدول العربية، على سبيل المثال إتحاد المغرب العربي لم يصل بعد إلى مبتغاه لأسباب سياسية بحتة نذكر منها مشكل الجزائر و المغرب.

[1] صلاح عباس، التكتلات الاقتصادية هل هي تحايل على الجات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2006، ص 91.

خلاصة الفصل الأول

منذ بروز مصطلح العولمة و الجدل دائر حول تعريفها، أهدافها، آفاقها المستقبلية، إيجابياتها و سلبياتها. هذه الظاهرة التي تعتبر "موضة العصر" غزت كل مجالات الحياة، و أصبحت حديث كل الناس بكل طبقاتها الاجتماعية، لقد أصبح العيش بتجاهلها من الشيء الصعب إن لم نقل من المستحيل أحببنا أم كرهنا.

لا خيار إذن أو من المستحسن التأقلم معها محاولين قدر المستطاع، التملك في أدوات العولمة، و من ثم الاستفادة من إيجابياتها. و محاولة اجتناب قدر الإمكان سلبياتها، و لعل هذا يتضح جليا بقول الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة: "أجد العالم اليوم يتحول من حولي و هذا يتطلب مني أن أتأقلم مع العالم لا أن أطلب من العالم أن يتأقلم معي"[1].

حاولنا في هذا الفصل الإلمام بمختلف وجوه العولمة، من عولمة اقتصادية، عولمة ثقافية، عولمة مالية و عولمة سياسية. و قد دققنا في العولمة الاقتصادية لأهميتها في دراستنا، مبرزين آلياتها من المنظمة العالمية للتجارة، التكتلات الاقتصادية و الشركات المتعددة الجنسيات التي تزداد نفوذا يوما بعد يوم.

[1] فلاح كاظم المحنة، مرجع سبق ذكره، ص 15.

الفصـــــل الثانـي

خصائص الدول العربية و تجارتها الخارجية

تمهيد:

تعتبر الإحصائيات من أهم الأدوات لدرس ظاهرة ما، و هذا بتحليل الماضي و التنبؤ بالمستقبل. سنحاول في هذا الفصل، و بصدد دراستنا للتجارة الخارجية العربية، إعطاء البعض من خصائص الدول العربية مع تحليل و تقييم التجارة الخارجية العربية بالأرقام مع محاولة استنتاج مدى تأثر الدول العربية بالعولمة الاقتصادية. للوصول إلى هذا الهدف، استعملنا معطيات حول التجارة الخارجية العربية من سنة 1986 إلى سنة 2003، على شكل بيانات مجدولة «Données de panel»، حيث أن الأعمدة تمثل السنوات و السطور تمثل البلدان.

البلدان محل الدراسة عددها تسعة عشر (19) و هي على التوالي: الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، سورية، الصومال، العراق، عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا و اليمن. أما دولة فلسطين و جيبوتي فلم تأخذان بعين الاعتبار لعدم توفر لدينا النصيب الكافي من المعطيات. ارتكزنا في دراستنا، من حيث المعطيات الخاصة بالتجارة الخارجية العربية و العالمية، إلى مصدرين اثنين و هما:

- صندوق النقد العربي (FMA)
- هيئة الأمم المتحدة (ONU)

أما الوحدة المستعملة طيلة هذا الفصل فهي ملايين الدولارات الأمريكية.

للوصول إلى هدفنا قسمنا هذا الفصل إلى خمسة مباحث:

- المبحث الأول يتطرق إلى البعض من خصائص الدول العربية في مطلبين اثنين،
- المبحث الثاني يتطرق إلى تحليل إجمالي التجارة الخارجية العربية من سنة 1986 إلى سنة 2003، و هو ينقسم إلى خمسة مطالب،
- المبحث الثالث نجد فيه تحليل إجمالي التجارة البينية للدول العربية و هذا من سنة 1986 إلى سنة 2003 و يكون هذا في مطالب ثلاث،
- المبحث الرابع نتناول فيه بعض مؤشرات التجارة الخارجية من مقارنة للتجارة العالمية و التجارة العربية، تحليل للميزان التجاري و تطور التجارة الخارجية العربية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.

المبحث الأول: خصائص الدول العربية

يقع الوطن العربي على امتداد قارتي آسيا و إفريقيا، تبلغ مساحته الكلية حوالي 14،2 مليون كم^2 أي ما يعادل 10،2 من اليابسة[1]. و هو يشمل على 22 دولة، عشرة (10) منها في القارة الإفريقية و هي تمثل حوالي 73% من المساحة الكلية و باقي المساحة تمثلها أثنى عشرة (12) دولة أخرى في قارة آسيا. مساحة الدول العربية تتراوح ما بين 665 كلم^2 و 2505810 كلم^2، و يعتبر البحرين أصغر بلد و السودان أكبرهم (مساحة السودان تعادل حوالي 3800 مرة مساحة البحرين). و تمثل كل من البحرين، لبنان و قطر ثلاثة اصغر دول عربية، أما السودان، الجزائر و السعودية ثلاثة اكبر دول عربية من حيث المساحة، على التوالي.

فيما يخص السكان، فقد بلغ عدد سكان الدول العربية محل الدراسة، سنة 2002، حوالي 294 مليون نسمة، و هو يمثل في الفترة ذاتها حوالي 5% من سكان العالم. و تعتبر قطر أصغر بلد عربي من حيث عدد السكان متبوعة بالبحرين فالكويت ب 0.58، 0.74 و 2.42 مليون نسمة على التوالي. و تمثل مصر، الجزائر و السودان أكبر دول عربية من حيث السكان ب 65.99، 33.67 و 32.3 مليون نسمة على التوالي. أما من حيث الكثافة السكانية، نجد أن موريتانيا لها أصغر كثافة سكانية ب 2.73 نسمة في الكيلومتر مربع، أما البحرين، يعتبر البلد العربي أكبرهم كثافة سكانية ب 1113 نسمة في الكيلومتر مربع.

و فيما يلي البعض من الخصائص الاقتصادية و غير الاقتصادية للدول العربية محل الدراسة.

المطلب الأول: بعض الخصائص الاقتصادية للدول العربية

نظرا لأهمية النفط في اقتصاديات الدول العربية حيث تعتبر سبعة دول عربية و هي الكويت، السعودية، العراق، ليبيا، الجزائر، قطر و الإمارات من الدول المصدرة للبترول و هي من بين الدول الثلاثة عشرة المنخرطة في منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك)، ارتأينا، عند إعطائنا للخصائص الاقتصادية للدول العربية أن نقف، على سبيل المثال لا الحصر، عند نقطة أساسية و هي الدول العربية و النفط. كما نجد في هذا المطلب قراءة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

[1] سمير محمد عبد العزيز، عالمية تجارة القرن الحادي و العشرين، الجزء الثاني، المكتب العربي الحديث، 2006، الطبعة الأولى، ص 2.

الفرع الأول: الدول العربية و النفط

لقد كان لاكتشاف النفط في الدول العربية الأثر الكبير على اقتصادياتها و على اقتصاديات العالم ككل، حيث أن البترول ليس سلعة ككل السلع، لأن إنتاجه وتسويقه ونقله على نطاق عالمي، له تأثير ضخم سياسياً واقتصادياً ويؤثر على مصالح جهات كثيرة هي:

- الدول المنتجة للبترول.
- الشركات المستثمرة للبترول في تلك الدول.
- الدول المستهلكة للبترول.

و الأرقام تأكد مدى زخر الدول العربية بهته المادة التي تعتبر في العصر الحالي عصب الحياة، بالفعل فإن الإحصائيات تقول أنه، و في نهاية سنة 2002، فقد حققت الدول العربية الأرقام التالية[1]:

- نسبة احتياطي النفط المؤكد إلى الاحتياطي العالمي يقدر ب 653.26 مليار برميل من 1068.8 مليار برميل، أو ما يعادل 61,1% من إجمالي الاحتياطي العالمي.
- نسبة احتياطي الغاز الطبيعي إلى الاحتياطي العالمي يقدر ب 51863 مليار متر مكعب من الاحتياط العالمي الذي يقدر ب 172720 مليار متر مكعب، و هو ما يعادل 30,0% من إجمالي الاحتياطي العالمي.
- إنتاج النفط الخام يقدر ب 19,8 مليون برميل يوميا.
- نسبة إنتاج النفط الخام إلى الإنتاج العالمي يساوي 29,8%.
- نسبة إنتاج الغاز الطبيعي إلى الإنتاج العالمي يساوي 13,7%.

أ. فيما يخص نسبة احتياطي النفط المؤكد إلى الاحتياطي العالمي فهو يعادل 61,1% من 1068.8 مليار برميل، و هو يختلف من دولة إلى دولة، أنظر الجدول التالي:

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنة 2003، ص د.

جدول رقم 2: احتياطي النفط الخام العربي لسنة 2002

الوحدة: مليار برميل عند نهاية السنة

البلد	احتياطي النفط	النسبة عالميا (%)	النسبة عربيا (%)
السعودية	262,80	24,59	40,23
العراق	115,00	10,76	17,60
الإمارات	97,80	9,15	14,97
الكويت	96,50	9,03	14,77
ليبيا	36,00	3,37	5,51
قطر	15,21	1,42	2,33
الجزائر	12,00	1,12	1,84
عمان	5,85	0,55	0,90
اليمن	4,00	0,37	0,61
مصر	3,70	0,35	0,57
سورية	3,15	0,29	0,48
السودان	0,81	0,08	0,12
تونس	0,31	0,03	0,05
البحرين	0,13	0,01	0,02
إجمالي الدول العربية	**653,26**	**61,12**	**100,00**
إجمالي العالم	**1068,8**	**100**	

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنة 2003، ملحق 11/5.

الجدول يعطي، بالترتيب، احتياطي النفط للدول العربية بالنسبة لسنة 2002، نجد في المرتبة الأولى عالميا و عربيا المملكة العربية السعودية باحتياطي يقدر ب 262,8 مليار برميل، و هي بهذه الكمية تملك 24,59% من الاحتياط العالمي و 40,23 من الاحتياط العربي. تليها العراق باحتياطي يقدر ب 115 مليار برميل، و هي تملك 10,76% من الاحتياط العالمي و 17,60 من الاحتياط العربي. أما المرتبة الثالثة و الرابعة فتعود على التوالي للإمارات و الكويت بفرق ضئيل باحتياطي يقدر ب 97,8 و 96,5 مليار برميل. و يكون الاحتياط العالمي لهذه الدول العربية الأربعة مجتمعة، 572,1 مليار برميل و هو ما يعادل 53,53% من الاحتياطي العالمي و 87,58% من الاحتياطي العربي. أما البحرين، تونس و السودان فهي تعتبر الدول العربية التي تملك أقل احتياطي للنفط بنسب تقدر ب 0،02%، 0،05% و 0،12% عربيا، و 0،01%، 0،03 و 0،08% عالميا على التوالي.

ب. أما عن نسبة احتياطي الغاز الطبيعي إلى الاحتياطي العالمي فهو يعادل 30,0% من 172.7 تريليون متر مكعب، و هو موزع في الدول العربية كما يلي:

جدول رقم 3: احتياطي الغاز الطبيعي العربي لسنة 2002

الوحدة: مليار متر مكعب عند نهاية السنة

البلد	احتياطي الغاز	النسبة عالميا (%)	النسبة عربيا (%)
قطر	25485	14,76	49,1
السعودية	6343	3,67	12,2
الإمارات	6003	3,48	11,6
الجزائر	4523	2,62	8,7
العراق	3100	1,79	6,0
مصر	1657	0,96	3,2
الكويت	1557	0,90	3,0
ليبيا	1314	0,76	2,5
عمان	859	0,50	1,7
اليمن	396	0,23	0,8
سورية	371	0,21	0,7
البحرين	92	0,05	0,2
السودان	85	0,05	0,2
تونس	78	0,05	0,2
إجمالي الدول العربية	**51863**	**30,0**	**100,0**
إجمالي العالم	**172720**	**100,0**	

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنة 2003، ملحق 12/5.

الجدول يبين أن نسبة احتياطي الغاز العربي أقل منه من نسبة احتياطي النفط عالميا، و لكن رغم ذلك نجد أن قطر تستحوذ على 14,76% من احتياطي الغاز الطبيعي العالمي، و 49,1% من الاحتياطي العربي متبوعة و لكن من بعيد بكل من المملكة العربية السعودية، الإمارات و الجزائر باحتياطي عالمي يقدر ب 3،67%، 3،48% و 2،62% على التوالي. و هي تمثل على الصعيد العربي 12،2%، 11،6%، و 8،7% على التوالي. الدول العربية التي يقل فيها احتياط الغاز هي تونس، السودان و البحرين باحتياطي يقدر ب 0.2% على الصعيد العربي و ب 0.05% على الصعيد العالمي.

ت. **عوائد الصادرات العربية من النفط:** تبقى صادرات العديد من الدول العربية رهينة الأسواق النفطية، لأن معظم عائدات الدول العربية من النفط. الجدول الموالي يبين مدى أهمية هــذا المنتوج في الوطن العربي.

جدول رقم 4: نسبة عوائد الصادرات النفطية العربية من إجمالي الصادرات

الوحدة: ملايين الدولارات الأمريكية

	1998	1999	2000	2001	2002
عوائد الصادرات العربية من النفط	82131	118045	188189	161328	143833
عوائد الصادرات العربية	151811	175362	257320	234512	244302
النسبة (%)	**54,10**	**67,32**	**73,13**	**68,79**	**58,88**

المصدر: التقرير الاقتصادي الموحد، سنة 2003، ملحق 5/5، بتصرف.

الجدول السابق يبين أهمية عوائد الصادرات النفطية العربية في عوائد الصادرات العربية. حيث أن هذه العوائد وصلت نسبتها 73.13% من عوائد الصادرات في سنة 2000. غير أن هذه النسبة تتفاوت من بلد لبلد، فالمملكة العربية السعودية على سبيل المثال لا الحصر، وصلت عائداتها النفطية سنة 2000 إلى 93%، و كانت متوسط هذه النسبة ما بين 1998 و 2002 تقدر ب 83%. هكذا تبقى الدول العربية رهينة سعر البرميل من البترول، هذا السعر الذي يبقى هو نفسه مربوط برهانات سياسية، اقتصادية، عسكرية أمنية و إيديولوجية.

الفرع الثاني: متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

بناءا علي متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، يمكن تقسيم الدول العربية إلى ثلاثة أقسام و هذا حسب الشكل الموالي الذي يبين متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2002 للدول العربية محل الدراسة.

شكل رقم 2: متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2002

الوحدة: دولار أمريكي

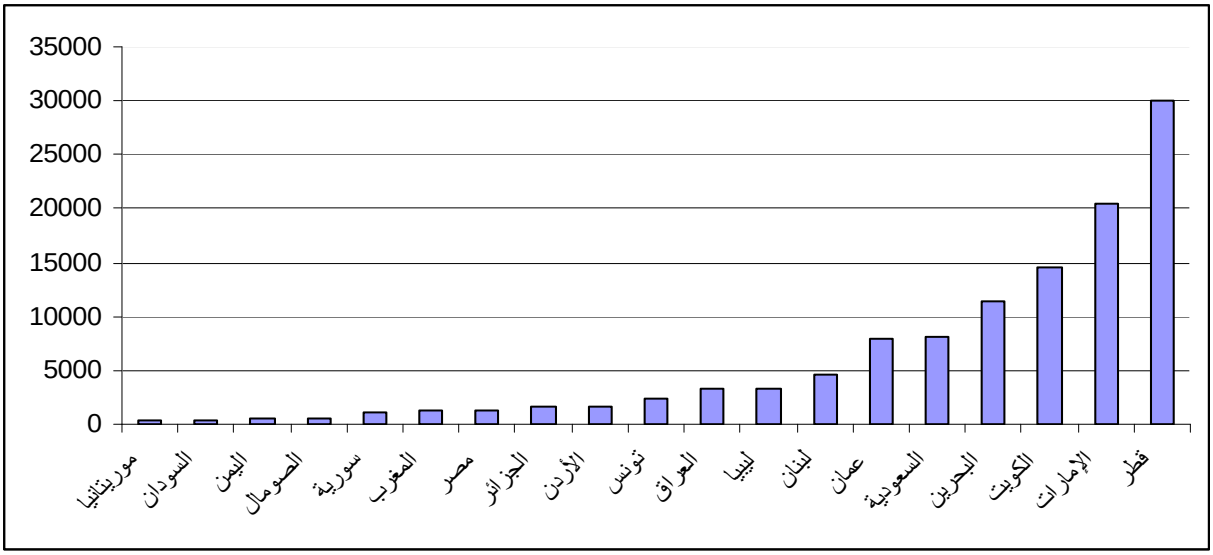

المصدر: صندوق النقد العربي، الدول العربية مؤشرات اقتصادية، 1992–2002، ص 4.

الشكل يوضح أنه لدينا دول "غنية" مثل قطر، الإمارات المتحدة و الكويت، و دول "فقيرة" مثل موريتانيا، السودان، اليمن و الصومال، و أخرى متوسطة مثل ليبيا، العراق، الأردن و الجزائر. و حسب الإحصائيات لسنة 2002، نلاحظ التفاوت الكبير لهذا المؤشر في الدول العربية، فهو يمر من 334 دولار للفرد في موريتانيا إلى 29960 دولار للفرد في قطر، حيث أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في قطر يعادل تسعين (90) مرة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في موريتانيا. **و** نجد ما بين قطر و موريتانيا، دول متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها معتدل و نذكر على سبيل المثال العراق، الأردن و الجزائر بمتوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يقدر ب 3270، 1744 و 1657 دولار للفرد على التوالي. و تقع عشر دول عربية دون المتوسط العربي لنصيب الفرد من الناتج في عام 2002 و هي الأردن، تونس، الجزائر، الصومال، السودان، سورية، مصر، المغرب، موريتانيا و اليمن، حيث أن هذا المتوسط جاور 2434 دولار للفرد في العام ذاته. و يشكل سكان هذه الدول نحو 77% من إجمالي سكان الدول.

المطلب الثاني: الخصائص غير الاقتصادية للدول العربية

للدول العربية تاريخ مشترك من لغة و دين و مستعمر، تلك البعض من الخصائص الغير الاقتصادية التي تشترك فيها الدول العربية.

الفرع الأول: التاريخ المشترك

استعمرت الدول العربية ابتداء من نهاية القرن السابع عشر (حملة نابليون) حتى السبعينيات من القرن العشرين، إما استعمارا مباشرا أو عن طريق الانتداب. و كان هذا الاستعمار أساسا من بلدين و هما فرنسا و انجلترا، ما عدا ليبيا التي استعمرت من طرف إيطاليا. و أصبحت فيما بعد، هذه الدول الثلاثة من الأعضاء البارزة في الاتحاد الأوروبي. رغم أن الدول العربية انتزعت استقلالها السياسي، إلا أن بصمات الاستعمار ما زالت بارزة في علاقاتها التجارية الدولية، حيث نجد أن العلاقة التجارية لمعظم الدول العربية مع البلد الذي استعمره علاقة جد وطيدة.

يعتبر الاتحاد الأوروبي، في الفترة ما بين 1992 و 2002، أكبر شريك تجاري للدول العربية. بالفعل، بالنسبة للواردات، نجد أن متوسط نسبة الواردات من الإتحاد الأوروبي، في الفترة المذكورة، تقدر ب 3،36%، أما بالنسبة للصادرات، متوسط نسبتها إلى الاتحاد الأوروبي تقدر ب 7،24% و هي تأتي في المرتبة الثانية بعد نسبة الصادرات إلى باقي دول العالم. غير أن هذه النسب تتفاوت من بلد إلى آخر، و نجد أن دول المغرب العربي تتعامل أكثر منه بكثير من دول المشرق العربي.

جدول رقم 5: نسبة صادرات و واردات تونس، الجزائر و ليبيا إلى الاتحاد الأوروبي

الوحدة: نسبة مئوية (%)	تونس	الجزائر	ليبيا
نسبة الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي	78،61	62،40	79،39
نسبة الصادرات إلى البلد المستعمر من مجموع الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي	35،78	23،26	47،99
نسبة الواردات من الاتحاد الأوروبي	67،42	59،13	46،71
نسبة الواردات من البلد المستعمر من مجموع الواردات من الاتحاد الأوروبي	38،08	46،64	36،07

المصدر: صندوق النقد العربي، التجارة الخارجية للدول العربية، ص 75، 78، 85، 88، 185، 188 بتصرف.

من الجدول أعلاه يمكن استخلاص مدى تأثير البلد المستعمر على الدول المستعمرة، على الرغم من مرور على الأقل نصف قرن من استقلالها.

- بالنسبة لتونس التي استعمرت من طرف فرنسا، نلاحظ انه في الفترة ما بين 1992 و 2002، متوسط نسبة الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي يقدر ب 78،61%، و نسبة الصادرات إلى فرنسا، بالنسبة إلى مجموع الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي تقدر ب 35،78، هذا معناه أنه أكثر من ثلث الصادرات التونسية الموجه إلى الاتحاد الأوروبي تذهب إلى فرنسا وحدها. أما الواردات التونسية فهي تأتي بنسبة 67،42% من الاتحاد الأوربي، و من هذه النسبة تستحوذ فرنسا وحدها على 38،08%.
- بالنسبة لليبيا فقد استعمرت من طرف إيطاليا. متوسط نسبة الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي يقدر ب 79،39%، و تقدر نسبة إيطاليا من هذه النسبة بحوالي 47،99%. بالنسب للواردات الليبية فهي بنسبة 46،71% من الاتحاد الأوربي، و من هذه النسبة تأخذ إيطاليا حصة الأسد ب 36،07%.

الفرع الثاني: اللغة و الدين

تعتبر اللغة العربية و الدين الإسلامي من أهم العوامل المشتركة في الوطن العربي، فجل الدول العربية تتكلم العربية رغم وجود لهجات أخرى خاصة في بلدان المغرب العربي، و لكن تبقى اللغة العربية اللغة الرسمية. أما الدين الإسلامي، فالإحصائيات تقول أنه حوالي 90% من سكان الدول العربية تدين بالإسلام و هذا منذ أن أنعم الله علينا بهذا الدين. هذان العاملان من لغة و دين، و اللذان يعتبران من مقومات التجارة العربية البينية، جعلا العادات و التقاليد، خاصة في الملبس و المأكل مشتركة بين هذه الدول.

رغم كل هذا، فإن التجارة العربية البينية لا تتعدى العشرة بالمائة (10%) في أحسن الأحوال، و لمعرفة كيفية تطور التجارة العربية البينية من 1986 إلى 2003، أنظر المبحث الثالث من هذا الفصل.

إضافة إلى اللغة و الدين، هناك الحدود المشتركة بين الدول العربية، حيث أن الوطن العربي منقسم جغرافيا إلى قطبين دول المغرب العربي و دول المشرق. هذه الحدود المشتركة تساعد عادة على تسهيل عبور السلع بين الدول، حيث أن تكاليف النقل بين دول حدودية تكون أصغر منه من تكلفة النقل بين بلدين غير متجاورة.

المبحث الثاني: إجمالي التجارة الخارجية العربية من 1986 إلى 2003

استندنا في دراستنا التحليلية لإجمالي التجارة الخارجية العربية على عينة مدتها ثمانية عشر سنة (18 سنة)، من سنة 1986 إلى سنة 2003، أي، تسع (9) سنوات من 1986 إلى سنة 1994 قبل إنشاء المنظمة العالمية للتجارة في 1 جانفي 1995، و تسع (9) سنوات بعدها، من سنة 1995 إلى سنة 2003، و ذلك عمدا، من أجل معرفة مدى تأثر البلدان العربية بالمنظمة التي تمثل ضلع من أضلاع مثلث قيادة الاقتصاد العالمي، إضافة إلى البنك العالمي و صندوق النقد الدولي.

المطلب الأول: إجمالي التجارة الخارجية

انه لمن المستحيل لأي دولة إشباع كل حاجياتها من السلع و الخدمات، و بأقل التكاليف، دون الاعتماد على الدول الأخرى و هذا مهما كانت مكانتها الدولية. و لأهمية التجارة الخارجية التي هي في تزايد يوما بعد يوم، ارتأينا أن نتطرق في هذا المطلب إلى التجارة الخارجية العربية بالأرقام مبرزين كيفية تطورها من سنة 1986 إلى 2003، الدول العربية التي لها أكبر تأثير على التجارة الخارجية العربية، و هذا من خلال النقاط التالية:

- إجمالي التجارة الخارجية،
- معدلات النمو السنوية،
- حجم التغير السنوي،
- الدول التي لها أكبر تأثير على التجارة الخارجية العربية،
- كيفية تطور التجارة الخارجية للدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة.

1. النقطة الأولى التي سوف نتعرض لها هي كيفية تطور إجمالي التجارة الخارجية، و هذا بإعطاء قيمة إجمالي التجارة الخارجية، معدلات النمو السنوي و كذا حجم التغير من سنة لأخرى، و لمعرفة قيمة التجارة العربية من سنة 1986 إلى سنة 2003 لكل بلد عربي وحده، يرجى النظر في الملحق رقم 1 المعنون: إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية 1986-2003.

جدول رقم 6: إجمالي و معدل نمو التجارة الخارجية للدول العربية من 1986 إلى 2003

الوحدة: ملايين الدولارات الأمريكية

السنة	إجمالي التجارة الخارجية	معدل النمو السنوي	حجم التغير السنوي
1986	164 200,73	/	/
1987	173 619,97	%5,74	9 419,24
1988	185 076,76	%6,60	11 456,79
1989	206 601,75	%11,63	21 524,99
1990	243 635,96	%17,93	37 034,21
1991	227 962,23	-%6,43	-15 673,73
1992	248 687,86	%9,09	20 725,63
1993	238 921,12	-%3,93	-9 766,74
1994	243 060,90	%1,73	4 139,78
1995	276 931,44	%13,94	33 870,54
1996	312 212,96	%12,74	35 281,52
1997	338 414,02	%8,39	26 201,06
1998	304 982,02	-%9,88	-33 432,00
1999	323 001,65	%5,91	18 019,63
2000	415 671,62	%28,69	92 669,97
2001	404 079,16	-%2,79	-11 592,46
2002	423 000,43	%4,68	18 921,27
2003	503 445,47	%19,02	80 445,04

المصدر: صندوق النقد العربي

التجارة الخارجية العربية قد تضاعفت ثلاث مرات من سنة 1986 إلى سنة 2003، فقد قفزت من 200.73 164 مليون دولار إلى 445.47 503 مليون دولار.من جهة أخرى، فإن معدل النمو السنوي بصفة عامة كان موجبا و تصاعديا حتى الفترة 1990–1991 (أنظر الملحق رقم 2 معدلات النمو السنوية لإجمالي التجارة الخارجية العربية 1986–2003) حيث أصبح سالبا ويساوي -6.43%، و إذا دققنا في العمود الموافق لهذه الفترة يمكن أن نجد التفسير لهذا الانخفاض فيما يلي:

أ. إجمالي التجارة الخارجية للعراق تراجعت ما بين سنة 1990 و 1991 بنسبة 94.60%، فقد خسرت العراق قيمة تقدر ب 15929,23 مليون دولار، بالفعل، انخفضت تجارتها سنة 1991 إلى 909.97 مليون دولار بعد أن قدرت ب 16838.20 مليون دولار عام 1990، و يمكن إرجاع ذلك، أساسا، إلى غزو العراق للكويت و الذي كانت نتيجته المباشرة حرب الخليج الأولى الذي تمخض عنها الحصار الاقتصادي الشامل على العراق.

ب. نلاحظ أن الكويت كذلك قد تضرر جراء هذه الحرب حيث أن إجمالي تجارته الخارجية قد تراجعت بقيمة 7889.68 مليون دولار و هو ما يعادل نسبة 64.63%. كانت تقدر التجارة الخارجية للكويت سنة 1990 ب 12208 مليون دولار وانخفضت إلى مستوى 4318.32 مليون دولار عام 1991.

ت. تأتي ليبيا في المرتبة الثالثة حيث فقدت 2990,03 مليون دولار، لقد تأخرت تجارتها الخارجية ما بين 1990 و 1991 ب مقدار 15,30**%**.

أما ما بين سنة 1997 و 1998، تراجعت التجارة الخارجية العربية ب 9,88%، حيث انتقلت من 338414,02 مليون دولار إلى 304982,02 مليون دولار. و في نفس المرحلة، تراجع سعر برميل البترول من 19,09 دولار إلى 12,71 دولار، أي بنسبة 33,47%. و الدول الأكثر تأثيرا على هذه الوضعية هي، خاصة الدول المصدرة للبترول، و يمكن ذكر الثلاثة التالية:

أ. السعودية التي فقدت 9392.97 مليون دولار و هو ما يعادل 10.52 %،

ب. الإمارات خسرت 8079.45 مليون دولار و هو ما يعادل 10.84 %،

ت. سوريا تراجعت إجمالي تجارتها الخارجية بقيمة 4534.63 مليون دولار، حيث انخفضت تجارتها، ما بين 1997 و 1998، بنسبة 40.08%.

فيما يخص أكبر نسبة نمو سنوي، فقد سجلت ما بين سنة 1999 و سنة 2000، حيث كانت تقدر ب 28.69%. أما حجم التغير فقد قدر ب 92669.97 مليون دولار، بالفعل فالتجارة الخارجية العربية قفزت من 323 001,65 مليون دولار سنة 1999 إلى 415 671,62 مليون دولار السنة الموالية. لمعرفة سبب هذا الارتفاع الملحوظ، سوف نعود إلى نسبة نمو كل بلد على حدى و كذلك حجم التغير لكل بلد ما بين سنتين 1999 و 2000. و بعد التمعن في العمود الموافق لهذه الفترة، يمكن إرجاع هذا الارتفاع إلى ما يلي (أنظر دائما الملحق رقم 2: معدلات النمو السنوية لإجمالي التجارة الخارجية العربية 1986-2003):

أ. في هذه الفترة ارتفع سعر البرميل من البترول من 17,97 إلى 28,49 دولار، أي بنسبة 58,54%، ما أثر إيجابا على التجارة الخارجية العربية، خاصة و أن الدول العربية، تعتبر معظمها دول مصدرة للبترول.

ب. المملكة العربية السعودية حققت ما بين 1999 و 2000 زيادة في تجارتها الخارجية تقدر ب 29015,77 مليون دولار و هو ما يعادل نسبة نمو موجبة تقدر ب 36.89%،

ت. الإمارات قدرت الزيادة في تجارتها الخارجية ب قيمة تعادل 16650,84 مليون دولار، و هو ما يمثل معدل نمو موجب يساوي 24.42%،

ث. تحقيق الجزائر نسبة نمو سنوي تعادل 44.05%، أي زيادة في تجارتها الخارجية ما بين 1999 و 2000 بقيمة 9264 مليون دولار. إضافة إلى سعر البترول، يمكن إرجاع هذه النتيجة إلى إنهاء العشرية السوداء التي عاشتها الجزائر و تكريس سياسة الوئام الوطني.

2. النقطة الثانية التي أردنا التطرق إليها هي مدى تأثير المنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للدول العربية المنخرطة فيها. لهذا الغرض قمنا بحساب متوسط معدل النمو السنوي للتجارة الخارجية قبل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و بعدها. و قد تحصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم 7: متوسط معدل النمو السنوي للتجارة الخارجية قبل و بعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

الوحدة: نسبة مئوية

البلد	سنة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة	متوسط معدل النمو السنوي قبل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (1)	متوسط معدل النمو السنوي بعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (2)
الأردن	2000	4,28	9,03
الإمارات	1996	10,20	12,04
البحرين	1995	5,36	5,57
تونس	1995	11,83	4,94
عمان	2000	6,14	4,91
قطر	1996	6,56	13,83
الكويت	1995	2,63	5,43
مصر	1995	1,97	5,61
المغرب	1995	8,62	5,94
موريتانيا	1995	4,14	3,06

المصدر: صندوق النقد العربي بتصرف

(1) من 1986 إلى سنة قبل الانضمام، (2) من سنة الانضمام إلى 2003.

نلاحظ من الجدول أعلاه، أنه ستة من العشر دول المنخرطة في المنظمة العالمية للتجارة أنظمت إليها سنة تأسيسها، أي في العام 1995، و هي البحرين، تونس، الكويت، مصر، المغرب و موريتانيا. تلتها في السنة الموالية، أي سنة 1996، كل من الإمارات العربية المتحدة و قطر، ثم في سنة 2000، الأردن و عمان.

من بين هذه الدول، 60% سجلت متوسط معدل نمو سنوي لتجارتها الخارجية بعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أكبر منه من متوسط معدل النمو السنوي المسجل قبل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث أن تأثير المنظمة كان إيجابيا و لكن بنسب متفاوتة. فقد كان أكبر تأثير موجب على قطر، حيث مر متوسط معدل نموها السنوي لتجارتها الخارجية من 6,56% قبل انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى 13,83% بعد انضمامها، أي بفارق 7,27%، تلتها الأردن، مصر، الكويت، الإمارات فالبحرين بفارق في متوسط المعدل السنوي للتجارة قبل و بعد الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ب 4,75%، 3,64%، 2,79%، 1,85% و 0,21% على التوالي.

أما الدول الباقية و هي تونس، عمان، المغرب و موريتانيا فقد كان متوسط معدل نموها السنوي قبل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أكبر منه من متوسط معدل نموها السنوي بعد الانضمام إلى المنظمة، حيث كانت تونس البلد الأكثر تضررا، بالفعل فقد مر هذا المؤشر من 11,83% إلى 4,94% سنويا، متبوعة بالمغرب، عمان فموريتانيا حيث سجلت هذه الدول الثلاثة تراجعا في متوسط معدل نموها السنوي يقدر ب 2,68-%، 1,22-% و 1,07-% على التوالي.

3. إذا اعتبرنا المدة الزمنية من سنة 1986 إلى سنة 2003 فإن إجمالي التجارة الخارجية العربية في هذه الفترة تقدر ب **5 233 506.06** مليون دولار، كانت حصة الأسد فيها للمملكة العربية السعودية (أنظر الشكل الموالي) ب 26.74% متبوعة بالإمارات ب 18.34% ثم تأتي الجزائر في المرتبة الثالثة ب 7.58%، و تمثل هذه البلدان الثلاثة لوحدها 52.65% من إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية.

شكل رقم 3: إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية من 1986 إلى 2003

الوحدة: **ملايين الدولارات الأمريكية**

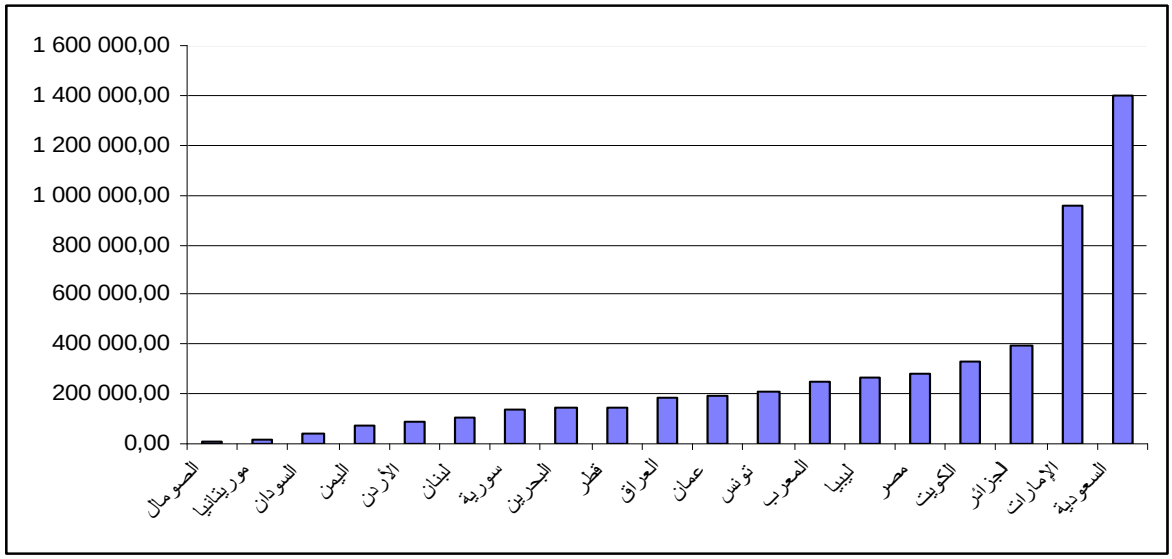

المصدر: صندوق النقد العربي

و إذا دققنا في الملحق رقم 3 المعنون "حصة كل بلد من إجمالي التجارة الخارجية العربية 1986–2003"، فإن هذه الحصة نوعا ما في استقرار بالنسبة للسعودية، و بصفة عامة، في ارتفاع سنة بعد سنة، بالنسبة للإمارات. أما عن البلد العربي الذي ساهم بأقل قيمة في مجمل التجارة العربية من سنة 1986 إلى سنة 2003 فهو، و بلا منازع، الصومال و هذا بنسبة إجمالية تقدر ب 0.15% متبوع بموريتانيا ب 0.35% فالسودان ب 0.80%، و تمثل هذه البلدان الثلاث مجتمعة 1.30% من إجمالي التجارة الخارجية العربية. للإشارة فقط، فإن السعودية، في الفترة المدروسة، لم تكن عضو في المنظمة العالمية للتجارة و موريتانيا عضو فيها.

4. يجدر بالإشارة أن العراق مرت بنقطة قصوى أولى (سالبة) حيث عرفت تراجع في إجمالي تجارتها الخارجية بنسبة 94,60%، و كان هذا ما بين سنتي 1990–1991، جراء الاعتداء على الكويت. النقطة القصوى الثانية (موجبة) كانت ما بين سنة 1996 و 1997 و هذا جراء قرار (الغاز مقابل الغذاء) الذي أصدرته هيئة الأمم المتحدة، و قد قدرت نسبة النمو ب 277.03%. أما فيما يخص نسبة النمو بين سنة 1986 و سنة 1994 فهي تقدر ب –94.63% و بين سنة 1995 و سنة 2003 كانت نسبة النمو تقدر ب 1096.77%. يجب أخذ هذه النسب بتحفظ لا لأنها خاطئة و لكن لأنها تمثل بلد في حالة خاصة (حرب).

المطلب الثاني: إجمالي صادرات الدول العربية

صادرات الدول العربية، درست، بالتطابق مع إجمالي التجارة الخارجية، لمدة ثمانية عشر سنة (18) من سنة 1986 إلى سنة 2003. الجدول الموالي يبين لنا كيفية تطورها و هذا بإعطاء قيمة الصادرات، معدل النمو و كذا حجم التغير السنوي.

جدول رقم 8: إجمالي و معدل نمو صادرات الدول العربية من 1986 إلى 2003

الوحدة: ملايين الدولارات الأمريكية

السنة	إجمالي الصادرات	معدل النمو السنوي	حجم التغير السنوي
1986	78 938,00	/	/
1987	91 407,88	%15,80	12 469,88
1988	91 375,45	-%0,04	-32,43
1989	111 114,15	%21,60	19 738,70
1990	139 583,32	%25,62	28 469,17
1991	124 936,43	-%10,49	-14 646,89
1992	127 679,24	%2,20	2 742,81
1993	118 516,41	-%7,18	-9 162,83
1994	122 006,24	%2,94	3 489,83
1995	142 666,83	%16,93	20 660,59
1996	170 181,27	%19,29	27 514,44
1997	188 918,64	%11,01	18 737,37
1998	151 811,39	-%19,64	-37 107,25
1999	175 362,84	%15,51	23 551,45
2000	257 320,24	%46,74	81 957,40
2001	234 512,17	-%8,86	-22 808,07
2002	244 302,61	%4,17	9 790,44
2003	302 447,46	%23,80	58 144,85

المصدر: صندوق النقد العربي

و انطلاقا من هذا الجدول يمكن استنتاج ما يلي:

1. ***النقطة الأولى:*** أن إجمالي الصادرات، بصفة عامة في تصاعد، رغم وجود بعض معدلات نمو سالبة، حيث أن أكبر معدل نمو سنوي سالب كان ما بين سنتي 1997 و 1998، و هو يقدر ب -19,64%، ويعرف أن سعر البرميل من البترول في هذه الفترة قد انخفض من 19.09 إلى 12.71 دولار، علما أن معظم الدول العربية مصدرة للبترول، نجد أكثر الدول

التي تأثرت، و أثرت على الصادرات العربية الكلية الدول التالية (أنظر الملحق رقم 5 المعنون: نسبة النمو السنوي لإجمالي الصادرات العربية 1986-2003):

أ. المملكة العربية السعودية: انخفضت صادرات السعودية في هته الفترة بقيمة 10662.40 مليون دولار و هو ما يعادل نسبة نمو سالبة تساوي -17.60%،

ب. الإمارات العربية المتحدة: يأتي هذا البلد في المرتبة الثانية، حيث انخفضت صادراته بقيمة 6573.39 مليون دولار، و هو ما يعادل -6.27%،

ت. الكويت: فقد هو الآخر 4562.10 مليون دولار من صادراته، ما بين سنتي 1997 و 1998، و يكون بهته القيمة، ثالث بلد من حيت التأثير على الصادرات العربية الكلية في هذه الفترة الزمنية.

أكبر معدل نمو بالنسبة للصادرات العربية من سنة 1986 إلى سنة 2003، كان ما بين سنتين 1999 و 2000، و قد وصل إلى 46,74%، و يذكر أن سعر البرميل من البترول ارتفع في هذه الفترة من 17.97 إلى 28.49 دولار للبرميل، و إذا بحثنا عن الدول التي ساهمت، بكثرة، في هذا المعدل السنوي المرتفع، نجد، على التوالي:

أ. المملكة العربية السعودية: التي حققت في صادراتها ارتفاع يقدر ب 52.84%، حيث رأت صادراتها تزيد ما بين 1999 و 2000 ب 26749.50 مليون دولار، فقد قفزت صادرات هذا البلد من 621,90 50 إلى 371,40 77 مليون دولار،

ب. الإمارات العربية المتحدة: رأت الإمارات صادراتها ترتفع بنسبة 36.63%، حيث كان حجم التغير مقداره 13360.55 مليون دولار، مرت الصادرات من 36473.8 سنة 1999 إلى 49834.24 مليون دولار السنة الموالية،

ت. الجزائر: رأت صادراتها تزيد بقيمة 9330 مليون دولار ما بين 1999 و 2000، و أعطت هذه القيمة نسبة نمو سنوي تعادل 75.73%. من 12320 مليون دولار، سنة 1999، قفزت صادرات الجزائر إلى 21650 مليون دولار سنة 2000.

2. ***النقطة الثانية*** التي أردنا التطرق إليها هي كيفية تطور صادرات الدول العربية المنخرطة في المنظمة العالمية للتجارة. لهذا الغرض، قمنا بحساب متوسط معدل النمو السنوي للصادرات لهذه الدول قبل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و بعدها. و كانت النتيجة كما يلي:

جدول رقم 9: متوسط معدل النمو السنوي للصادرات
قبل و بعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

الوحدة: نسبة مئوية

البلد	سنة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة	متوسط معدل النمو السنوي قبل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (1)	متوسط معدل النمو السنوي بعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (2)
الأردن	2000	7,19	16,45
الإمارات	1996	7,68	13,17
البحرين	1995	4,96	6,09
تونس	1995	13,13	5,11
عمان	2000	7,06	3,04
قطر	1996	6,61	17,22
الكويت	1995	3,35	6,21
مصر	1995	5,49	12,75
المغرب	1995	7,10	7,34
موريتانيا	1995	0,36	0,03

المصدر: صندوق النقد العربي بتصرف
(1) من 1986 إلى سنة قبل الانضمام، (2) من سنة الانضمام إلى 2003.

الجدول السابق يبين أن 70% من الدول المنخرطة في المنظمة العالمية للتجارة سجلت متوسط نمو سنوي لصادراتها، بعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أكبر منه من متوسط معدل النمو السنوي المسجل قبل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث أن تأثير المنظمة على صادرات هذه الدول كان إيجابيا. و قد سجلت قطر أكبر نسبة نمو، بالفعل فقد قفز متوسط معدل النمو السنوي لصادراتها من 6,61% قبل انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى 17,22% بعد انضمامها، أي بفارق 10,61%، تلتها الأردن، مصر، الإمارات، الكويت، البحرين فالمغرب بفارق في متوسط المعدل السنوي للتجارة قبل و بعد الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ب 9,26%، 7,26%، 5,49%، 2,85%، 1,13% و 0,24% على التوالي.

أما الدول الباقية و هي تونس، عمان و موريتانيا فقد كان متوسط معدل نموها السنوي قبل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أكبر منه من متوسط معدل نموها السنوي بعد الانضمام إلى المنظمة، و قد كانت تونس البلد الأكثر تضررا، بالفعل فقد مر هذا المؤشر، بالنسبة لتونس من 13,13% إلى 5,11% سنويا، متبوعة بعمان فموريتانيا حيث سجلت هذه الدول تراجعا في متوسط معدل النمو السنوي لصادراتها يقدر ب 4,02-% و 0,34-% على التوالي.

3. ***النقطة الثالثة***: إذا اعتبرنا المدة الزمنية من سنة 1986 إلى سنة 2003 فإن إجمالي الصادرات العربية في هذه الفترة تقدر 2 873 080.57 مليون دولار، و هو ما يعادل 54.90% من إجمالي التجارة الخارجية في تلك الفترة و التي كانت تقدر ب 5 233 506.06 مليون دولار. نجد في المرتبة الأولى السعودية ب 31.56% متبوعة بالإمارات ب 19.00% و في المرتبة الثالثة الجزائر ب 8.00%. أما إذا جمعنا صادرات السعودية و الإمارات فهي تقدر ب 50.56% من إجمالي الصادرات العربية (نتكلم دائما عن نفس الفترة الزمنية) و تعود المراتب الأولى، بصفة عامة، للبلدان المصدرة للبترول. و تعود المراتب الثلاثة الأخيرة على التوالي للصومال ب 0.08%، موريتانيا ب 0.31% و لبنان ب 0.45% و إذا قمنا بجمع صادرات هذه الدول الثلاث فهي لا تمثل سوى 0.84% من إجمالي الصادرات العربية. و لمعرفة بالتدقيق حصة كل بلد من إجمالي الصادرات العربية سنويا أنظر الملحق رقم 6 المعنون "حصة كل بلد من إجمالي الصادرات العربية 1986-2003".

4. ***النقطة الرابعة***: في هذه النقطة سوف نبين بيانيا مدى ارتباط صادرات الدول العربية بأسعار البترول.

شكل رقم 4 : علاقة الصادرات العربية بسعر البترول

الوحدة: ملايين الدولارات الأمريكية (سعر البرميل بالدولار، معدلات النمو %)

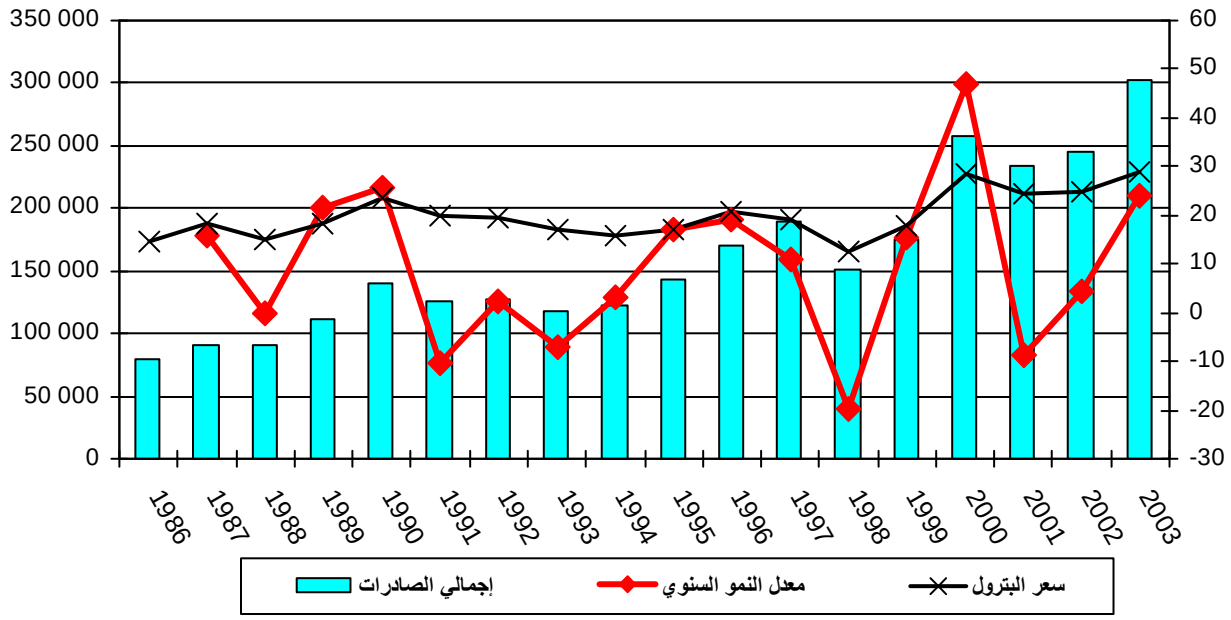

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى إحصائيات صندوق النقد العربي و البنك العالمي

رأينا في بداية هذا الفصل، و بالتحديد في الخصائص الاقتصادية للدول العربية، أن صادرات الدول العربية رهينة سعر البترول، بالفعل تعتبر سبعة دول عربية مصدرة للبترول، و هي الكويت، السعودية، العراق، ليبيا، الجزائر، قطر و الإمارات. تعتمد هذه الدول على صادراتها النفطية اعتمادا كبيرا لتحقيق مدخولها. الشكل السابق يعطي على التوالي: إجمالي الصادرات العربية، معدل النمو السنوي و كذا سعر البترول، حيث نلاحظ العلاقة بين معدل النمو السنوي للصادرات و سعر البترول. فعند ارتفاع سعر البترول، ترتفع صادرات الدول العربية و العكس صحيحا. الشكل يبين كذلك الانخفاض الكبير الذي حصل في الصادرات العربية ما بين سنة 1997 و 1998 ب 19،64% إثر انخفاض سعر البترول من 19،09 إلى 12،71 دولار. كما أنه يبين الارتفاع الملموس للصادرات ما بين سنة 1999 و 2000 إثر الارتفاع في سعر البترول من 17،97 إلى 28،49 دولار للبرميل.

المطلب الثالث: إجمالي واردات الدول العربية

التطرق إلى إجمالي الواردات العربية، كان بالتطابق مع إجمالي التجارة الخارجية و إجمالي الصادرات العربية، لمدة ثمانية عشر سنة (18) من سنة 1986 إلى سنة 2003. و لإعطاء بعض المؤشرات حول إجمالي الواردات العربية، قمنا بالتطرق إلى النقاط التالية:

- إجمالي الواردات العربية،
- معدلات النمو السنوية،
- حجم التغير السنوي،
- الدول التي لها أكبر تأثير على الواردات العربية،
- نسبة الواردات العربية من التجارة الخارجية،
- كيفية تطور واردات الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة.

1. النقطة الأولى التي سوف نتعرض لها هي كيفية تطور الواردات العربية، و هذا بإعطاء قيمة الواردات، معدلات النمو السنوية و كذا حجم التغير من سنة لأخرى.

جدول رقم 10: إجمالي و معدل نمو واردات الدول العربية من 1986 إلى 2003

الوحدة: ملايين الدولارات الأمريكية

السنة	إجمالي الواردات	معدل النمو السنوي	حجم التغير السنوي
1986	85 262,73	/	/
1987	82 212,09	-%3,58	-3 050,64
1988	93 701,31	%13,98	11 489,22
1989	95 487,60	%1,91	1 786,29
1990	104 052,64	%8,97	8 565,04
1991	103 025,80	-%0,99	-1 026,84
1992	121 008,62	%17,45	17 982,82
1993	120 404,71	-%0,50	-603,91
1994	121 054,66	%0,54	649,95
1995	134 264,62	%10,91	13 209,96
1996	142 031,70	%5,78	7 767,08
1997	149 495,38	%5,25	7 463,68
1998	153 170,63	%2,46	3 675,25
1999	147 638,81	-%3,61	-5 531,82
2000	158 351,38	%7,26	10 712,57
2001	169 566,99	%7,08	11 215,61
2002	178 697,82	%5,38	9 130,83
2003	200 998,01	%12,48	22 300,19

المصدر: صندوق النقد العربي

ما يمكن ملاحظته بصفة عامة أن واردات الدول العربية في تزايد مستمر، فقد مرت من 85262.73 مليون دولار عام 1986 إلى 200998.01 مليون دولار سنة 2003. غير أن هذه الواردات تعثرت ما بين سنتي 1998 و 1999، حيث أنها سجلت أكبر نسبة نمو سالبة و هي تعادل -3.61%، و الدول الأساسية التي ساهمت في هذه النسبة هي (أنظر الملاحق رقم 7 و 8 على التوالي):

أ. المملكة العربية السعودية: التي قللت من وارداتها بقيمة 1979.72 مليون دولار و هو ما يعادل -6.60%، حيث مرت من 30012.55 إلى 28032.83 مليون دولار،

ب. ليبيا: هي الأخرى قللت من وارداتها بقيمة 1250.09 مليون دولار، و هو يعادل نسبة نمو تساوي -22.72%، بعد أن كانت قيمة وارداتها تقدر ب 5504 مليون دولار سنة 1998 انخفضت إلى 4253.31 مليون دولار سنة 1999،

ت. عمان: انخفضت وارداتها بقيمة 1024.70، و هو ما يعادل نسبة نمو سنوية ما بين 1998 و 1999 تقدر ب -17.59%. من 5825.70 مليون دولار سنة 1998 انخفضت واردات عمان إلى 4801 مليون دولار سنة 1999.

في ما يخص أكبر نسبة نمو سنوية موجبة سجلت في الواردات العربية عبر الثمانية عشرة سنة محل الدراسة، فقد كانت ما بين سنتي 1991 و 1992 و هي تقدر ب 17.45%. الدول العربية الأكثر تأثيرا في هذه الزيادة هي:

أ. المملكة العربية السعودية: مرت واردات هذا البلد من 29073.80 سنة 1991 إلى 33272.60 مليون دولار، سنة 1992. ما أعطى حجم تغير مقداره 4198.80 مليون دولار، و هو ما يعادل نسبة نمو 14.44%،

ب. الكويت: هي الأخرى عرفت زيادة في وارداتها في هذه الفترة بقيمة 3768.50 مليون دولار، و هو ما يعادل نسبة نمو 107.96%، حيث قفزت واردات الكويت من 3490.60 إلى 77259.10 مليون دولار. للتذكير تأتي هذه الفترة بعد حرب الخليج الأولى (غزو العراق على الكويت)،

ت. الإمارات العربية المتحدة: رأت وارداتها تزيد بحجم مقداره 3649.30 مليون دولار، هذه الكمية تعادل نسبة نمو سنوي من 1991 و 1992، مقدارها 26.51%. بالفعل بعد أن كانت قيمة واردات هذا البلد 13764.70 مليون دولار سنة 1991 قفزت إلى 17414 مليون دولار السنة الموالية.

2. النقطة الثانية التي أردنا التطرق إليها هي مدى تأثير المنظمة العالمية للتجارة على واردات الدول العربية الأعضاء فيها. لهذا الغرض قمنا بحساب متوسط معدل النمو السنوي لواردات هذه الدول قبل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و بعدها. النتائج مدونة في الجدول الموالي:

جدول رقم 11: متوسط معدل النمو السنوي للواردات العربية قبل و بعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

الوحدة: نسبة مئوية

البلد	سنة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة	متوسط معدل النمو السنوي قبل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (1)	متوسط معدل النمو السنوي بعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (2)
الأردن	2000	3,17	5,65
الإمارات	1996	14,04	10,57
البحرين	1995	5,75	4,97
تونس	1995	10,99	4,81
عمان	2000	-1,56	8,60
قطر	1996	0,09	8,27
الكويت	1995	1,68	4,04
مصر	1995	0,91	2,68
المغرب	1995	9,50	5,15
موريتانيا	1995	8,27	5,30

المصدر: صندوق النقد العربي بتصرف

(1) من 1986 إلى سنة قبل الانضمام، (2) من سنة الانضمام إلى 2003.

الجدول السابق يوضح أنه فيما يخص الواردات، و بالنسبة للعشر دول المنخرطة في المنظمة العالمية للتجارة، 50% من هذه الدول تأثرت إيجابا بالمنظمة العالمية للتجارة و 50% الأخرى تأثرت سلبا. نجد في مقدمة الدول التي تأثرت إيجابا عمان، حيث كان متوسط معدل النمو السنوي لوارداتها سالبا، و يقدر ب 1,56-% قبل أن تنظم إلى المنظمة العالمية للتجارة سنة 2000، و قفز بعد ذلك إلى 8,60%، أي بفارق 10,16 %، تليها كل من قطر في المرتبة الثانية، الأردن في المرتبة الثالثة، الكويت في المرتبة الرابعة و مصر في المرتبة الخامسة بفارق في متوسط المعدل السنوي للواردات قبل و بعد الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة يقدر ب 8,17%، 2,49%، 2,35% و 1,77% على التوالي.

أما النصف الثاني من الدول التي تأثرت وارداتها سلبا بالمنظمة العالمية للتجارة نجد في مقدمتها تونس فقد كان متوسط معدل النمو السنوي لوارداتها قبل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يقدر ب 10,99% و نزل إلى 4,81% تليها الدول التالية المغرب، الإمارات، موريتانيا و البحرين و قد جاء ترتيبهم حسب التضرر، حيث سجلت هذه الدول تراجعا في متوسط معدل النمو السنوي لوارداتها يقدر ب 4,35-%، 3,48-%، 2,97-%، 0,78-% على التوالي.

3. إذا اعتبرنا المدة الزمنية من سنة 1986 إلى سنة 2003 فإن إجمالي الواردات العربية في هذه الفترة تقدر ب 425.49 360 2 مليون دولار، و هو ما يعادل 45.10% من إجمالي التجارة الخارجية في تلك الفترة و التي كانت تقدر ب 506.06 233 5 مليون دولار. نجد في المرتبة الأولى، دائما، السعودية ب 20.88% متبوعة بالإمارات ب 17.53% و في المرتبة الثالثة مصر ب 8.75%. أما إذا جمعنا واردات السعودية و الإمارات و مصر فهي تقدر ب 47.16% من إجمالي الواردات العربية في الفترة ما بين 1986-2003. أما المراتب الثلاثة الأخيرة فهي تعود على التوالي للصومال ب 0.24%، موريتانيا ب 0.44% فالسودان ب 1.16%، و إذا قمنا بجمع واردات هذه الدول الثلاث فهي تمثل 1.84% من إجمالي الواردات العربية. و لمعرفة بالتدقيق حصة كل بلد من إجمالي الواردات العربية سنويا أنظر الملحق رقم 9 المعنون "حصة كل بلد من إجمالي الواردات العربية 1986-2003".

المطلب الرابع: الهيكل السلعي للتجارة الخارجية للدول العربية

في هذا المطلب، سوف نتطرق إلى نقطتين اثنتين: الأولى تتعلق بالهيكل السلعي للتجارة الخارجية للدول العربية من سنة 1992 إلى سنة 2002 و هذا لعدم قدرتنا على إيجاد المعلومات حول الهيكل السلعي للسنوات السابقة (من 1986 إلى 1991)، رغم كل محاولاتنا، و الثانية تتعلق بنسبة تركز الصادرات و هذا باستعمال مؤشر هيرشمن (Index de Hirschman).

الفرع الأول: الهيكل السلعي للتجارة الخارجية للدول العربية

سوف نقدم في هذا الفرع الهيكل السلعي للتجارة الخارجية للدول العربية و تطوره عبر إحدى عشرة سنة (11) و هذا بالتطرق إلى الهيكل السلعي للصادرات و الهيكل السلعي للواردات كل واحد على حدى.

1) **الهيكل السلعي لصادرات الدول العربية:** الجدول الموالي يعطي لنا التركيبة السلعية للصادرات العربية من سنة 1992 إلى سنة 2002.

جدول رقم 12: الهيكل السلعي لصادرات الدول العربية من 1992 إلى 2002

الوحدة: نسبة مئوية (%)

التفاصيل	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الأغذية و المشروبات	2,72	3,37	3,64	3,95	3,59	3,60	4,93	3,98	3,40	4,11	4,33
المواد الخام	1,88	2,05	2,52	2,39	2,12	2,33	2,89	2,66	2,17	2,24	2,36
الوقود المعدنية	78,32	73,40	67,61	68,30	71,69	69,83	58,76	65,81	70,89	66,86	65,81
المنتجات الكيماوية	3,79	4,17	4,95	5,92	4,83	5,40	6,55	5,21	4,27	4,02	4,94
آلات و معدات النقل	2,70	3,40	3,58	3,34	3,14	3,50	5,30	4,20	3,50	4,28	4,17
المصنوعات	10,02	13,07	15,24	15,57	13,89	14,55	20,61	17,16	15,09	17,78	17,59
سلع غير مصنفة	0,57	0,54	2,45	0,53	0,74	0,79	0,95	0,98	0,68	0,72	0,80
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: صندوق النقد العربي، التجارة الخارجية للدول العربية، 1992-2002، ص 44-210.

من خلال البيانات الموجودة في الجدول أعلاه، يمكن ملاحظة ما يأتي:

أ. ثبات و استقرار هيكل الصادرات العربية ما بين سنة 1992 و سنة 2002 و هذا بالنسبة للأغذية و المشروبات، المواد الخام، الوقود المعدنية، المنتجات الكيماوية، الآلات و معدلات النقل و السلع الغير مصنفة، بينما نلاحظ زيادة طفيفة في المصنوعات بالنسبة لسنة 1992.

ب. النسبة الكبيرة للوقود المعدنية، و قد تجاوزت لسنوات عديدة 70%، و هو ما يبين أهمية الذهب الأسود في التجارة الخارجية العربية بصفة خاصة و في اقتصادياتها بصفة عامة. هذه الأهمية التي تجعل اقتصاديات الدول العربية رهينة سعر البرميل من البترول.

ج. النسبة الصغيرة في تصدير الأغذية و المشروبات بصفة عامة، و هو ما يعكس عدم توفر الاكتفاء الذاتي الزراعي.

د. الانخفاض في أهمية الصادرات العربية من المنتجات المصنعة، رغم تطورها المحتشم، علما أن العديد من الدول العربية تمتلك المستلزمات و المواد الخام اللازمة لتطوير بعض الصناعات التصديرية.

2) **الهيكل السلعي لواردات الدول العربية:** عن التركيب السلعي للواردات يمكن ملاحظة ما يلي، و هذا حسب المعطيات الموجودة في الجدول الموالي، و طبعا، و بصفة عامة، كل ما لا ينتج في الدول العربية أو ينقصها يستورد، حيث يمكن ملاحظة ما يلي:

جدول رقم 13: الهيكل السلعي لواردات الدول العربية من 1992 إلى 2002

الوحدة: نسبة مئوية (%)

التفاصيل	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الأغذية و المشروبات	13,99	12,81	13,80	15,02	15,32	15,00	13,98	14,60	14,71	15,06	14,53
المواد الخام	4,95	4,70	5,18	5,77	5,64	5,61	5,50	5,50	5,31	5,12	5,24
الوقود المعدنية	4,32	4,53	4,45	4,27	4,90	4,66	3,48	4,70	6,53	5,99	5,48
المنتجات الكيماوية	6,88	8,09	8,11	8,49	8,28	8,13	7,89	8,30	8,09	8,54	8,44
آلات و معدات النقل	37,06	36,70	35,15	33,19	33,22	33,47	34,92	34,76	34,19	34,62	34,50
المصنوعات	29,31	30,90	30,59	30,56	29,56	29,30	30,29	28,79	28,44	27,15	28,39
سلع غير مصنفة	3,49	2,27	2,72	2,69	3,07	3,82	3,94	3,35	2,74	3,50	3,44
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: صندوق النقد العربي، التجارة الخارجية للدول العربية، 1992-2002، ص 44-210.

أ. استقرار هيكل الواردات العربية ما بين سنة 1992 و سنة 2002.

ب. نجد في المرتبة الأولى من قائمة الواردات الآلات و معدات النقل في المرتبة الثانية المصنوعات، و هي تشكل مجتمعة حوالي ثلثي إجمالي الواردات العربية.

ج. تتبعها في المرتبة الثالثة الأغذية و المشروبات و هو ما يبين عدم الاكتفاء الذاتي للدول العربية في هذا المجال.

الفرع الثاني: نسبة تركز الصادرات[1]

بعد أن أشرنا في الفرع السابق إلى الهيكل السلعي للصادرات، و كيف أنها كانت تركز على الذهب الأسود، سوف نتمعن في نسبة تركز هذه الصادرات و هذا باستعمال مؤشر (هيرشمن) "Index de hirschman". حيث أن نسبة تركيز الصادرات تقاس بعدة مؤشرات من أهمها مؤشر (هيرشمن) الذي يعبر على درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع.

إذا اعتبرنا أن:

- x_i = قيمة الصادرات من السلعة i
- X= إجمالي الصادرات
- I= إجمالي عدد السلع الممكن تصديرها

يعطى مؤشر هيرشمن بالصيغة الرياضية التالية:

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{I}\left(\frac{x_i}{X}\right)^2} - \sqrt{1/I}}{1 - \sqrt{1/I}}$$

و حسب قيم H المحسوبة، يكون إما تنوع في الصادرات أو تركز كبير فيها.

- إذا H آل إلى الصفر، H ←0، تنوع كبير في الصادرات.
- إذا H آل إلى الواحد، H ←1، تركز كبير في الصادرات.

الجدول الموالي، جدول رقم 14: نسبة تركز الصادرات، مؤشر (هيرشمن)، يعطي نسبة تركز الصادرات لأربعة سنوات و هي 1980، 1990، 1995 و 1999 للدول العربية محل الدراسة (ما عدا الصومال)، إضافة إلى ثلاثة دول للمقارنة و هي إسرائيل، تركيا و كوريا.

[1] شبكة الإنترنت: حسان خضر، المعهد العربي للتخطيط، أفريل 2005 http:www .aip .org

جدول رقم 14: نسبة تركز الصادرات، مؤشر هيرشمن

البلد	1980	1990	1995	1999	نسبة النمو 1999-1980 (%)
الأردن	0.352	/	0.270	0.193	45.170-
الإمارات	0.870	/	0.619	/	/
البحرين	0.790	/	0.629	/	/
تونس	0.481	0.203	0.211	0.204	57.588-
الجزائر	0.820	0.567	0.551	0.568	30.732-
السعودية	0.942	/	0.743	0.654	30.573-
السودان	0.388	/	0.375	0.590	52.062
سورية	0.634	0.360	0.533	0.628	0.946-
العراق	0.990	/	0.796	/	/
عمان	0.922	0.884	0.765	0.728	21.041-
قطر	0.934	/	0.731	/	/
الكويت	0.732	0.915	0.940	0.519	29.098-
لبنان	0.158	/	0.133	/	/
ليبيا	0.961	/	0.782	/	/
مصر	0.575	0.244	0.244	0.265	53.913-
المغرب	0.319	0.162	0.172	0.176	44.828-
موريتانيا	0.661	/	0.610	/	/
تركيا	0.230	0.117	0.112	0.099	56.957-
كوريا	0.085	0.103	0.104	0.154	81.176
إسرائيل	/	0.266	0.242	0.287	/

المصدر: حسان خضر، المعهد العربي للتخطيط، أفريل 2005 http :www.aip.org

و يمكن استنتاج ما يلي:

- معامل تركز الصادرات مرتفع بالنسبة للدول العربية المصدرة للبترول، ففي سنة 1999، نجد أن معامل تركز الصادرات يؤول إلى الواحد في معظم هذه الدول، ففي الكويت مثلا كان يقدر ب 0,94 و في ليبيا ب 0,782 و في السعودية ب 0,743.

- الدول الغير نفطية التي قلصت من نسبة التركيز، بين سنة 1980 و 1999 هي تونس؛ مصر؛ المغرب و الأردن، فقد مر هذا المؤشر في مصر مثلا من 0,575 سنة 1980 إلى 0,265 سنة 1999، و في المغرب من 0,319 سنة 1980 إلى 0,176 سنة 1999.

- الدول النفطية التي حسنت من نسبة تركز صادراتها هي الجزائر؛ عمان و السعودية. فقد مر هذا المؤشر في الجزائر، على سبيل المثال من 0,82 سنة 1980 إلى 0,568 سنة 1999، أي نسبة انخفاض تقدر ب 30,73%.

المطلب الخامس: التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية للدول العربية

في هذا المطلب، سوف نتطرق إلى التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية للدول العربية و هذا بمعرفة المصدر و الاتجاه الجغرافي للواردات و الصادرات العربية. الدراسة سوف تكون من سنة 1992 إلى سنة 2002 و هذا راجع دائما لعدم قدرتنا على إيجاد المعلومات حول التوزيع الجغرافي للسنوات السابقة (من 1986 إلى 1991)، و هذا رغم محاولاتنا العديدة لدى الجهات المعنية.

الفرع الأول: التوزيع الجغرافي للصادرات العربية

بيانات الجدول الموالي تبين لنا التوزيع الجغرافي للصادرات العربية من سنة 1992 إلى سنة 2002:

جدول رقم 15: التوزيع الجغرافي لصادرات الدول العربية من 1992 إلى 2002

الوحدة: نسبة مئوية (%)

التفاصيل	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الدول العربية	8,66	9,34	9,66	9,61	8,70	8,19	9,17	8,10	6,52	7,85	8,28
الاتحاد الأوروبي(*[1])	30,60	29,45	28,18	24,86	23,94	22,39	21,68	23,87	23,42	22,13	21,84
الولايات الأمريكية المتحدة	11,14	10,64	10,24	8,26	9,32	8,23	8,01	9,82	10,74	11,67	10,13
اليابان	17,91	17,87	17,60	15,48	16,28	16,22	12,90	14,09	15,17	14,89	13,41
باقي دول العالم	31,69	32,70	34,33	41,78	41,76	44,97	48,24	44,13	44,15	43,46	46,35
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: صندوق النقد العربي، التجارة الخارجية للدول العربية، 1992-2002 ، ص 44-210.

من الجدول أعلاه يمكن استنتاج، ما بين سنة 1992 و 2002، ما يلي:

1. أكبر شريك في مجال صادرات الدول العربية، هو الاتحاد الأوروبي بمعدل يقدر ب 24.76% متبوع باليابان ب 15.62% فالولايات المتحدة الأمريكية ب 9.84%.
2. نسبة الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي و اليابان تتجه نحو الانخفاض، بينما نسبة الصادرات نحو بقية دول العالم في ارتفاع، و هذا إن دل على شيء إنما يدل على الانفتاح الجغرافي للسوق العربية نحو بلدان و اتجاهات جديدة غير الاتجاهات التقليدية.

و لمعرفة، بالتدقيق، الاتجاه الجغرافي لصادرات كل بلد عربي على حدى، أنظر الملاحق رقم 10، 11، 12 و 13.

[1] نظرا للتغطية الزمنية لموضوع دراستنا، أخذنا بعين الاعتبار الدول التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي قبل 2002، أي 12 عشرة بلد فقط، و منذ 1 ماي 2004، أصبح الاتحاد الأوروبي يضم 25 بلدا.

الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للواردات العربية

في الجدول الموالي نجد المعطيات التي تبين لنا التوزيع الجغرافي للواردات العربية من سنة 1992 إلى سنة 2002:

جدول رقم 16: التوزيع الجغرافي لواردات الدول العربية من 1992 إلى 2002

الوحدة: نسبة مئوية (%)

التفاصيل	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الدول العربية	8,73	9,31	9,56	9,47	9,56	9,60	8,59	9,82	10,12	10,75	11,18
الاتحاد الأوروبي	39,25	39,11	38,06	37,92	36,08	32,39	32,97	36,28	33,55	35,09	38,47
الولايات الأمريكية المتحدة	13,23	12,47	11,68	11,75	12,20	10,93	11,05	10,40	9,85	9,89	9,52
اليابان	10,01	9,09	7,74	5,83	6,00	5,91	6,64	6,47	6,06	6,26	6,76
باقي دول العالم	28,78	30,01	32,95	35,03	36,15	41,17	40,76	37,03	40,43	38,01	34,06
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: صندوق النقد العربي، التجارة الخارجية للدول العربية، 1992-2002 ، ص 44-210.

من الجدول السابق يمكن استنتاج ما يلي:

1. أكبر شريك في مجال واردات الدول العربية، في السنوات المدروسة (1992-2002) هو الاتحاد الأوروبي في المرتبة الأولى بمعدل يقدر ب 36.29%، متبوع بالولايات المتحدة الأمريكية ب 11.18% فاليابان ب 6.98%.
2. نسبة الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان تتجه نحو الانخفاض، بينما نسبة الواردات من بقية دول العالم في ارتفاع طفيف و لكن غير مستقر، و هذا يدل مرة أخرى عن بحث الدول العربية عن أسواق جديدة تتعامل معها في مجال التجارة الدولية.

و لمعرفة، بالتدقيق، المصدر الجغرافي لواردات كل بلد عربي على حدى، أنظر الملاحق التالية، الملحق رقم 14: "واردات الدول العربية من الاتحاد الأوروبي"، رقم 15: "واردات الدول العربية من الولايات المتحدة الأمريكية"، رقم 16: "واردات الدول العربية من اليابان" و الملحق رقم 17: "واردات الدول العربية من باقي دول العالم".

المبحث الثالث: إجمالي التجارة البينية للدول العربية من 1986 إلى 2003

كما سبق و أن تطرقنا لإجمالي التجارة الخارجية سوف نتطرق للتجارة البينية و هذا بتحليل معطيات تتراوح من سنة 1986 إلى سنة 2003. هذا المبحث يشمل على ثلاث مطالب: إجمالي التجارة البينية، الصادرات البينية و الواردات البينية.

المطلب الأول: إجمالي التجارة البينية

تبقى التجارة العربية البينية ضعيفة حيث أنها لا تتعدى 10% من مجموع التجارة الخارجية. لمعرفة كيفية تطورها ارتأينا التطرق إلى النقاط التالية:

1. ***النقطة الأولى:*** هي كيفية تطور التجارة البينية العربية مع نسبة النمو السنوي و كذا حجم التغير من سنة لأخرى:

جدول رقم 17:إجمالي و معدل نمو التجارة البينية للدول العربية من 1986 إلى 2003

الوحدة: ملايين الدولارات الأمريكية

السنة	إجمالي التجارة البينية	معدل النمو السنوي	حجم التغير السنوي
1986	14 233,59	/	/
1987	15 801,53	%11,02	1 567,94
1988	17 692,92	%11,97	1 891,39
1989	20 969,62	%18,52	3 276,70
1990	23 466,49	%11,91	2 496,87
1991	19 699,07	-%16,05	-3 767,42
1992	21 627,84	%9,79	1 928,77
1993	22 279,45	%3,01	651,61
1994	23 355,23	%4,83	1 075,78
1995	26 431,00	%13,17	3 075,77
1996	28 387,67	%7,40	1 956,67
1997	29 813,30	%5,02	1 425,63
1998	27 073,05	-%9,19	-2 740,25
1999	28 700,12	%6,01	1 627,07
2000	32 788,91	%14,25	4 088,79
2001	36 630,58	%11,72	3 841,67
2002	40 198,90	%9,74	3 568,32
2003	46 740,80	%16,27	6 541,90

المصدر: صندوق النقد العربي

القراءة الأولية للجدول السابق تبين أن التجارة العربية البينية كانت تقدر، سنة 1986 ب 14233.59 مليون دولار و ارتفعت إلى 46740.80 مليون دولار سنة 2003، أي أنها تضاعفت ثلاثة مرات في الفترة الزمنية المدروسة. أما ما بين سنة 1990 و السنة الموالية لها، فقد تراجعت التجارة العربية البينية بنسبة 16.05%، و بحجم تغير مقداره 3767.42 مليون دولار. الدول التي أثرت بكثرة في هذه النسبة السلبية هي عمان، العراق و الكويت التي قللت من تجارتها البينية بمقدار يقدر ب 2434.21، 1156.24 و 355 مليون دولار على التوالي (أنظر الملحق رقم 18 المعنون إجمالي التجارة البينية للدول العربية 1986-2003 و الملحق رقم 19 و المعنون معدلات النمو السنوية لإجمالي التجارة البينية 1986-2003)، و هي تمثل نسب نمو سالبة و هي على التوالي للدول الثلاث، -69.71%، - 73.29% و -68.61%. أما أكبر نسبة نمو فقد سجلت ما بين 1988 و 1989، حيث وصلت الزيادة في التجارة العربية البينية إلى 18.52%، فقد ازدادت التجارة البينية للسعودية، عمان و العراق ب 26.03، 25.36 و 45.57 بالمائة على التوالي و كان حجم التغير مقداره 849.10، 723.87 و 687.40 مليون دولار على التوالي للدول الثلاثة السابقة الذكر.

2. ***النقطة الثانية:*** تتعلق بمدى مشاركة كل بلد في التجارة البينية خلال ثمانية عشرة (18) سنة من المبادلات البينية، و لمعرفة مشاركة كل بلد في كل سنة يمكن الرجوع إلى الملحق رقم 20: مشاركة كل بلد في التجارة البينية 1986-2003. حيث نجد دائما في المرتبة الأولى السعودية ب 22.94% متبوعة بالإمارات ب 13.15% فعمان ب 9.83%، و تمثل هذه الدول الثلاث مجتمعة لوحدها 45.90% من التجارة البينية العربية من سنة 1986 إلى سنة 2003. أما في المراتب الأخيرة، نجد كل من موريتانيا ب 0.15% متبوعة ب الصومال ب 0.47% ثم السودان ب 1.92%، و هي مجتمعة، ساهمت بمقدار 2.54% من إجمالي التجارة البينية.

3. ***النقطة الثالثة:*** لمعرفة مدى تأثر التجارة البينية العربية بمنظمة التجارة العالمية، قمنا بنفس التمرين الذي قمنا به لإجمالي التجارة العربية و هو حساب متوسط معدل النمو السنوي للتجارة البينية للدول المنخرطة في المنظمة العالمية للتجارة، النتائج المتحصل عليها مدونة في الجدول الموالي.

جدول رقم 18:متوسط معدل النمو السنوي للتجارة البينية العربية قبل و بعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

الوحدة: نسبة مئوية

البلد	سنة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة	متوسط معدل النمو السنوي قبل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (1)	متوسط معدل النمو السنوي بعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (2)
الأردن	2000	3,74	19,21
الإمارات	1996	11,00	11,74
البحرين	1995	1,35	2,66
تونس	1995	9,07	4,28
عمان	2000	1,85	2,15
قطر	1996	11,31	14,08
الكويت	1995	0,04	6,17
مصر	1995	6,86	15,10
المغرب	1995	9,62	4,61
موريتانيا	1995	5,32	8,19

المصدر: صندوق النقد العربي بتصرف

(1) من 1986 إلى سنة قبل الانضمام، (2) من سنة الانضمام إلى 2003.

الجدول يبين أن 80% من الدول المنخرطة في المنظمة العالمية للتجارة رأت متوسط معدل النمو السنوي لتجارتها البينية يزيد، نجد في مقدمة هذه الدول الأردن التي مر متوسط معدل النمو السنوي لتجارتها البينية من 3,74% قبل الانضمام على المنظمة العالمية للتجارة إلى 19,21% بعد الانضمام، أي بفارق 15,47 %، و هي متبوعة بكل من مصر، الكويت، موريتانيا، قطر، البحرين، الإمارات و عمان بفارق في متوسط المعدل السنوي للتجارة البينية قبل و بعد الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ب 8,24%، 6,12%، 2,87%، 2,77%، 1,30%، 0,74 و 0,30 على التوالي.

أما المغرب و تونس فقد كان متوسط معدل النمو السنوي لتجارتها البينية قبل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أكبر منه من متوسط معدل النمو السنوي لتجارتها البينية بعد الانضمام إلى المنظمة، حيث كانت المغرب البلد الأكثر تضررا، بالفعل فقد مر هذا المؤشر من 9,62% إلى 4,61% سنويا، متبوعة بتونس حيث سجلت تراجعا يقدر ب 4,79-%.

4. ***النقطة الرابعة:*** نبين فيها نسبة التجارة البينية من إجمالي التجارة الخارجية، الجدول الموالي رقم 19 و المعنون "نسبة إجمالي التجارة البينية لإجمالي التجارة الخارجية 1986-2003"، يعطي لنا هذه النسب:

جدول رقم 19 : نسبة إجمالي التجارة البينية لإجمالي التجارة الخارجية 1986-2003

الوحدة: ملايين الدولارات الأمريكية

السنة	إجمالي التجارة الخارجية	إجمالي التجارة البينية	نسبة إجمالي التجارة البينية لإجمالي التجارة الخارجية
1986	164 200,73	14 233,59	%8,67
1987	173 619,97	15 801,53	%9,10
1988	185 076,76	17 692,92	%9,56
1989	206 601,75	20 969,62	%10,15
1990	243 635,96	23 466,49	%9,63
1991	227 962,23	19 699,07	%8,64
1992	248 687,86	21 627,84	%8,70
1993	238 921,12	22 279,45	%9,33
1994	243 060,90	23 355,23	%9,61
1995	276 931,44	26 431,00	%9,54
1996	312 212,96	28 387,67	%9,09
1997	338 414,02	29 813,30	%8,81
1998	304 982,02	27 073,05	%8,88
1999	323 001,65	28 700,12	%8,89
2000	415 671,62	32 788,91	%7,89
2001	404 079,16	36 630,58	%9,07
2002	423 000,43	40 198,90	%9,50
2003	503 445,47	46 740,80	%9,28
المجموع	**5 233 506,06**	**475 890,07**	**%9,09**

المصدر: صندوق النقد العربي

نلاحظ أن نسبة إجمالي التجارة البينية لإجمالي التجارة الخارجية منذ سنة 1986 لم تتغير كثيرا، و قد بلغت أقصى نسبة عام 1989 ب 10.15% و أدناها عام 2000 ب 7.89%. أما معدل هذه النسبة منذ 1986 إلى 2003 فهو 9.09%. وإذا دققنا في هذه النسبة بلد ببلد، أنظر الملحق رقم 21: نسبة إجمالي التجارة البينية لإجمالي التجارة الخارجية بلد ببلد 1986-2003، نجد في المراتب الأولى الصومال ب 28.89% متبوعة ب الأردن ب 28.47% فالبحرين ب 25.43%، و نجد في المرتبة الأخيرة الجزائر ب 2.43% متبوعة بموريتانيا ب 3.65%.

المطلب الثاني: إجمالي الصادرات البينية

بعد دراسة إجمالي التجارة البينية، سوف نتطرق إلى الصادرات البينية في النقاط التالية:

1. النقطة الأولى: في هذه النقطة نعطي لمحة عن تطور الصادرات البينية العربية، نسبة النمو السنوي مع حجم التطور السنوي من سنة 1986 إلى سنة 2003.

جدول رقم 20: إجمالي و معدل نمو الصادرات البينية للدول العربية من 1986 إلى 2003

الوحدة: ملايين الدولارات الأمريكية

السنة	إجمالي الصادرات البينية	معدل النمو السنوي	حجم التغير السنوي
1986	7 736,30	/	/
1987	8 551,03	%10,53	814,73
1988	9 675,00	%13,14	1 123,97
1989	11 644,84	%20,36	1 969,84
1990	13 385,53	%14,95	1 740,69
1991	10 536,01	-%21,29	-2 849,52
1992	11 060,00	%4,97	523,99
1993	11 066,84	%0,06	6,84
1994	11 781,41	%6,46	714,57
1995	13 711,68	%16,38	1 930,27
1996	14 806,76	%7,99	1 095,08
1997	15 466,08	%4,45	659,32
1998	13 919,37	-%10,00	-1 546,71
1999	14 198,10	%2,00	278,73
2000	16 771,27	%18,12	2 573,17
2001	18 407,27	%9,75	1 636,00
2002	20 216,63	%9,83	1 809,36
2003	22 637,32	%11,97	2 420,69

المصدر: صندوق النقد العربي

مرت الصادرات العربية البينية من 7736.30 مليون دولار سنة 1986 إلى 22637.32 مليون دولار سنة 2003، حيث تضاعفت بالتقريب 3 مرات (2.9) في الفترة الزمنية المدروسة، و قد كان أضعف معدل نمو ما بين سنة 1990 و 1991 حيث قدر ب –21.29%، الدول التي قللت بكثرة

من صادراتها البينية يمكن ذكر عمان، العراق و الكويت بالنسب التالية على التوالي –95.66%، –58.42% و –68.72%، و بحجم تغير مقداره لكل بلد على التوالي 2642.25، 380.80 و 354.66 مليون دولار (أنظر الملحق رقم 22 و الملحق رقم 23) .أما أكبر نسبة سجلت في نمو الصادرات البينية العربية فقد كانت ما بين سنتي 1988 و 1989، حيث وصلت نسبة النمو السنوي إلى 20.36%، و قد كان للسعودية، عمان و سورية الأثر الكبير في هذه الزيادة حيث سجلت معدلات نمو موجبة قدرت ب 37.20%، 25.87% و 183.95% على التوالي. و قدر حجم التغير، لهذه الدول ب 822.90، 605.54 و 325.40 مليون دولار على التوالي.

2. ***النقطة الثانية*** التي أردنا التطرق إليها هي كيفية تطور الصادرات البينية للدول العربية المنخرطة في المنظمة العالمية للتجارة. لهذا الغرض، قمنا بحساب متوسط معدل النمو السنوي للصادرات البينية لهذه الدول قبل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و بعدها. النتائج المحصل عليها مدونة في الجدول الموالي:

جدول رقم 21: متوسط معدل النمو السنوي للصادرات البينية قبل و بعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

الوحدة: نسبة مئوية

البلد	سنة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة	متوسط معدل النمو السنوي قبل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (1)	متوسط معدل النمو السنوي بعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (2)
الأردن	2000	5,99	28,66
الإمارات	1996	10,46	8,54
البحرين	1995	-5,89	6,67
تونس	1995	11,01	2,68
عمان	2000	-3,03	0,62
قطر	1996	5,75	17,49
الكويت	1995	-13,10	8,36
مصر	1995	13,96	11,25
المغرب	1995	14,49	-1,04
موريتانيا	1995	-26,57	20,57

المصدر: صندوق النقد العربي بتصرف

(1) من 1986 إلى سنة قبل الانضمام، (2) من سنة الانضمام إلى 2003.

الجدول السابق يبين أن 60% من الدول المنخرطة في المنظمة العالمية للتجارة سجلت متوسط معدل نمو سنوي لصادراتها البينية، بعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أكبر منه من متوسط معدل النمو السنوي المسجل قبل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، و قد سجلت موريتانيا أكبر نسبة نمو، بالفعل فقد قفز متوسط معدل النمو السنوي لصادراتها البينية من 26,57-% قبل انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى 20,57% بعد انضمامها، أي بفارق 47,15%، تلتها كل من الأردن، الكويت، البحرين، قطر و عمان بفارق في متوسط المعدل السنوي للصادرات البينية، قبل و بعد الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ب 22,68%، 21,46%، 12,56%، 11,73 و 3,65 على التوالي.

أما الدول الباقية و هي المغرب، تونس، مصر و الإمارات فقد كان متوسط معدل النمو السنوي لصادراتها البينية قبل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أكبر منه من متوسط معدل نموها السنوي بعد الانضمام إلى المنظمة، و قد كان المغرب البلد الأكثر تضررا، بالفعل فقد مر هذا المؤشر من 14,49% إلى 1,04-% سنويا، متبوع بتونس، مصر فالإمارات حيث سجلت هذه الدول تراجعا في متوسط معدل النمو السنوي لصادراتها البينية يقدر ب 8,32-%، 2,70-% و 1,92-% على التوالي.

3. ***النقطة الثالثة***: تتعلق بمدى مشاركة كل بلد في الصادرات البينية خلال ثمانية عشرة (18) سنة من الصادرات البينية، و لمعرفة مشاركة كل بلد في كل سنة يمكن الرجوع إلى الملحق رقم 24 "مشاركة كل بلد في الصادرات البينية 1986-2003". نجد دائما في الرتبة الأولى السعودية ب 32.90% متبوعة بالإمارات ب 14.97% فعمان ب 9.90%، و تمثل هذه الدول الثلاث مجتمعة لوحدها 57.76% من الصادرات البينية العربية من سنة 1986 إلى سنة 2003. أما في المراتب الأخيرة، نجد كل من موريتانيا ب 0.04% متبوعة بالصومال ب 0.66% ثم اليمن ب 1.02%، و هي مجتمعة، ساهمت بمقدار 1.72%، في نفس المدة.

4. ***النقطة الرابعة:*** تتعلق بنسبة الصادرات البينية من إجمالي الصادرات العربية، الجدول الموالي يقدم لنا هذه النسبة سنة بعد سنة، و لمعرفة مقدار هذه النسبة، بلد ببلد و سنة بعد سنة، يمكن الرجوع إلى الملحق رقم 25 "نسبة إجمالي الصادرات البينية لإجمالي الصادرات بلد ببلد 1986-2003".

جدول رقم 22: نسبة إجمالي الصادرات البينية لإجمالي الصادرات الخارجية 1986-2003

الوحدة: ملايين الدولارات الأمريكية

السنة	إجمالي الصادرات	إجمالي الصادرات البينية	نسبة إجمالي الصادرات البينية لإجمالي الصادرات
1986	78 938,00	7 736,30	%9,80
1987	91 407,88	8 551,03	%9,35
1988	91 375,45	9 675,00	%10,59
1989	111 114,15	11 644,84	%10,48
1990	139 583,32	13 385,53	%9,59
1991	124 936,43	10 536,01	%8,43
1992	127 679,24	11 060,00	%8,66
1993	118 516,41	11 066,84	%9,34
1994	122 006,24	11 781,41	%9,66
1995	142 666,83	13 711,68	%9,61
1996	170 181,27	14 806,76	%8,70
1997	188 918,64	15 466,08	%8,19
1998	151 811,39	13 919,37	%9,17
1999	175 362,84	14 198,10	%8,10
2000	257 320,24	16 771,27	%6,52
2001	234 512,17	18 407,27	%7,85
2002	244 302,61	20 216,63	%8,28
2003	302 447,46	22 637,32	%7,48
المجموع	**2 873 080,57**	**245 571,42**	**%8,55**

المصدر: صندوق النقد العربي

في الفترة المدروسة، أي من سنة 1986 إلى سنة 2003، نسبة الصادرات البينية لإجمالي الصادرات الخارجية نوعا ما في استقرار و هي، في الأغلبية تتراوح ما بين 8% و 10%. و قد بلغت أقصى نسبة عام 1988 ب 10.59% و أدناها عام 2000 ب 6.52%.

و إذا عدنا إلى نسبة إجمالي الصادرات البينية لإجمالي الصادرات بلد ببلد من سنة 1986 إلى سنة 2003 (أنظر دائما الملحق رقم 25)، نلاحظ أن الدول العربية التي أغلب صادراتها توجه إلى الوطن العربي هي الصومال، لبنان و الأردن بنسب تقدر ب 73,7%، 48,73% و 40,70% على التوالي. أما الدول العربية التي معاملاتها ضعيفة، في صادراتها البينية، مع الدول العربية الأخرى هي موريتانيا، الجزائر و الكويت بمتوسط نسب في الفترة ما بين 1986 و 2003 تقدر ب 1,07%، 2,05% و 3,67% على التوالي.

المطلب الثالث: إجمالي الواردات البينية

درست الواردات البينية العربية بالتطابق مع الصادرات العربية البينية في النقاط التالية:

1. ***النقطة الأولى:*** هي عبارة عن التطور الإجمالي للواردات البينية العربية مع نسبة النمو و حجم التغير السنوي.

جدول رقم 23: إجمالي و معدل نمو الواردات البينية للدول العربية من 1986 إلى 2003

الوحدة: ملايين الدولارات الأمريكية

السنة	إجمالي الواردات البينية	معدل النمو السنوي	حجم التغير السنوي
1986	6 497,29	/	/
1987	7 250,50	%11,59	753,21
1988	8 017,92	%10,58	767,42
1989	9 324,78	%16,30	1 306,86
1990	10 080,96	%8,11	756,18
1991	9 163,06	-%9,11	-917,90
1992	10 567,84	%15,33	1 404,78
1993	11 212,61	%6,10	644,77
1994	11 573,82	%3,22	361,21
1995	12 719,33	%9,90	1 145,51
1996	13 580,91	%6,77	861,58
1997	14 347,22	%5,64	766,31
1998	13 153,68	-%8,32	-1 193,54
1999	14 502,03	%10,25	1 348,35
2000	16 017,65	%10,45	1 515,62
2001	18 223,31	%13,77	2 205,66
2002	19 982,28	%9,65	1 758,97
2003	24 103,48	%20,62	4 121,20

المصدر: صندوق النقد العربي

الواردات البينية العربية مرت من 6497.29 سنة 1986 إلى 24103.48 مليون دولار سنة 2003، حيث تضاعفت أكثر من ثلاثة مرات و نصف في الفترة المدروسة. وقد سجلت أقل نسبة نمو ما بين سنتي 1990-1991، و هي تقدر ب -9.11 %، حيث سجلت كل من العراق، البحرين و المغرب معدلات نمو سالبة قدرت ب -83.76%، -8.24 % و -14.75% على التوالي (أنظر الملاحق رقم 26 و 27)، و حجم تغير مقداره -775.44، -162.94 و -152.26 مليون دولار. أما أكبر نسبة نمو فقد سجلت ما بين سنتي 2002-2003، بالفعل سجلت الواردات العربية البينية قفزة في معدلها السنوي تقدر ب 20.62% ، الدول التي زادت بكثرة في وارداتها البينية كانت

الإمارات، السعودية و السودان حيث بلغت معدلات النمو السنوية 66.54% ، 27.60% و 155.54% على التوالي، أما أحجام التغير المناسبة لكل معدل نمو فهي على التوالي: 1551.55، 588.80 و 436.92 مليون دولار.

2. ***النقطة الثانية*** التي أردنا التطرق إليها هي مدى تأثير المنظمة العالمية للتجارة على الواردات البينية للدول العربية المنخرطة فيها. لهذا الغرض، قمنا بحساب متوسط معدل النمو السنوي للواردات البينية لهذه الدول قبل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و بعدها. و كانت النتيجة كما يلي:

جدول رقم 24: متوسط معدل النمو السنوي للواردات البينية قبل و بعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

الوحدة: نسبة مئوية

البلد	سنة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة	متوسط معدل النمو السنوي قبل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (1)	متوسط معدل النمو السنوي بعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (2)
الأردن	2000	2,45	13,42
الإمارات	1996	11,81	15,67
البحرين	1995	4,47	1,30
تونس	1995	7,27	5,74
عمان	2000	9,39	3,30
قطر	1996	19,32	11,60
الكويت	1995	8,65	5,37
مصر	1995	0,72	18,39
المغرب	1995	7,79	6,83
موريتانيا	1995	38,26	6,51

المصدر: صندوق النقد العربي بتصرف

(1) من 1986 إلى سنة قبل الانضمام، (2) من سنة الانضمام إلى 2003.

يظهر من الحسابات التي أجريت أن 30% فقط من الدول المنخرطة في المنظمة العالمية للتجارة سجلت متوسط نمو سنوي لوارداتها البينية، بعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أكبر منه من متوسط معدل النمو السنوي المسجل قبل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، الدول هي كل من مصر، الأردن و الإمارات، و قد سجلت هذه الدول الثلاثة فارق في متوسط المعدل السنوي

للواردات البينية قبل و بعد الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ب 17,67%، 10,97% و 3,85% على التوالي.

أما 70% من الدول العربية الأخرى و هي موريتانيا، قطر، عمان، الكويت، البحرين، تونس و المغرب فقد كان متوسط معدل النمو السنوي لوارداتها البينية قبل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أكبر منه من متوسط معدل نموها السنوي بعد الانضمام إلى المنظمة، و قد كانت موريتانيا البلد الأكثر تضررا، بالفعل فقد مر هذا المؤشر، بالنسبة لموريتانيا من 38,26% إلى 6,51% سنويا، متبوعة بقطر، عمان، الكويت، البحرين، تونس و المغرب حيث سجلت هذه الدول تراجعا في متوسط معدل النمو السنوي لوارداتها البينية يقدر ب 7,72-%، 6,09-%، 3,28-%، 3,18-%، 1,53-% و 0,96- % على التوالي.

3. ***النقطة الثالثة:*** تتعلق بمشاركة كل بلد في الواردات البينية خلال ثمانية عشرة (18) سنة من الواردات البينية، و لمعرفة نصيب كل بلد في كل سنة يمكن الرجوع إلى الملحق رقم 28 "مشاركة كل بلد في الواردات البينية 1986-2003". نجد دائما في الرتبة الأولى السعودية، و لكن هذه المرة بنسبة أقل من المرات السابقة، ب 12.33% متبوعة بالبحرين ب 11.97% فالإمارات ب 11.17%، و تمثل هذه الدول الثلاث مجتمعة 35.47% من الواردات البينية العربية في الثمانية عشرة سنة محل الدراسة. في المراتب الأخيرة، نجد كل من موريتانيا و الصومال ب 0.27% متبوعة بالجزائر ب 2.14%، و هي مجتمعة، ساهمت هذه الدول الثلاث بمقدار 2.67% من إجمالي الواردات البينية.

4. ***النقطة الرابعة:*** تبين لنا نسبة الواردات البينية من إجمالي الواردات العربية، الجدول الموالي يقدم لنا هذه النسبة سنة بعد سنة، و لمعرفة مقدار هذه النسبة، بلد ببلد و سنة بعد سنة، يمكن الرجوع إلى الملحق رقم 29: "نسبة إجمالي الواردات البينية لإجمالي الواردات بلد ببلد 1986-2003" .

جدول رقم 25 : نسبة إجمالي الواردات البينية لإجمالي الواردات العربية 1986-2003

الوحدة: ملايين الدولارات الأمريكية

السنة	إجمالي الواردات العربية	الواردات البينية	نسبة الواردات البينية لإجمالي الواردات العربية
1986	85 262,73	6 497,29	%7,62
1987	82 212,09	7 250,50	%8,82
1988	93 701,31	8 017,92	%8,56
1989	95 487,60	9 324,78	%9,77
1990	104 052,64	10 080,96	%9,69
1991	103 025,80	9 163,06	%8,89
1992	121 008,62	10 567,84	%8,73
1993	120 404,71	11 212,61	%9,31
1994	121 054,66	11 573,82	%9,56
1995	134 264,62	12 719,33	%9,47
1996	142 031,70	13 580,91	%9,56
1997	149 495,38	14 347,22	%9,60
1998	153 170,63	13 153,68	%8,59
1999	147 638,81	14 502,03	%9,82
2000	158 351,38	16 017,65	%10,12
2001	169 566,99	18 223,31	%10,75
2002	178 697,82	19 982,28	%11,18
2003	200 998,01	24 103,48	%11,99
المجموع	**2 360 425,49**	**230 318,65**	**%9,76**

المصدر: صندوق النقد العربي

نلاحظ أن نسبة الواردات البينية لإجمالي الواردات العربية، و بصفة عامة، في تصاعد مستمر و لكن محتشم منذ سنة 1986 إلى سنة 2003. و قد بلغت أدنى نسبة عام 1986 ب 7.62% و أقصاها عام 2003 ب 11.99%.

أما إذا عدنا إلى نسبة إجمالي الواردات البينية لإجمالي الواردات بلد ببلد (الملحق رقم 29)، نلاحظ أنه في الفترة الممتدة ما بين 1986 و 2003، الدول العربية التي استوردت الأكثر من الدول العربية هي البحرين، عمان و اليمن بنسب تقدر ب 38,60%، 29,91% و 27,27% على التوالي. أما الدول العربية التي كانت نسبة وارداتها البينية بالنسبة لوارداتها الكلية الأصغر من بين الدول العربية محل الدراسة، هي، و بلا منازع، كل من الجزائر، مصر و السعودية بنسب تقدر ب 2,96%، 5,59% و 5,76 %على التوالي.

المبحث الرابع: بعض مؤشرات التجارة الخارجية العربية

في هذا المبحث سوف نقوم بإعطاء بعض مؤشرات التجارة الخارجية العربية، و هذا بالتطرق إلى التجارة الخارجية العربية و التجارة العالمية، الميزان التجاري و كذا تطور التجارة الخارجية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الأول: مقارنة التجارة الخارجية العربية بالتجارة العالمية

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى التجارة الخارجية العربية و التجارة العالمية و هذا في ثلاثة فروع، الفرع الأول يتناول مقارنة مجمل التجارة الخارجية العربية و مجمل التجارة العالمية، الفرع الثاني يتناول مجمل الصادرات العربية و الصادرات العالمية و الفرع الأخير في هذا المطلب سوف نجد فيه مقارنة بين إجمالي الواردات العربية و الواردات العالمية.

الفرع الأول: مقارنة إجمالي التجارة الخارجية العربية مع التجارة العالمية

لمقارنة إجمالي التجارة الخارجية العربية مع التجارة العالمية قمنا بإعداد الجدول التالي الذي نجد فيه المعطيات حول إجمالي التجارة العربية و إجمالي التجارة العالمية.

جدول رقم 26 : نسبة إجمالي التجارة العربية لإجمالي التجارة العالمية

الوحدة: ملايين الدولارات الأمريكية

السنة	إجمالي التجارة العربية(1)	نسبة النمو	إجمالي التجارة العالمية (2)	نسبة النمو	نسبة التجارة العربية من التجارة العالمية
1986	164 200,73	/	4 371 711,55	/	%3,76
1987	173 619,97	%5,74	5 118 463,00	%17,08	%3,39
1988	185 076,76	%6,60	5 840 693,96	%14,11	%3,17
1989	206 601,75	%11,63	6 291 023,75	%7,71	%3,28
1990	243 635,96	%17,93	7 104 250,46	%12,93	%3,43
1991	227 962,23	-%6,43	7 133 059,94	%0,41	%3,20
1992	248 687,86	%9,09	7 626 090,44	%6,91	%3,26
1993	238 921,12	-%3,93	7 613 296,67	-%0,17	%3,14
1994	243 060,90	%1,73	8 684 261,56	%14,07	%2,80
1995	276 931,44	%13,94	10 394 480,64	%19,69	%2,66
1996	312 212,96	%12,74	10 878 229,92	%4,65	%2,87
1997	338 414,02	%8,39	11 243 609,43	%3,36	%3,01
1998	304 982,02	-%9,88	11 108 238,09	-%1,20	%2,75
1999	323 001,65	%5,91	11 546 185,41	%3,94	%2,80
2000	415 671,62	%28,69	13 068 763,01	%13,19	%3,18
2001	404 079,16	-%2,79	12 557 853,63	-%3,91	%3,22
2002	423 000,43	%4,68	13 082 188,22	%4,18	%3,23
2003	503 445,47	%19,02	15 175 061,61	%16,00	%3,32

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى: (1): صندوق النقد العربي (2):http://stats.unctad.org

من الجدول السابق يمكن مقارنة إجمالي التجارة العربية بالتجارة العالمية في ثلاثة نقاط و هي على التوالي:

1. المقارنة الأولى تكون حول معدل النمو السنوي لإجمالي التجارة الخارجية العربية و التجارة العالمية، حيث يمكن القول، أن معدل النمو السنوي لإجمالي التجارة الخارجية، خاصة بعد 1989، و معدل النمو السنوي للتجارة العالمية لهما تقريبا نفس الاتجاه.

2. النقطة الثانية هي نسبة التجارة الخارجية العربية بالنسبة للتجارة العالمية و هذا منذ سنة 1986 إلى سنة 2003، و قد قدر معدلها خلال هذه الفترة ب 3.10%. أما أقصى نسبة، دائما في هذه الفترة، فهي تقدر ب 3.76% و قد حصل هذا عام 1986 و أدنى نسبة تحققت عام 1995 و كانت تقدر ب 2.66%.

3. النقطة الثالثة هي مدى تؤثر التجارة الخارجية العربية و التجارة العالمية بالمنظمة العالمية للتجارة.

جدول رقم 27: مقارنة معدلات نمو إجمالي التجارة العربية و التجارة العالمية ما بين 1986-1994 و 1995-2003

	معدل النمو 1986-1994	معدل النمو 1995-2003
التجارة الخارجية العربية	%48.03	%81.79
التجارة العالمية	%98.65	%45.99

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى: صندوق النقد العربي و http://stats.unctad.org

التجارة العالمية نمت ما بين 1986 و 1994 نموا كبيرا حيث سجلت نسبة تقدر ب 98.65%، أما الدول العربية، و في نفس الفترة الزمنية، نمت بمقدار 48.03%، أي تقريبا بوتيرة تعادل نصف وثيرة نمو التجارة العالمية. أما بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، نلاحظ انعكاس في الوضعية، حيث أن معدل نمو التجارة الخارجية هو 45.99% و معدل نمو التجارة العربية 81.79%.

الفرع الثاني: مقارنة إجمالي الصادرات العربية مع الصادرات العالمية

بعد مقارنة إجمالي التجارة الخارجية العربية مع التجارة العالمية في الفرع السابق، نقوم في هذا الفرع بمقارنة إجمالي الصادرات العربية مع الصادرات العالمية. لهذا قمنا بمواجهة إجمالي الصادرات العربية مع الصادرات العالمية و هذا من سنة 1986 إلى سنة 2003. الجدول الموالي يلخص لنا هذه المعطيات.

جدول رقم 28: نسبة إجمالي الصادرات العربية لإجمالي الصادرات العالمية

الوحدة: ملايين الدولارات الأمريكية

السنة	إجمالي الصادرات العربية(1)	نسبة النمو	إجمالي الصادرات العالمية (2)	نسبة النمو	نسبة الصادرات العربية من الصادرات العالمية
1986	78 938,00	/	2 147 409,36	/	%3,68
1987	91 407,88	%15,80	2 526 276,92	%17,64	%3,62
1988	91 375,45	-%0,04	2 872 164,05	%13,69	%3,18
1989	111 114,15	%21,60	3 091 931,82	%7,65	%3,59
1990	139 583,32	%25,62	3 493 574,62	%12,99	%4,00
1991	124 936,43	-%10,49	3 506 184,78	%0,36	%3,56
1992	127 679,24	%2,20	3 760 334,97	%7,25	%3,40
1993	118 516,41	-%7,18	3 774 694,14	%0,38	%3,14
1994	122 006,24	%2,94	4 313 277,42	%14,27	%2,83
1995	142 666,83	%16,93	5 168 919,31	%19,84	%2,76
1996	170 181,27	%19,29	5 397 460,17	%4,42	%3,15
1997	188 918,64	%11,01	5 577 546,02	%3,34	%3,39
1998	151 811,39	-%19,64	5 493 772,00	-%1,50	%2,76
1999	175 362,84	%15,51	5 705 868,76	%3,86	%3,07
2000	257 320,24	%46,74	6 435 732,20	%12,79	%4,00
2001	234 512,17	-%8,86	6 177 370,21	-%4,01	%3,80
2002	244 302,61	%4,17	6 465 239,16	%4,66	%3,78
2003	302 447,46	%23,80	7 490 263,28	%15,85	%4,04

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى:

(1): صندوق النقد العربي (2):http://stats.unctad.org

يمكن مقارنة إجمالي الصادرات العربية بالصادرات العالمية في ثلاثة نقاط و هي على التوالي:

1. المقارنة الأولى تكون حول معدلات النمو السنوية لإجمالي الصادرات العربية و الصادرات العالمية، حيث يمكن القول، أن هذه الأخيرة، خاصة بعد 1992، لها بصفة عامة نفس الاتجاه، غير أننا نلاحظ بعض الحالات الخاصة، أنظر الشكل رقم

5، أين نجد أن معدل النمو للصادرات العربية يفوق معدل نمو الصادرات العالمية. مثال على ذلك معدل النمو بين سنة 1995-1996 أين وصل إلى 19.29% للصادرات العربية بينما لم يتعدى 4.42% للصادرات العالمية، و بين سنة 1999-2000 نجد أن هذا المعدل وصل إلى 46.74% للصادرات العربية و كان يقدر ب 12.79% للصادرات العالمية و أخيرا بين سنة 2002-2003 كان يقدر ب 23.80% للصادرات العربية و وصل إلى 15.85% فقط للصادرات العالمية. الشكل الموالي يوضح لنا ذلك:

شكل رقم 5: مقارنة معدلات النمو السنوية لإجمالي الصادرات العربية و الصادرات العالمية

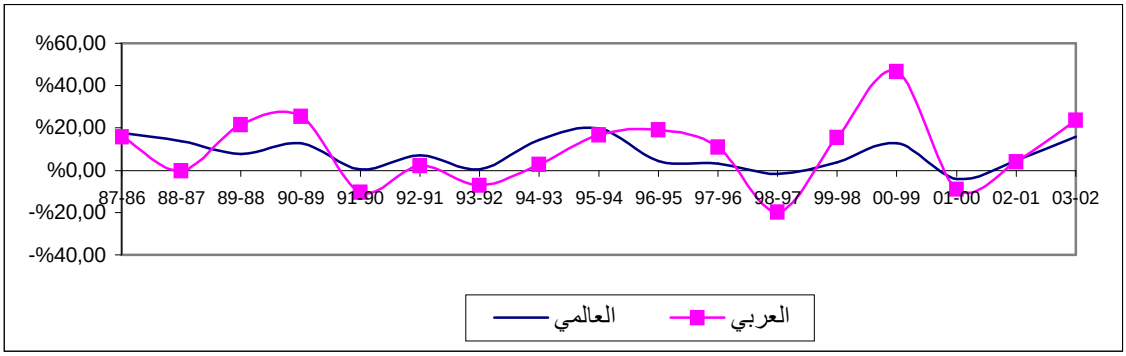

المصدر: من إعداد الطالبة

2. النقطة الثانية هي نسبة إجمالي الصادرات العربية بالنسبة للصادرات العالمية و هذا منذ سنة 1986 إلى سنة 2003، حيث أن أقصى نسبة، دائما في هذه الفترة تقدر ب 4.04% و قد حصل هذا عام 2003 و أدنى نسبة تحققت عام 1995 و عام 1998 حيث كانت تقدر ب 2.76%. أما متوسط نسبة إجمالي الصادرات العربية بالنسبة للصادرات العالمية في الثمانية عشرة سنة محل الدراسة فهو يقدر ب 3.45%، و هو أكبر بقليل من متوسط نسبة التجارة الخارجية العربية بالنسبة للتجارة العالمية الذي قدر ب 3.10% لنفس الفترة الزمنية.

3. النقطة الثالثة هي مدى تؤثر إجمالي الصادرات العربية و الصادرات العالمية بالمنظمة العالمية للتجارة.

جدول رقم 29: مقارنة معدلات نمو إجمالي الصادرات العربية و الصادرات العالمية ما بين 1986-1994 و 1995-2003

	معدل النمو 1986-1994	معدل النمو 1995-2003
إجمالي الصادرات العربية	%54.56	%112.00
الصادرات العالمية	%100.86	%44.91

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى: صندوق النقد العربي و http://stats.unctad.org

نلاحظ أن الصادرات العالمية نمت ما بين 1986 و 1994 بمقدار 100.86% و الصادرات العربية، و في نفس الفترة، نمت بمقدار 54.56%، أما ما بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة نجد أن الصادرات العالمية نمت بمقدار 44.91% بينما نمت إجمالي الصادرات العربية، في نفس الفترة أي ما بين 1995-2003، بمقدار 112.00%.

الفرع الثالث: مقارنة إجمالي الواردات العربية مع الواردات العالمية

في الفرع الأخير من هذا المطلب سوف نقوم بمقارنة إجمالي الواردات العربية مع الواردات العالمية، و هذا من سنة 1986 إلى سنة 2003. بعض المعطيات الضرورية لهذه العملية مقدمة في الجدول رقم 30 و المعنون نسبة إجمالي الواردات العربية من الواردات العالمية. حيث نجد فيه:

- حجم الواردات العربية مع نسبة نموها،
- حجم الواردات العالمية مع نسبة نموها،
- و كذا نسبة الواردات العربية من الواردات العالمية.

جدول رقم 30 : نسبة إجمالي الواردات العربية من الواردات العالمية

الوحدة: ملايين الدولارات الأمريكية

السنة	إجمالي الواردات العربية (1)	نسبة النمو	إجمالي الواردات العالمية (2)	نسبة النمو	نسبة الواردات العربية من الواردات العالمية
1986	85 262,73	/	2 224 302,19	/	%3,83
1987	82 212,09	-%3,58	2 592 186,08	%16,54	%3,17
1988	93 701,31	%13,98	2 968 529,91	%14,52	%3,16
1989	95 487,60	%1,91	3 199 091,93	%7,77	%2,98
1990	104 052,64	%8,97	3 610 675,84	%12,87	%2,88
1991	103 025,80	-%0,99	3 626 875,16	%0,45	%2,84
1992	121 008,62	%17,45	3 865 755,47	%6,59	%3,13
1993	120 404,71	-%0,50	3 838 602,53	-%0,70	%3,14
1994	121 054,66	%0,54	4 370 984,15	%13,87	%2,77
1995	134 264,62	%10,91	5 225 561,33	%19,55	%2,57
1996	142 031,70	%5,78	5 480 769,75	%4,88	%2,59
1997	149 495,38	%5,25	5 666 063,41	%3,38	%2,64
1998	153 170,63	%2,46	5 614 466,09	-%0,91	%2,73
1999	147 638,81	-%3,61	5 840 316,65	%4,02	%2,53
2000	158 351,38	%7,26	6 633 030,81	%13,57	%2,39
2001	169 566,99	%7,08	6 380 483,42	-%3,81	%2,66
2002	178 697,82	%5,38	6 616 949,06	%3,71	%2,70
2003	200 998,01	%12,48	7 684 798,32	%16,14	%2,62

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى:

(1): صندوق النقد العربي (2):http://stats.unctad.org

باستعمال الجدول السابق يمكن مقارنة إجمالي الواردات العربية بالواردات العالمية على مستوى ثلاثة نقاط و هي على التوالي:

1. النقطة الأولى تخص معدلات النمو السنوية لإجمالي الواردات العربية و الواردات العالمية، حيث يمكن القول، أن معدلات نمو الواردات العربية، بصفة عامة، كانت أصغر من معدلات نمو الواردات العالمية (أنظر الشكل رقم 6)، غير أنه يوجد بعض الاستثناءات مثل معدل نمو ما بين 1991-1992 أين وصل معدل نمو الواردات العربية 17.45% بينما لم يتعدى معدل نمو الواردات العالمية 6.59%، كذلك ما بين 2000-2001 حيث كان معدل نمو الواردات العربية يساوي 7.08% و معدل نمو الواردات العالمية كان سالبا و وصل إلى -3.81%.

شكل رقم 6: مقارنة معدل النمو السنوي لإجمالي الواردات العربية و الواردات العالمية

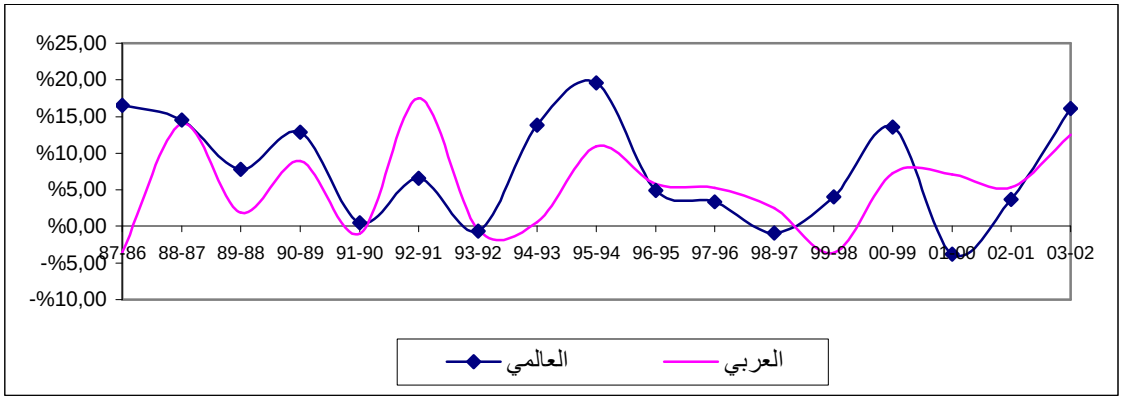

المصدر: من إعداد الطالبة

2. النقطة الثانية هي مدى تطور نسبة إجمالي الواردات العربية بالنسبة للواردات العالمية و هذا منذ سنة 1986 إلى سنة 2003. بلغت أقصى نسبة في هذه الفترة 3.83% سنة 1986 و أدنى نسبة كانت عام 2000 ب 2.39%. أما متوسط نسبة إجمالي الواردات العربية بالنسبة للواردات العالمية في الثمانية عشرة سنة محل الدراسة فهو يقدر ب 2.76%.

3. النقطة الثالثة هي مدى تؤثر إجمالي الواردات العربية و الواردات العالمية بالمنظمة العالمية للتجارة و لهذا الغرض قمنا بحساب معدلات النمو للواردات العربية و الواردات العالمية ما بين 1986-1994 و 1995-2003.

جدول رقم 31: مقارنة معدلات نمو إجمالي الواردات العربية و الواردات العالمية ما بين 1986-1994 و 1995-2003

	معدل النمو 1986-1994	معدل النمو 1995-2003
إجمالي الواردات العربية	%41.98	%49.70
الواردات العالمية	%96.51	%47.06

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى: صندوق النقد العربي و http://stats.unctad.org

الملاحظ أن الواردات العربية نمت قبل و بعد تشغيل المنظمة العالمية للتجارة بنفس الوثيرة، رغم أنه يوجد ارتفاع قليل، حيث كان معدل النمو ما بين 1986-1994 يقدر ب 41.98% و قد قدر ما بين 1995-2003 ب 49.70%. أما فيما يخص الواردات العالمية فقد عرفت انخفاض في معدل النمو، حيث بلغ هذا الأخير ما بين 1986-1994، 96.51% و انخفض إلى 47.06% ما بين 1995-2003.

المطلب الثاني: تحليل الميزان التجاري

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى نقطتين اثنتين، النقطة الأولى هي تطور رصيد الميزان التجاري للدول العربية و النقطة الثانية تشمل تطور معدل تغطية الواردات بالصادرات. مصدر المعطيات هو دائما صندوق النقد العربي و المدة المدروسة هي من سنة 1986 إلى سنة 2003.

الفرع الأول: تطور رصيد الميزان التجاري

الميزان التجاري يبين لنا مدى دائنية و مديونية الدولة اتجاه العالم الخارجي في مجال السلع و هذا من خلال صادراتها و وارداتها، و يتحدد رصيد الميزان التجاري من خلال الفرق بين الصادرات التي يرمز إليها ب (X) و الواردات التي يرمز لها ب (M)، و ذلك من حيث الكمية في سعرها[1].

الميزان التجاري = قيمة الصادرات (X) - قيمة الواردات (M)

الجدول الموالي يعطي لنا الميزان التجاري لمجمل الدول العربية من سنة 1986 إلى سنة 2003.

[1] عبد الرشيد بن ديب، مرجع سبق ذكره، ص 333.

جدول رقم 32: الميزان التجاري لمجمل الدول العربية من 1986 إلى 2003

الوحدة: ملايين الدولارات الأمريكية

السنة	إجمالي الصادرات العربية (X)	إجمالي الواردات العربية (M)	الميزان التجاري (M –X)
1986	78 938,00	85 262,73	-6 324,73
1987	91 407,88	82 212,09	9 195,79
1988	91 375,45	93 701,31	-2 325,86
1989	111 114,15	95 487,60	15 626,55
1990	139 583,32	104 052,64	35 530,68
1991	124 936,43	103 025,80	21 910,63
1992	127 679,24	121 008,62	6 670,62
1993	118 516,41	120 404,71	-1 888,30
1994	122 006,24	121 054,66	951,59
1995	142 666,83	134 264,62	8 402,21
1996	170 181,27	142 031,70	28 149,57
1997	188 918,64	149 495,38	39 423,26
1998	151 811,39	153 170,63	-1 359,24
1999	175 362,84	147 638,81	27 724,03
2000	257 320,24	158 351,38	98 968,86
2001	234 512,17	169 566,99	64 945,19
2002	244 302,61	178 697,82	65 604,79
2003	302 447,46	200 998,01	101 449,45

المصدر: صندوق النقد العربي

الجدول يبين أنه، ما عدا السنوات التالية 1986، 1988، 1993 و 1998 فإن الميزان التجاري للدول العربية حقق فائضا. و إذا دققنا النظر في الملحق رقم 30 "الميزان التجاري للدول العربية بلد ببلد 1986–2003 "، يمكن أن نقسم الدول العربية إلى ثلاثة مجموعات:

1. مجموعة أولى سجلت منذ سنة 1986 إلى سنة 2003 فائضا في ميزانها التجاري، و تتزعم هته المجموعة السعودية و الإمارات بفائض، (للمدة الزمنية ما بين 1986 و 2003 أي ثمانية عشرة سنة 18)، يقدر على التوالي ب 768.94 413 و 977.42 131 مليون دولار أمريكي،

2. مجموعة ثانية سجلت منذ سنة 1986 إلى سنة 2003 عجزا في ميزانها التجاري، و نجد على رأس هذه المجموعة مصر و لبنان بعجز يقدر على التوالي ب – 066.23 129 و –316.22 78 مليون دولار أمريكي،

3. أما المجموعة الثالثة فهي تضم الدول التي يتذبذب ميزانها التجاري بين عجز و فائض، و يمكن أن نقسم هذه المجموعة كذلك إلى قسمين و هذا على أساس الميزان التجاري الذي حصلت عليه كل دولة خلال ثماني عشرة سنة من المبادلات من 1986 إلى 2003، القسم الأول يحوي الدول التي كان ميزانها التجاري في هته الفترة الإجمالية، موجب، رغم تذبذبه في وسط الفترة، و نجد على رأس هته القائمة الكويت و الجزائر. أما القسم الثاني نجد فيه الدول التي كان ميزانها التجاري في الفترة الإجمالية من 1986 إلى 2003 يسجل عجزا، و نذكر على سبيل المثال اليمن و السودان.

الفرع الثاني: تطور معدل التغطية

نعني بمعدل التغطية، نسبة تغطية الواردات بالصادرات، و يوجد نوعان من معدلات التغطية، معدل التغطية الحجم و معدل التغطية بالقيمة[1]. بما أنه في دراستنا هذه الصادرات و الواردات معطاة بملايين الدولارات الأمريكية، إذن سوف نقوم بحساب معدل التغطية بالقيمة، الذي هو عبارة عن النسبة بين قيمة كل من الصادرات و الواردات و هذا خلال فترة زمنية معينة، أخذناها هنا السنة.

$$\text{معدل التغطية} = \frac{\text{قيمة الصادرات (X)}}{\text{قيمة الواردات (M)}} * 100$$

الجدول الموالي يعطي لنا معدل التغطية لمجمل الدول العربية من 1986 إلى 2003، و هو يبين انه ما عدا السنوات التالية: 1986، 1988، 1993 و 1998 أين معدل تغطية الواردات بالصادرات كان أصغر من المائة، فإن هذا المعدل كان دائما أكبر من 100%، و قد قدرت أكبر نسبة ب 162.50% و كان ذلك عام 2000 أما أدنى نسبة فقد سجلت عام 1988، و قد قدرت ب 92.58%.

[1] عبد الرشيد بن ديب، مرجع سبق ذكره، ص 333.

جدول رقم 33: معدل التغطية لمجمل الدول العربية من 1986 إلى 2003

الوحدة: ملايين الدولارات الأمريكية

السنة	إجمالي الصادرات العربية (X)	إجمالي الواردات العربية (M)	معدل التغطية
1986	78 938,00	85 262,73	%92,58
1987	91 407,88	82 212,09	%111,19
1988	91 375,45	93 701,31	%97,52
1989	111 114,15	95 487,60	%116,37
1990	139 583,32	104 052,64	%134,15
1991	124 936,43	103 025,80	%121,27
1992	127 679,24	121 008,62	%105,51
1993	118 516,41	120 404,71	%98,43
1994	122 006,24	121 054,66	%100,79
1995	142 666,83	134 264,62	%106,26
1996	170 181,27	142 031,70	%119,82
1997	188 918,64	149 495,38	%126,37
1998	151 811,39	153 170,63	%99,11
1999	175 362,84	147 638,81	%118,78
2000	257 320,24	158 351,38	%162,50
2001	234 512,17	169 566,99	%138,30
2002	244 302,61	178 697,82	%136,71
2003	302 447,46	200 998,01	%150,47

المصدر: صندوق النقد العربي

أما عن معدل التغطية لكل دولة عربية على حدى، نعود إلى الملحق رقم 31 "معدل التغطية للدول العربية بلد ببلد 1986-2003"، يمكن أن نقسم الدول العربية إلى ثلاثة مجموعات. و سيكون لنا نفس التعليل لجدول الميزان التجاري للعلاقة الوطيدة الموجودة بينهما. حيث إذا كان الميزان التجاري يسجل فائضا في سنة ما، نجد معدل التغطية في تلك السنة أكبر من المائة، و إذا ما سجل الميزان التجاري عجزا في سنة ما نجد معدل التغطية أصغر تماما من المائة، و فيما يلي المجموعات الثلاث:

1. مجموعة أولى سجلت منذ سنة 1986 إلى سنة 2003 معدل تغطية للواردات بالصادرات يفوت 100%، و تتزعم هته المجموعة قطر و السعودية بمعدل تغطية، (للمدة الزمنية ما بين 1986 و 2003 أي ثمانية عشرة سنة 18)، يقدر على التوالي ب 210.77% و 183.95%،

2. مجموعة ثانية سجلت منذ سنة 1986 إلى سنة 2003 معدل تغطية للواردات بالصادرات أصغر تماما عن 100%، و نجد على رأس هته المجموعة لبنان و مصر بمعدل يقدر على التوالي ب 14.13% و 37.54%،

3. أما المجموعة الثالثة فهي تضم الدول التي يتذبذب معدل تغطية الواردات بالصادرات ما بين أكبر و أصغر من 100%، و يمكن تقسيم هذه المجموعة إلى قسمين و هذا على أساس معدل التغطية الذي حصلت عليه كل دولة خلال ثماني عشرة سنة من المبادلات من 1986 إلى 2003. القسم الأول يحوي الدول التي كان معدلها في هته الفترة الإجمالية، أكبر من المائة (100) رغم تذبذبه في وسط الفترة، و نجد على رأس هته القائمة العراق و الكويت بمعدل تغطية يساوي على التوالي 161.20% و 161.09%. أما القسم الثاني نجد فيه الدول التي كان معدلها أصغر من 100% في الفترة الإجمالية من 1986 إلى 2003، و نذكر على سبيل المثال السودان و اليمن الذي كان معدل تغطية الواردات بالصادرات يساوي على التوالي 53.99% و 78.81%.

المطلب الثالث: تطور التجارة الخارجية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى مؤشرين اثنين بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، الأول مؤشر نمو التجارة الخارجية و الثاني مؤشر القدرة على التصدير. لعدم توفرنا على قيم الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية من سنة 1986 إلى سنة 1991، سوف تقتصر دراستنا لهاذين المؤشرين من سنة 1992 إلى سنة 2002. و لمعرفة الناتج المحلي الإجمالي لكل الدول العربية أنظر الملحق رقم 32: "الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية 1992-2002".

الفرع الأول: مؤشر نمو التجارة الخارجية

مؤشر نمو التجارة الخارجية هو عبارة عن نصف مجموع الصادرات و الواردات بالنسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي. و هو يسمح بقياس درجة انفتاح الاقتصاد الوطني لأي دولة على العالم الخارجي. يكون الاقتصاد مفتوحا إذا كانت الصادرات و الواردات تمثل نسبة متزايدة من الناتج المحلي الإجمالي (PIB)، و يكون مغلقا في الحالة المعاكسة[1].

[1] عبد الرشيد بن ديب، مرجع سبق ذكره، ص 331.

$$\text{مؤشر نمو التجارة الخارجية} = \frac{1}{2} * \frac{\text{(الصادرات (X) + الواردات (M))}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي (PIB)}} * 100$$

جدول رقم 34: مؤشر نمو التجارة الخارجية العربية من 1992 إلى 2002

الوحدة: ملايين الدولارات الأمريكية

السنة	إجمالي الصادرات العربية (X)	إجمالي الواردات العربية (M)	مؤشر نمو التجارة الخارجية
1992	127 679,24	121 008,62	%25,57
1993	118 516,41	120 404,71	%24,58
1994	122 006,24	121 054,66	%24,58
1995	142 666,83	134 264,62	%25,15
1996	170 181,27	142 031,70	%26,01
1997	188 918,64	149 495,38	%26,96
1998	151 811,39	153 170,63	%25,26
1999	175 362,84	147 638,81	%24,58
2000	257 320,24	158 351,38	%28,40
2001	234 512,17	169 566,99	%28,46
2002	244 302,61	178 697,82	%29,54

المصدر: صندوق النقد العربي

إذا تمعنا في مؤشر نمو التجارة الخارجية لمجمل الدول العربية من سنة 1992 إلى سنة 2002 فلا يمكن القول أن اقتصاد الدول العربية كان مفتوحا، خاصة بين سنة 1992 و 1999 حيث أن هذا المؤشر كان يتذبذب ما بين 24% و 26%. أما في السنوات الثلاثة الأخيرة، فقد كان هذا المؤشر في ارتفاع و هذا بالنسبة للسنوات الماضية. أما إذا أردنا معرفة درجة الانفتاح الاقتصادي لكل بلد على حدى، أنظر الملحق رقم 33 "مؤشر نمو التجارة الخارجية العربية، بلد ببلد من 1992 إلى 2002".

و للمقارنة، ارتأينا إعطاء هذا المؤشر لبعض الدول المنافسة مثل تركيا و إسرائيل. الجدول رقم 35: "مقارنة نسبة الانفتاح الاقتصادي العربي مع الدول المنافسة"، يعطي لنا، مقارنة بين الانفتاح الاقتصادي العربي و بعض الدول الأخرى و هذا منذ 1972 إلى غاية 1993، و هو يظهر الانخفاض المحسوس الذي حصل لهذا المؤشر بالنسبة للدول العربية حيث انخفض من 53.8% سنة 1972 إلى 24.5% سنة 1993.

جدول رقم 35: مقارنة نسبة الانفتاح الاقتصادي العربي مع بعض الدول المنافسة

الوحدة: نسبة مئوية

الدول	1972	1979	1986	1989	1990	1991	1992	1993
العالم العربي	53.8	68.7	33.3	29.1	29.5	29.6	25.5	24.5
إسرائيل	37.6	61.9	50.0	59.6	48.1	44.7	44.8	49.4
تركيا	11.5	8.0	25.2	25.3	23.4	23.0	29.5	25.5
دول جنوب شرق آسيا	30.2	47.9	56.2	66.0	62.9	61.1	58.8	58.4

المصدر: حداد محمد، العولمة و انعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية مع الإشارة إلى حالتي الجزائر و مصر، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،2003-2004، ص 179.

يمكن الملاحظة حسب المعطيات الموجودة في الجدول السابق أن نسبة الانفتاح للعالم العربي في تضاءل، بالنسبة للدول الأخرى.

الفرع الثاني: مؤشر القدرة على التصدير

مؤشر القدرة على التصدير يمثل نصيب الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة المئوية. و ارتفاع هذه النسبة في بلد ما يدل على أنه يتوفر على قدرة أكبر على التصدير، و العكس صحيح[1].

$$\text{مؤشر القدرة على التصدير} = \frac{\text{الصادرات (X)}}{\text{الناتج الإجمالي المحلي (PIB)}} * 100$$

[1] عبد الرشيد بن ديب، مرجع سبق ذكره، ص 331.

الجدول الموالي يعطي لنا هذا المؤشر لإجمالي الدول العربية من سنة 1992 إلى سنة 2002.

جدول رقم 36: مؤشر القدرة على التصدير للدول العربية من 1992 إلى 2002

الوحدة: ملايين الدولارات الأمريكية

السنة	إجمالي الصادرات العربية (X)	الناتج المحلي الإجمالي (PIB)	مؤشر القدرة على التصدير
1992	127 679,24	486 213,10	%26,26
1993	118 516,41	486 102,80	%24,38
1994	122 006,24	494 474,60	%24,67
1995	142 666,83	550 500,00	%25,92
1996	170 181,27	600 234,10	%28,35
1997	188 918,64	627 576,10	%30,10
1998	151 811,39	603 751,10	%25,14
1999	175 362,84	657 012,10	%26,69
2000	257 320,24	731 798,50	%35,16
2001	234 512,17	710 028,90	%33,03
2002	244 302,61	715 864,70	%34,13

المصدر: صندوق النقد العربي

بصفة عامة، فإن مؤشر التصدير للدول العربية أكبر من 25% و هذا منذ 1992، و لكنه، لم يستقر فهو تارة يرتفع و تارة ينخفض. و منذ سنة 2000 عرف قفزة بالنسبة للسنوات الماضية محل الدراسة حيث وصل مؤشر التصدير للدول العربية إلى 35.16%.

أما إذا تطرقنا إلى كل بلد عربي على حدى، نجد تفاوت كبير بين الدول فيما يخص مؤشر القدرة على التصدير، أنظر الملحق رقم 34 "مؤشر القدرة على التصدير للدول العربية، بلد ببلد، من 1992 إلى 2002". و يمكن تقسيم الدول العربية إلى ثلاثة مجموعات:

1. المجموعة الأولى تضم الدول التي يفوق مؤشر القدرة على التصدير 40% مثل الإمارات و البحرين و قطر، و يجدر بالذكر أن هذا المؤشر وصل في الإمارات إلى 78.94% عام 1997 و إلى 77.72% في البحرين عام 2000 (الدول الثلاثة مصدرة للبترول).

2. المجموعة الثانية تضم الدول التي تحضى بمؤشر القدرة على التصدير لا يفوت 10%، و نذكر منها مصر و لبنان، و يجدر بالإشارة على أن مصر من الدول العربية التي كانت سباقة بالالتحاق بالمنظمة العالمية للتجارة و بالجات قبل ذلك.

3. المجموعة الثالثة لها مؤشر يتماشى و المؤشر الكلي للدول العربية، نذكر على سبيل المثال لا الحصر، تونس، الجزائر، السعودية، عمان و الكويت.

خلاصة الفصل الثاني

لقد تطرقنا في هذا الفصل، الذي سميناه خصائص الدول العربية و تجارتها الخارجية، إلى البعض من الخصائص العامة و الاقتصادية للدول العربية و إلى التجارة الخارجية العربية محاولين في كل مرة و قدر المستطاع، الوقوف عند سنة تأسيس المنظمة العالمية للتجارة لمعرفة مدى تأثيرها على التجارة العربية. أهم النتائج التي تحصلنا عليها هي:

1. الدول العربية محل الدراسة غير متجانسة اقتصاديا، فهناك دول ذات تجارة قوية مثل المملكة العربية السعودية و الإمارات و أخرى ضعيفة مثل موريتانيا و الصومال،
2. الاعتماد على المواد الخام، و في مقدمتها النفط مما يجعل التجارة العربية الخارجية رهينة الذهب الأسود، حيث أن هذه الأخيرة تزيد بزيادة سعر البترول و تنهار بانهياره،
3. بصفة عامة و لمجمل الدول العربية فإن التجارة الخارجية العربية في تزايد و معدلات النمو السنوية موجبة،
4. الهيكل السلعي للتجارة الخارجية العربية في استقرار، و هو بالنسبة للصادرات تطغوا عليه النسبة الكبيرة للوقود المعدنية، و النسبة الصغيرة في تصدير الأغذية و المشروبات، و المنتجات المصنعة، أما فيما يخص الواردات، نجد في بداية القائمة الآلات و معدات النقل،
5. هناك انفتاح جغرافي للسوق العربية نحو بلدان و اتجاهات و أقاليم جديدة غير الاتجاهات التقليدية، حيث أن نسبة الصادرات نحو بقية دول العالم في ارتفاع، و يبقى أكبر شريك في مجال صادرات الدول العربية الاتحاد الأوروبي متبوع باليابان فالولايات المتحدة الأمريكية. أما فيما يخص الواردات، أكبر شريك هو الاتحاد الأوروبي متبوع بالولايات المتحدة الأمريكية فاليابان.

6. ضيق العلاقات الاقتصادية العربية بدليل أن نسبة إجمالي التجارة البينية لإجمالي التجارة الخارجية منذ سنة 1986 لم تتغير كثيرا، و هي تمثل حوالي العشر (10/1) من إجمالي التجارة الخارجية العربية،
7. معدل نسبة التجارة الخارجية العربية بالنسبة للتجارة العالمية، منذ سنة 1986 إلى سنة2003، يقدر بحوالي 3.10%.
8. الميزان التجاري للدول العربية بصفة عامة موجب، و هو يسجل فائضا منذ سنة 1999.

الفصـــــل الثالث

دراسة قياسية للصادرات العربية البينية

تمهيد:

بعد أن تطرقنا في الفصل الثاني إلى خصائص الدول العربية و تجارتها الخارجية، سوف نقوم في هذا الفصل بدراسة قياسية[1] للتجارة العربية البينية، نحاول معرفة فيها مدى تأثر التجارة العربية البينية بالعولمة بصفة عامة و العولمة الاقتصادية بصفة خاصة. و قد أخذنا كمعيار لدراستنا ثلاثة نقاط، و هذا لكثرة تداولها و شيوعها في التعاريف المختلفة المرتبطة بالعولمة، و فيما يلي النقاط الثلاثة:

1. المسافة بين بلدين اثنين:

معظم التعاريف حول العولمة، إن لم نقل جلها، تتكلم عن العالم الذي أصبح عبارة عن قرية واحدة. السؤال المطروح هو هل فعلا العولمة قربت العالم و أصبح عبارة عن قرية واحدة حيث أن بعد المسافة بين بلدين لم يصبح عائقا في التبادل التجاري بينهما؟

سوف نحاول الإجابة عن السؤال المطروح، بالنسبة للدول العربية، و هذا من خلال دراستنا لتأثير المسافة في التجارة العربية البينية قبل و بعد قيام المنظمة العالمية للتجارة. و إذا ما كان هناك تأثير، النظر هل هذا التأثير في تراجع أم في ازدياد.

2. الحدود:

وجود حدود مشتركة بين بلدين، يعتبر عادة، عامل لتكثيف التجارة بينهم، ما هو تأثير وجود حدود سياسية على التجارة العربية البينية. و هل العولمة الاقتصادية ألغت أو حدت من تأثير الحدود؟ سوف نتطرق إلى هذه النقطة قياسيا و نرى هل قيام المنظمة العالمية للتجارة حدت من أثر الحدود على التجارة العربية البينية.

3. المنظمة العالمية للتجارة:

سوف نرى من خلال هذه النقطة، "الإيجابيات أو السلبيات"، التي تجنيها دولتان عربيتان في تجارتهما البينية إذا ما كانت الاثنتين عضوا في المنظمة العالمية للتجارة (الجات سابقا)، هذا إذا كان للمنظمة العالمية للتجارة أصلا، تأثير على المبادلات العربية البينية. و هل تأثير الجات أقوى من تأثير المنظمة العالمية للتجارة أو العكس؟ أم أن لديهم نفس التأثير.

---

[1] تعتبر عملية النمذجة، بصفة عامة، العملية التي نحاول من خلالها تمثيل الواقع المعاش و اللم بأهم خصائصه عن طريق معادلات رياضية. و بصيغة أخرى هي عملية تشبيه أي ظاهرة بطريقة رياضية.

للإجابة على هذه الأسئلة استعملنا النموذج الاستقطابي، ومعطيات على شكل بانيل (données de panel) حول التجارة العربية البينية و هي من سنة 1991 إلى سنة 2005 (رغم كل محاولاتنا مع صندوق النقد العربي لم نحصل على الإحصاءات حول التجارة العربية البينية من سنة 1986 إلى 1990).

الدول محل الدراسة، في هذا الفصل ثمانية عشر (18) و هي على التوالي: الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، سورية، العراق، عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا و اليمن. فيما يخص دولة الصومال، لم تأخذ بعين الاعتبار لعدم توفر المعطيات حول تجارتها البينية مع الدول العربية (و قدم ترتيبهم تلقائيا).

و عليه، يتكون الفصل الثالث من مباحث أربع و هي على التوالي:

- المبحث الأول يشمل على تعريف نموذج الاستقطاب، المتغيرات المستعملة، العلاقة الموجودة بينهم و كذا الاستعمالات العديدة لهذا النموذج و هذا في ثلاثة مطالب،
- المبحث الثاني نتطرق فيه إلى نتائج تقدير نموذج الاستقطاب التجاري في دراسة للصادرات العربية البينية قبل و بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، و يكون ذلك في مطلبين اثنين،
- المبحث الثالث حاولنا من خلاله معرفة ما إذا كان أثر المسافة و الحدود على الصادرات العربية البينية هي نفسها، قبل و بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة باستعمال اختبار Wald،
- المبحث الرابع نجد فيه دراسة قياسية لأثر بعض المنظمات على الصادرات العربية البينية.

المبحث الأول: النموذج الاستقطابي

من النماذج التي تمكننا من دراسة حجم التجارة بين دولتين بأخذ بعين الاعتبار تكلفة النقل: النموذج الاستقطابي، أو نموذج الاستقطاب التجاري و بالفرنسية «Modèle Gravitaire» أو «Modèle Gravitationnel». هذا النوع من النماذج أثبت صلاحيته في التنبؤ بالمبادلات التجارية بين الدول و ذلك من خلال و بدلالة العديد من الدراسات التي أقيمت في الكثير من الدول.

في هذا المبحث سوف نتحدث عن الجانب النظري لهذا النموذج الذي يستعمل في الدراسة القياسية، و التي من خلالها نقوم بقياس أثر تكاليف النقل، الحدود و بعض المتغيرات الأخرى على الصادرات العربية البينية.

المطلب الأول: تعريف النموذج الاستقطابي

يعتبر هذا النموذج التجريبي "empirique" من النماذج التي كثر استعمالها لدراسة التبادل التجاري بين الدول منذ الستينيات من القرن الماضي، و كان «جون تنبرقان» «Jan Tinbergen» من الأوائل الذين استعملوا هذا النوع من النماذج في علم الاقتصاد سنة 1962[1]، رغم استعماله في ما سبق في علوم أخرى. و يعود سبب بزوغ هذا النموذج في الآونة الأخيرة لعامل من العوامل الذي يكون هذا النموذج ألا و هو عامل "الجغرافيا". فهو بهذا العامل يؤكد أن الفضاء «espace» مهم في التبادلات التجارية و هذا من خلال الأخذ بعين الاعتبار المسافة بين الدول، هذا العامل الذي طالما أهمل في النظريات الأولى للتجارة الخارجية.

بالفعل الدول لم تعد عبارة عن نقاط متناثرة في الفضاء و لكن الموقع الجغرافي لكل بلد أصبح له الأهمية القصوى. النظريات القديمة للتجارة الخارجية تلغي وجود تكلفة نقل عند التبادلات التجارية، و هذا شيء غير واقعي على الإطلاق، و كانت معظم هذه النظريات تبنى على فرضيات متناقضة أحيانا، مثل ما ذكره «ليمر و لفنسون» « Leamer et levinsohn[2]» حيث يقولان أن الدول بعيدة كل البعد عن بعضها البعض بحيث أن عناصر الإنتاج لا تتمتع بحرية الانتقال بين البلاد المختلفة و في نفس الوقت قريبة من بعضها البعض كل القرب بحيث أن انتقال البضائع يكون بدون أي تكلفة نقل.

---

[1] Jean Louis Mucchielli, Thierry Mayer, Economie internationale, Edition Dalloz, France 2005, page 37-38.
[2] Jean Louis Mucchielli, Thierry Mayer, Op.Cit page 223, en référence à Leamer, E et J.Levinsohn (1995) "International Trade Theory: The evidence" in G:Grossman and K.Rogoff, edition handbook of international Economics vol 3 (North Holland, Amsterdam) 1339-1394.

نمو الفكرة التي تهتم بالاقتصاد و الجغرافيا في آن واحد أعطى ما يسمى حاليا بالجغرافيا الاقتصادية الجديدة «Nouvelle économie géographique»، و من أشهر الاقتصاديين الذين يعملون في هذا الموضوع، نذكر الاقتصادي الأمريكي، «بول كروقمان» «Paul Krugman[1]» الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد لسنة 2008، على أعماله في الجغرافيا الاقتصادية.

فكرة النموذج الاستقطابي هي نفسها فكرة قانون الجاذبية للفيزيائي إسحاق نيوتن، الذي استعمل أول مرة سنة 1687، و الذي ينص على أن "قوة الجاذبية بين جسمين تكون متناسبة طردا مع كتلتيهما، و متناسبة عكسا مع مربع المسافة الفاصلة بينهما". بالتطابق، يقوم نموذج الاستقطاب، على أساس أن التجارة بين بلدين تتناسب طردا مع حجم كتلتهما الاقتصادية، التي يعبر عنها عادة بالناتج المحلي الإجمالي، و تتناسب عكسا مع المسافة بين البلدين. النموذج يدمج إذن بين الاقتصاد و الجغرافيا (Modèle géoéconomique). لكن يمكن إضافة العديد من المتغيرات التي تعتبر من العوامل التي تكون عادة حافزا للتعاملات التجارية بين بلدين، يمكن أن نذكر منها :

- التاريخ المشترك بين البلدين (وجود مستعمر مشترك مثلا)،
- وجود حدود مشتركة،
- العملة الموحدة،
- اللغة الموحدة،
- الانتماء إلى نفس المنظمات الاقتصادية،
- الخ....

يمكن إذن كتابة الصيغة الرياضية البدائية لنموذج الاستقطاب كدالة تربط بين حجم التجارية (الممثلة في هته الحالة بالصادرات) بين بلدين اثنين، الناتج المحلي الإجمالي للبلد (i)، الناتج المحلي الإجمالي للبلد (j) و كذا المسافة بين البلدين:

$$X_{ijt} = f(Y_{it}, Y_{jt}, D_{ij}) \qquad (1)$$

[1] Wikipedia, Paul Krugman, prix Nobel d'économie, 2008, récompensé pour ses travaux sur «le commerce international en concurrence imparfaite et en économie géographique».

العلاقة مستنبطة من قانون "نيوتن" للجاذبية و هي غير خطية و معطاة كما يلي[1]:

$$X_{ijt} = G \frac{Y_{it}^{\beta 1} Y_{jt}^{\beta 2}}{D_{ij}^{\beta 3}} \qquad (2)$$

حيث:

- X_{ijt} : تمثل الصادرات من البلد (i) إلى البلد (j) في الزمن t [2]
- Y_{it}: تمثل الناتج المحلي الإجمالي للبلد (i) في الزمن t،
- Y_{jt}: تمثل الناتج المحلي الإجمالي للبلد (j) في الزمن t،
- D_{ij} : تمثل المسافة بين عاصمة البلد (i) و عاصمة البلد(j)[3]
- $G, \beta_1, \beta_2, \beta_3$: هي عبارة عن معلمات للتقدير.

نلاحظ أن العلاقة غير خطية و يمكن أن تصبح كذالك بأخذ اللوغاريتم النيبيري من كلتا طرفي المعادلة حيث يتم الحصول على النموذج القياسي الموالي (بعد إضافة الخطأ العشوائي)[4]:

$$\ln X_{ijt} = \alpha + \beta_1 \ln Y_{it} + \beta_2 \ln Y_{jt} + \beta_3 \ln D_{ij} + \varepsilon_{ijt} \qquad (3)$$

ε_{ijt} هو عبارة عن الخطأ العشوائي.

تعتبر المعادلة الثالثة المعادلة الأساسية أو قلب نموذج الاستقطاب. و لكن، كما قيل من قبل، قل ما تستعمل هذه المتغيرات التفسيرية لوحدها بل تضاف دائما متغيرات تفسيرية أخرى مثل التاريخ المشترك بين البلدين، وجود حدود بينهم، سعر الصرف بين البلدين، عدد السكان، اللغة، الانضمام إلى منظمة ما (المنظمة العالمية للتجارة، مجلس التعاون الخليجي، اتحاد المغرب العربي...)، لغرض، إذا صح القول "تنعيم" الدراسة «Affiner l'étude».

[1] Jean Louis Mucchielli, Thierry Mayer, Op.Cit , page 38.

[2] يمكن في مكان الصادرات أن ندرس الواردات أو التجارة الكلية.

[3] المسافة بين البلدين هي في الحقيقة متغير تقريبي Proxy للسعر أو التكلفة الحقيقية للتجارة بين بلدين.

[4] Jean Louis Mucchielli, Thierry Mayer, Opt cit, page 234.

رغم بساطة المعادلة رقم (3)، غير أنها كثيرة الاستعمال في دراسات التجارة الدولية و استعمالاتها متعددة (أنظر المطلب الثالث من هذا المبحث). سنة 1980، اقترح "بول كروقمان" دراسة حول المنافسة الاحتكارية بوجود نفقات النقل "concurrence monopolistique avec coûts de transport"، حيث كانت هذه الدراسة أكثر الدراسات تأييدا للنموذج الاستقطابي.

ما هي محددات X_{ijt}، الكمية المصدرة من البلد (i) إلى البلد (j)؟[1]

1. X_{ij} هو حجم الصادرات من البلد (i) إلى البلد (j)، و هو في نفس الوقت الكمية المستوردة من (j) الآتية من (i). دالة واردات البلد (j) هي دالة طلب على السلع المنتجة في (i) من مستهلكي الدولة (j)، و عليه فإن دخل المستهلكين الموجودين في البلد (j) من المكونات الأساسية لهذه الدالة. على افتراض أن جميع المستهلكين في البلد المستورد متشابهين و لهم نفس السلوك، فإن الواردات الكلية للبلد (j) ستكون دالة تصاعدية لدخلها الإجمالي، أي الناتج المحلي الإجمالي للبلد (j)، Y_j.

2. المستهلكون في البلد (j) يحبون مختلف الأصناف المنتجة في البلد (i)، و عليه فهم يريدون اقتناءها كلها، فإن طلبهم الكلي سوف يكون متناسب مع عدد الأصناف المنتجة في (i) و بالتالي عدد الشركات الموجودة في (i). عدد الشركات الموجودة في البلد (i) يتناسب إيجابيا مع قيمة الإنتاج في هذا البلد، و عليه يمكن أن نستنتج أن واردات البلد (j) من البلد (i) تتناسب إيجابا مع الناتج المحلي الإجمالي للبلد (i)، Y_i.

3. دالة الطلب يجب أن تشمل أيضا على تأثير الأسعار لمختلف السلع، و لكن في حالة التجارة الدولية، عنصر أساسي في سعر السلع هي تكلفة النقل التي يجب أن يدفعها المستهلك لاقتناء سلعة مصنوعة خارج حدوده السياسية. إذا افترضنا أن نفقات النقل بين دولتين لها علاقة وطيدة بالمسافة التي تفصل بينهما، فإن كل زيادة في المسافة تنقص كثافة المبادلات بين البلدين.

[1] Jean Louis Mucchielli, Thierry Mayer, Opt cit ,page 233-234.

المطلب الثاني: تعريف متغيرات النموذج

يمكن العمل في النموذج الاستقطابي إما بالصادرات، الواردات أو التجارة الكلية، وهي تمثل المتغير التابع المراد شرحه (المفسر)، و قد اختيرت الصادرات في هذه الدراسة. أما المتغيرات المستقلة، أو المفسرة، التي استعملت في النموذج، يمكن تقسيمها إلى نوعين، متغيرات كمية و متغيرات نوعية حسب القيم المأخوذة من طرف هذه المتغيرات.

1. **المتغيرات الكمية:** استعملت عدة متغيرات كمية تفسيرية أو توضيحية لها علاقة وطيدة بالظاهرة المدروسة يمكن سردها كما يلي:

- **المسافة الجغرافية:** يعتبر، عادة، هذا المتغير الخارجي عنصر "للمقاومة" للتجارة بين بلدين، حيث أنه كلما زادت المسافة بين بلدين كلما نقصت المبادلات بينهم، فالمسافة تتناسب عكسا مع دالة الصادرات بين بلدين. المسافة في النموذج هي مسافة بالكيلومترات بين عاصمتي البلدين (من عاصمة البلد المصدر إلى عاصمة البلد المستورد). استمدت المعلومات ذات الصلة من الموقع الالكتروني لوزارة الزراعة الأمريكية (أنظر الملحق رقم 35 المعنون: المسافة بين عواصم الدول العربية).[1]

- **الناتج المحلي الإجمالي:** على عكس المسافة الجغرافية، المذكورة سابقا، الحجم الاقتصادي للبلدين له أثر موجب على التدفقات التجارية بين بلدين، حيث يتوقع أنه كلما "تشابه" بلدين اقتصاديا كلما زادت احتمالات التبادل بينهم. الناتج المحلي الإجمالي هو المتغير التقريبي Proxy للحجم الاقتصادي للبلدين. الناتج المحلي الإجمالي مأخوذ بملايين الدولارات الأمريكية و بالأسعار الجارية (مصدر المعلومات: صندوق النقد العربي).[2]

- **السكان:** عدد سكان البلدين يمكن أن يستعمل في النموذج إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة حيث نستعمل الناتج المحلي الإجمالي و عدد السكان لحساب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.[3]

---

[1] www.crl.ars.usda.gov/cec/java/capitals.htm

[2] أنظر:
- صندوق النقد العربي، الدول العربية مؤشرات اقتصادية 1992-2002، العدد 20، 2003، ص 2.
- صندوق النقد العربي، الدول العربية مؤشرات اقتصادية 1995-2005، العدد 23، 2006، ص 2.

[3] نفس المرجع السابق ص 66.

- **سعر الصرف التقاطعي:** يعبر هذا المتغير عن أسعار الصرف التقاطعية للعملات العربية، و قد أخذنا سعر الصرف بين كل بلدين محل الدراسة.[1]

- **سعر البترول:** تعتبر سبعة دول عربية مصدرة للبترول، على هذا الأساس أدرجنا سعر البترول كمتغير لتفسير التبادلات البينية العربية.

الجدول رقم (37) يلخص لنا مختلف المتغيرات الخارجية الكمية المستعملة في النمذجة.

جدول رقم 37

المتغيرات الكمية المستعملة في نموذج الاستقطاب

اسم المتغير	معنى المتغير	الوحدة المستعملة	المصدر
Dij	المسافة بين عاصمة البلد i و عاصمة البلد j	كم	www.wcrl.ars.usda.gov/cec/java/capitals.htm
Pibi	الناتج المحلي الإجمالي للبلد (i)	ملايين الدولارات الأمريكية	صندوق النقد العربي
Pibj	الناتج المحلي الإجمالي للبلد (j)	ملايين الدولارات الأمريكية	صندوق النقد العربي
Pibit	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للبلد (i)	دولار أمريكي	من إعداد الطالبة
Pibjt	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للبلد (j)	دولار أمريكي	من إعداد الطالبة
Popi	عدد سكان البلد (i)	مليون نسمة	صندوق النقد العربي
Popj	عدد سكان البلد (j)	مليون نسمة	صندوق النقد العربي
Tcij	سعر الصرف التقاطعي بين البلد (i) و البلد (j)	بدون وحدة	صندوق النقد العربي
Poil	سعر البترول	دولار أمريكي	البنك العالمي

[1] أنظر:
- صندوق النقد العربي، أسعار الصرف التقاطعية لعملات الدول العربية، العدد 18، 2003، ص ص 26-153.
- صندوق النقد العربي، أسعار الصرف التقاطعية لعملات الدول العربية، العدد 21، 2006، ص ص 26-153.

2. **المتغيرات النوعية:** استعملت عدة متغيرات نوعية لتحسين النموذج الاستقطابي و هي تعبر عن علاقات بين بلدين لا يمكن قياسها بطريقة كمية و فيما يلي سرد لهذه المتغيرات:

- **الحدود:** هذا المتغير متعلق بوجود حدود بين بلدين اثنين، فإذا كانت هناك حدود بين دولتين (i,j) فإن المتغير يأخذ القيمة 1، و يأخذ القيمة 0 فيما عدا ذلك. و يتوقع أن وجود حدود بين بلدين حافزا للتبادلات التجارية بينهم (أنظر الملحق رقم 36 المعنون: الحدود بين الدول العربية).

- **التاريخ المشترك:** لخصت هذه الحالة في وجود مستعمر مشترك بين بلدين اثنين، فإذا أستعمر بلدين من نفس البلد تكون قيمة هذا المتغير 1، و تكون قيمته 0 فيما عدا ذلك (أنظر الملحق رقم 37 المعنون: المستعمر المشترك بين الدول العربية).

- **المنظمة العالمية للتجارة:** هذا المتغير متعلق بانضمام الدول إلى المنظمة العالمية للتجارة "OMC" أو الجات "GATT" سابقا، فإذا ما كان زوج من الدول منظم إلى المنظمة العالمية للتجارة فإن قيمة هذا المتغير تكون 1، و تكون قيمته 0 فيما عدا ذلك، للمزيد من المعلومات حول هذا المتغير، يرجى العودة للفصل الأول.

- **اتحاد المغرب العربي:** متغير وهمي يأخذ القيمة 1 بين بلدين إذا ما كانا عضوين في إتحاد المغرب العربي، و يأخذ القيمة صفر فيما عدا ذلك. تأسست هذه المنظمة بتاريخ 17 فيفري 1989 بمدينة مراكش بالمغرب، و تتألف من خمس دول و هي: تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب و موريتانيا. يهدف اتحاد المغرب العربي فيما يهدف، إلى تمتين أواصل الأخوة التي تربط الدول الأعضاء و شعوبها بعضها ببعض، و فتح الحدود بين دولها لمنح حرية تنقل الكاملة للأفراد و السلع.

- **مجلس التعاون الخليجي:** متغير وهمي يأخذ القيمة 1 بين بلدين إذا ما كانا عضوين في مجلس التعاون الخليجي، و يأخذ القيمة 0 فيما عدا ذلك. يعتبر مجلس التعاون لدول الخليج منظمة إقليمية تأسست في 25 ماي 1981 بأبوظبي بالإمارات العربية المتحدة. يتكون المجلس من ستة دول و هي السعودية، الإمارات، الكويت، قطر، عمان و البحرين.

- **منظمة الأقطار المصدرة للبترول:** هي منظمة عالمية تأسست عام 1960 ببغداد، و هي تضم ثلاثة عشرة بلد، منها سبعة عربية و هي الكويت، السعودية، العراق، ليبيا، الجزائر، قطر و الإمارات. تعتمد هذه الدول على صادراتها النفطية اعتمادا كبيرا لتحقيق مدخولها. تملك الدول الأعضاء في هذه المنظمة ما يتراوح بين ثلثي و ثلاث أرباع الاحتياطي العالمي المستخلص من النفط.

- **الإسكوا:** هي اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (ESCWA)، تأسست بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ 18 أوت 1973، لتحل محل مكتب الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي في بيروت. (الإسكوا) جزء من الأمانة العامة للأمم المتحدة و واحدة من اللجان الإقليمية الخمس التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي هو الجهاز الأساسي المسئول عن تنسيق الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في منظومة الأمم المتحدة. أعضاء الإسكوا هم: الأردن، الإمارات، البحرين، العراق، عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، مصر، السعودية و اليمن.

الجدول رقم (38) يلخص لنا مختلف المتغيرات الوهمية المستعملة:

جدول رقم 38

المتغيرات الوهمية المستعملة في نموذج الاستقطاب

اسم المتغير	معنى المتغير و قيمته
Hij	– متعلق بوجود حدود بين بلدين اثنين.
Mosij	– متعلق بوجود مستعمر مشترك بين بلدين اثنين.
OMC	– متعلق بانضمام الدول إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC أو GATT سابقا.
UMA	– متعلق بانضمام الدول إلى إتحاد المغرب العربي.
CCG	– متعلق بانضمام الدول إلى مجلس التعاون الخليجي.
OPEP	– متعلق بانضمام الدول إلى منظمة الدول المصدرة للبترول.
ESCWA	– متعلق بانضمام الدول إلى اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا.

طبقا للنظرية الاقتصادية، فالعلاقة بين الصادرات[1] من البلد (i) إلى البلد (j) و المسافة بينهما هي علاقة خطية سالبة (المسافة التي أخذت بعين الاعتبار في هذا البحث هي المسافة بين العاصمتين، و هي المسافة التي تأخذ في مثل هذه الدراسات). يمكن أن نلاحظ هذه العلاقة جليا في الشكل الموالي.

شكل رقم 7

العلاقة العكسية بين الصادرات بين بلدين و المسافة

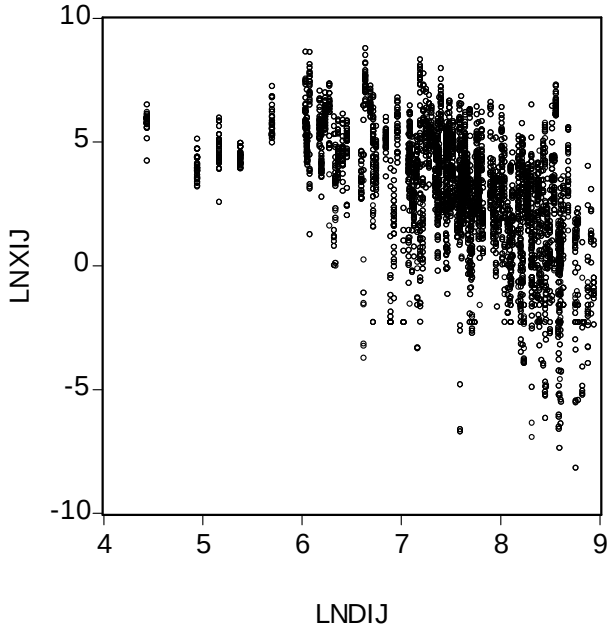

أما العلاقة بين الصادرات من بلد (i) إلى بلد (j) و الناتج المحلي الإجمالي للبلد (i) و للبلد (j) فهي خطية موجبة.

المتغير التابع X_{ij} / المتغير المستقل	lndij	lnpibi	lnpibj	المتغيرات الكمية الأخرى
نوع العلاقة	علاقة خطية عكسية	علاقة خطية موجبة	علاقة خطية موجبة	العلاقة ليست واضحة كل الوضوح

[1] من هنا و صاعدا، عندما نتكلم عن متغير كمي، نعني اللوغاريتم النيبيري لهذا المتغير.

المطلب الثالث: استعمالات النموذج الاستقطابي

يتغير شكل المعادلة الأساسية لنموذج الاستقطاب حسب الغاية و الاستعمال، غير أن المعادلة رقم 3 تبقى هي الأساس. أما عن استعمالات هذا النموذج فهي كثيرة و متنوعة، يمكن أن نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

- اللغة، الديانة، التاريخ المشترك، الحدود المشتركة بين الدول، كلها عوامل تؤثر على المبادلات التجارية، النموذج الاستقطابي يمكننا من معرفة أثر كل عامل من هذه العوامل. إذا أردنا مثلا معرفة أثر اللغة على المبادلات التجارية بين مجموعة من الدول، نعيد صياغة معادلة النموذج الاستقطابي بإضافة متغير وهمي تكون قيمته الواحد إذا كان البلدين يتكلمان نفس اللغة (نتكلم عن اللغة الرسمية أو اللغة المتكلمة من أكثر من 70% من الناس)، و بعد تقدير النموذج، و التأكد من صحته اقتصاديا، قياسيا و إحصائيا، تتكون لدينا فكرة عن أثر اللغة في المبادلات التجارية للدول محل الدراسة. و يمكن القيام بنفس العمل بالنسبة للديانة، التاريخ المشترك و الحدود المشتركة. كما يمكن إدخال أكثر من متغير واحد في المعادلة. الدراسات[1] التي أجريت حول فرنسا تؤكد أن العملاء الأساسيين لفرنسا في مجال التبادل التجاري كلهم دول أوروبية و هي: ألمانيا، بلجيكا، إيطاليا، إسبانيا و بريطانيا. لماذا هذه الدول و ليس غيرها؟ الجواب البديهي و الأول الذي يأتي هو: أن الدول الخمس، جغرافيا، قريبة من فرنسا. أما بلجيكا، فزيادة عن القرب الجغرافي، لها ميزة اللغة المشتركة مع فرنسا حيث تسهل المشاورات للمتعاملين و التجار.

- أثر العملة الموحدة على التجارة بين الدول، حيث أن هذه النقطة بالذات لها الأهمية القصوى لدى الاقتصاديين و آخذي القرار على حد سواء، و قد قام، سنة 2000، الاقتصادي «أندرو روز» «Andrew Rose»[2] بدراسة في هذا الصدد باستعمال النموذج الاستقطابي، حيث أضاف لمعادلة النموذج الاستقطابي متغير وهمي يساوي الواحد لكل زوج من الدول التي أقرت نفس الوحدة، و كانت النتائج أن حجم التجارة للدول التي لها نفس العملة هو ثلاثة أضعاف الدول التي ليس لها عملة موحدة رغم أنها تعادل الدول الأخرى (الدول ذات العملة الموحدة) اقتصاديا. مثل هذا النوع من الدراسات يعطي تقدير دقيق للربح الذي يمكن جنيه عند التجارة مع دول العملة الموحدة و ترك العملة الوطنية.

---

[1] Paul krugman et Maurice Obstfeld, Economie Internationale, édition Pearson, paris, France, 2006, page 15-18.

[2] Rose, A.K, 2000, « One money, one market, the effect of common currencies on trade » economic policy.

– من الاستعمالات العديدة و المتنوعة لنموذج الاستقطاب معرفة أثر الانضمام إلى التكتلات الإقليمية على التبادلات التجارية. حيث أنه أصبح من أهم الخصائص المميزة للاقتصاد العالمي المعاصر تكوين التكتلات الاقتصادية بين مجموعة من الدول التي يتوفر فيها عدد من المقومات المتجانسة، و التي تربطها مصالح اقتصادية مشتركة. الاتحاد الأوروبي، المنظمة العالمية للتجارة، اتحاد المغرب العربي، ....كلها منظمات و تكتلات تضم عدد من الدول و قد تحضا الدول المنخرطة في منظمة ما بامتيازات لا تحضا بهم دول أخرى. لمعرفة التأثير الكمي على الدول المندمجة في منظمة ما على مبادلاتها التجارية، نستعين بنموذج الاستقطاب، و يكون هذا عادة باستعمال المتغيرات الكيفية (الوهمية). إذا أردنا مثلا معرفة أثر الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي في تجارة الدول الأعضاء في هذه المنظمة، نضيف متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا ما كان البلدين (i,j) ينتميان إلى الاتحاد الأوروبي و 0 في ما عدا ذلك. ليكن UE_{ijt} هذا المتغير، يمكن كتابة المعادلة الجديدة لنموذج الاستقطاب كما يلي:

$$\ln X_{ijt} = \alpha + \beta_1 \ln Y_{it} + \beta_2 \ln Y_{jt} + \beta_3 \ln D_{ij} + \beta_4 UE_{ijt} + \varepsilon_{ijt}$$

معامل هذا المتغير β_4 يسمح لنا بحساب الأثر الكمي في تجارة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، حيث أن أسية β_4 (l'exponentiel de β_4)، تعطي لنا، كل شيء ثابت في ما عدا ذلك، الزيادة أو النقصان في التجارة بين بلدين ينتميان إلى الاتحاد الأوروبي، بالنسبة لبلدين لا ينتمي أحدهما أو كلاهما للإتحاد.

المبحث الثاني: تقدير النموذج الاستقطابي

كما سبق و أن ذكرنا في مقدمة هذا الفصل، فإن الغرض الأساسي من هذه النمذجة هو قياس أثر بعض المتغيرات المفسرة للنموذج الاستقطابي قبل و بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، و عليه سوف نقوم بتقدير معالم النموذج على مرحلتين، الأولى قبل إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، أي في وجود الجات، و الثانية بعد إنشائها. بعدها نستعمل اختبار "WALD" لمعرفة ما إذا كان لهذه المتغيرات، أي، المسافة و الحدود نفس التأثير قبل و بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة.

في هذا المبحث سوف نستعمل المعادلة الأساسية في نموذج الاستقطاب بالإضافة إلى متغير الحدود.

بما أننا بصدد دراسة نموذج خطي، سوف نستعمل طريقة المربعات الصغرى العادية (نموذج الانحدار المتعدد). و لكن قبل إعطاء نتائج النمذجة، ارتأينا أن نذكر ببعض الاختبارات التي تعتبر أساسية عند التقييم الإحصائي و القياسي لمعنوية معادلة الانحدار المتعدد المقدرة (باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية).

بافتراض أنه لدينا نموذج قياسي على الشكل التالي:

$$Y = \alpha + \beta_i X_i + \varepsilon \qquad i = 1, k$$

K: يمثل عدد المتغيرات الخارجية.

سوف نقوم بتقديم أهم الاختبارات التي تساعد و تحدد المعنوية الإحصائية و القياسية للنموذج هذا طبعا بعد تقدير المعالم.

أ. **اختبار فيشر:** يهتم هذا الاختبار بالمعنوية الكلية للنموذج أو معادلة الانحدار المتعدد المقدرة، و كذا معنوية معامل التحديد R^2. بمعنى آخر، هل يوجد على الأقل متغير خارجي واحد معنوي، أي أنه يفسر الظاهرة المدروسة. نكون الفرضيات التالية:

- فرضية العدم H_0: $\beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = ... = \beta_i = ... = \beta_K = 0$
- الفرضية البديلة H_1: يوجد على الأقل معامل β_i لا يساوي الصفر

نحسب قيمة F_{cal} و هي معطاة بالمساواة التالية[1]:

$$F_{cal} = \frac{R^2 / k}{(1 - R^2)/(n - k - 1)}$$

[1] Régis Bourbonnais, économétrie cours et exercices corrigés, édition Dunod, Paris, France, 1993, page 71.

حيث:

k: تمثل عدد المتغيرات الخارجية،

n: تمثل عدد المشاهدات،

R^2: معامل التحديد.

ثم نقارن بين إحصائية فيشر المحسوبة و إحصائية فيشر المجدولة $F_{tab} = F(k, n-k-1)$ عند مستوى معنوية معين (5% أو 1%)، و يكون القرار كما يلي:

- إذا كان $F_{cal} \succ F_{tab}$ عند مستوى معنوية معين، نرفض فرضية العدم و بالتالي نقبل الفرضية البديلة و وجود على الأقل معامل واحد من معاملات الانحدار لا يساوي الصفر و أن الانحدار مقبول بصفة عامة. بالإضافة على أن معامل التحديد R^2 يختلف معنويا عن الصفر.
- إذا كان $F_{cal} \prec F_{tab}$ عند مستوى معنوية معين، نقبل فرضية العدم التي تنص على أن كل معادلة الانحدار المقدرة غير معنوية إحصائيا، و كذا أن R^2 غير معنوي إحصائيا $(R^2 \approx 0)$. إضافة على هذا، في هذه الحالة يمكن القول أنه لا وجود لعلاقة خطية بين المتغير المفسر (الداخلي) و المتغيرات المفسرة (الخارجية).

ب. إختبار ستودنت: يقوم هذا الاختبار بدراسة معنوية كل معلم على حدا، و يعتبر من أهم الاختبارات لقبول نموذج ما، و هو يعمل كذلك بفرضيتين فرضية العدم و الفرضية البديلة، الفرضيات معرفة كما يلي:

أ. فرضية العدم $H_0 : \beta_i = 0$

ب. الفرضية البديلة $H_1 : \beta_i \neq 0$

نقوم بحساب إحصائية ستودنت T_{cal} و نقارنها بإحصائية ستودنت المجدولة T_{tab}، عند مستوى معنوية معين، و يكون القرار كما يلي:

أ. قبول فرضية العدم $H_0 : T_{cal} \prec T_{tab}$

ب. قبول الفرضية البديلة $H_1 : T_{cal} \succ T_{tab}$

حيث:

$$T_{calc} = \left| \frac{\hat{\beta}_i}{\hat{\sigma}_{\hat{\beta}i}} \right| \qquad T_{tab} = T_{n-k-1}$$

$\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_i}$: الانحراف المعياري ل $\hat{\beta}_i$

ج. اختبار "دربن واطسن" "Durbin Watson"

يعتبر هذا الاختبار من أهم الاختبارات المستخدمة في اكتشاف الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى على الشكل التالي:

$$\varepsilon_t = \rho \varepsilon_{t-1} + \vartheta_t \qquad \vartheta_t \to N\left(0, \sigma_{\vartheta}^{\,2}\right)$$

لنضع الفرضيات التالية، فرضية العدم H_0 و الفرضية البديلة H_1:

$$H_0 : \rho = 0$$
$$H_1 : \rho \neq 0$$

فرضية العدم H_0 تعني عدم وجود ارتباط ذاتي، الفرضية البديلة H_1 تعني وجود ارتباط ذاتي.

حيث تعطى إحصائية "دربن واطسن" على الشكل الآتي:

$$DW = \frac{\sum_{t=2}^{n} \left(\hat{e}_t - \hat{e}_{t-1}\right)^2}{\sum_{t=1}^{n} \hat{e}_t^{\,2}} \quad (1)$$

حيث:

DW : القيمة المحسوبة للاختبار

$\hat{e}_t$: القيمة المقدرة لحد الخطأ

n : عدد المشاهدات

(1) Régis Bourbonnais, Op.Cit, page 128.

بعد حساب إحصائية "دربن واطسن"، نقارن بينها و بين "دربن واطسن" المجدولة، حيث يقدم الجدول قيمتان d_L و d_U حسب عدد المتغيرات المستعملة في النموذج، و يكون القرار كما يلي:[1]

- $DW \in [0, d_L[$: H_1 محققة، و جود ارتباط ذاتي موجب.
- $DW \in [4,4-d_L[$: H_1 محققة، وجود ارتباط ذاتي سالب.
- $DW \in [4-d_U, d_U[$: H_0 محققة، لا يوجد ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى.
- $DW \in [4-d_L,4-d_U],[d_U,d_L]$:لا يمكن أن نخرج بقرار، تسمى هذه المنطقة بعدم اليقين.

أهم الشروط لإمكانية استعمال اختبار "دربن واطسن" هم:

- حجم العينة يكون أكبر من 15.
- النموذج يحوي على حد ثابت.
- عدم وجود المتغير التابع في النموذج كمتغير متأخر.

يمكن إرجاع ظهور الارتباط الذاتي لعدة أسباب منها:

- إهمال بعض المتغيرات المستقلة من النموذج المراد تقديره،
- الصياغة الرياضية المختارة غير دقيقة أو خاطئة (مثلا النموذج أسي و نقول أنه خطي)،
- عدم دقة البيانات.

المطلب الأول: تقدير النموذج الاستقطابي قبل إنشاء المنظمة العالمية للتجارة

سوف نقوم في هذا المطلب بتقدير النموذج الاستقطابي قبل إنشاء المنظمة العالمية للتجارة مع التقييم الاقتصادي، الإحصائي و القياسي، لغرض معرفة أثر كل من المسافة بين الدول و وجود حدود مشتركة على التبادلات العربية البينية.

[1] فروخي جمال، نظرية الاقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى، 1992، ص 32.

الفرع الأول: تقدير النموذج

المرحلة الأولى هي مرحلة ما قبل المنظمة العالمية للتجارة، أي مرحلة الجات، و هي تضم أربعة (4) سنوات من 1991 إلى 1994. و بعد التقدير باستعمال الحبكة الإعلامية "Eviews" ، تحصلنا على النتائج التالية:

$$LnX_{ij} = -2,63 - 1,58LnD_{ij} + 0,42H_{ij} + 0,63LnPib_i + 0,56LnPib_j$$

المتغير	المعامل	الانحراف المعياري	إحصائية ستودنت
الحد الثابت	2.63-	1.11	2.36-
LnD_{ij}	1.58-	0.09	17.77-
H_{ij}	0.42	0.20	2.07
$LnPib_i$	0.63	0.06	9.78
$LnPib_j$	0.56	0.06	8.87

N	DW	F_{CAL}	R^2
957	1.726	372.25	0.61

حيث:

- R^2: معامل التحديد
- **DW**: إحصائية "دربن واطسن" "Durbin Watson"
- **N**: عدد المشاهدات

الفرع الثاني: التقييم الاقتصادي

النموذج مقبول اقتصاديا حيث نلاحظ العلاقة العكسية بين الصادرات و المسافة، و هي العلاقة الأساسية في النموذج. كما نرى العلاقة الايجابية مع الناتج المحلي الإجمالي للبلدين. أما عن متغير الحدود فهناك كذلك علاقة موجبة بين وجود حدود بين بلدين و الصادرات البينية.

بما أننا في نموذج لوغاريتمي، فإن معاملات المتغيرات الكمية عبارة عن مرونات التي يمكن أن نعلق عنها كما يلي:

- **المسافة:** معامل المسافة في النموذج المقدر يساوي −1.58، هذا معناه أنه إذا المسافة زادت ب 1% فإن الصادرات من البلد (i) إلى البلد (j) سوف تنقص ب 1.58%.

- **الناتج المحلي الإجمالي للبلد المصدر:** معامله في النموذج يقدر ب 0.63، و هو يعني اقتصاديا أنه إذا ما زاد الناتج المحلي الإجمالي للبلد المصدر ب 10% فإن الصادرات من البلد (i) إلى البلد (j) سوف تزيد ب 6.3%.

- **الناتج المحلي الإجمالي للبلد المستورد:** معامله في النموذج يقدر ب 0.56، و هو يعني اقتصاديا أنه إذا ما زاد الناتج المحلي الإجمالي للبلد المستورد ب 10% فإن الصادرات من البلد (i) إلى البلد (j) سوف تزيد ب 5.6%.

- **الحدود:** يعتبر هذا المتغير متغير وهمي، و عليه فقد أدخل في النموذج بقيمتين و هما 0 و 1، و لم نستعمل اللوغريتم لهذه القيم. و لهذا فمعامله لا يعبر عن مرونة كما هو الحال في المتغيرات الكمية. أما عن دلالته الاقتصادية، فمعامل الحدود هو 0.42 و هذا معناه أن الصادرات بين الدول التي لها حدود مشتركة سوف تكون 1.52 مرة أكبر منه من الدول التي ليس لها حدود مشتركة.

الفرع الثالث: التقييم الإحصائي و القياسي

نبدأ التقييم بالمعنوية الكلية للنموذج، و هذا باستعمال إحصائية فيشر Fisher حيث نلاحظ أن إحصائية فيشر المحسوبة F_{cal} أكبر من إحصائية فيشر المجدولة F_{tab} و عليه نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة، التي تقول أنه يوجد، على الأقل، معامل واحد من المعاملات المقدرة يختلف عن الصفر. النتيجة، نقبل المعنوية الكلية للنموذج المقدر و بأن معامل التحديد مختلف عن الصفر و هذا عند مستوى ثقة 99%.

$$\alpha = 1\% \qquad F_{cal} = 372.25 \succ F_{tab}(4,\infty) = 3.32$$

أما عن معنوية كل معلمة على حدا، نستعين بإحصائية (ستودنت)، نلاحظ حسب هذه الإحصائية أن جل المعالم معنوية عند مستوى معنوية 1% ، ما عدا الحد الثابت و معامل الحدود حيث، أن هذه المعالم معنوية عند مستوى 5%. نذكر أن إحصائية ستودنت المجدولة، عند مستوى ثقة 95% تقدر ب 1.96، أما عند مستوى ثقة 99% فهي تعادل 2.57. النموذج يفسر 61% من التغيرات الحاصلة في الصادرات البينية.

إحصائية "Durbin Watson" تساوي 1.726 و هي تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي و أن الصيغة الرياضية المختارة حسنة. يمكن القول إذن أن النموذج مقبول اقتصاديا، إحصائيا و قياسيا.

المطلب الثاني: تقدير النموذج الاستقطابي بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة

بعد تقدير النموذج قبل إنشاء المنظمة العالمية للتجارة و ملاحظتنا لمدى تأثير المسافة و الحدود على التبادل التجاري للدول العربية فيما بينها، سوف نقوم بنفس التمرين و لكن، هذه المرة، بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة.

الفرع الأول: تقدير النموذج

المرحلة الثانية تضم 10 سنوات، من سنة 1995 إلى سنة 2005، و قد تحصلنا على النموذج المقدر التالي:

$$LnX_{ij} = -1{,}90 - 1{,}21LnD_{ij} + 0{,}41H_{ij} + 0{,}71LnPib_i + 0{,}69LnPib_j$$

المتغير	المعامل	الانحراف المعياري	إحصائية ستودنت
الحد الثابت	-1.90	0.52	-3.63
LnD_{ij}	-1.21	0.04	-31.21
H_{ij}	0.41	0.09	4.54
$LnPib_i$	0.71	0.03	25.38
$LnPib_j$	0.69	0.03	24.95

R^2	F_{CAL}	DW	N
0.64	1303.11	1.786	2937

الفرع الثاني: التقييم الاقتصادي

النموذج المتحصل عليه في المرحلة الثانية، مثله مثل النموذج السابق، مقبول اقتصاديا و هذا بدلالة الإشارة السالبة لمعامل المسافة الذي يبين العلاقة العكسية بين الصادرات البينية و المسافة، أما الملاحظة الثانية تتعلق بإشارة معاملات الناتج المحلي الإجمالي للبلدين، حيث نجدهما موجبين و هذا دلالة للعلاقة الموجبة بين الصادرات من البلد (i) إلى البلد (j) و كذا الناتج المحلي الإجمالي للبلد المصدر (i) و الناتج المحلي الإجمالي للبلد المستورد (j)، أما متغير الحدود فهناك كذلك علاقة موجبة بين وجود حدود بين بلدين و الصادرات البينية.

و عن تأثير كل متغير خارجي في النموذج، يمكن أن نعلق كما يلي:

- **المسافة:** معامل المسافة في النموذج المقدر يعادل −1.21، هذا معناه أنه إذا المسافة زادت ب 1% فإن الصادرات من البلد (i) إلى البلد (j) سوف تنقص ب 1.21%.
- **الناتج المحلي الإجمالي للبلد المصدر:** معامله في النموذج يقدر ب 0.71، و هو يعني اقتصاديا أنه إذا ما زاد الناتج المحلي الإجمالي للبلد المصدر ب 10% فإن الصادرات من البلد (i) إلى البلد (j) سوف تزيد ب 7.1%.
- **الناتج المحلي الإجمالي للبلد المستورد:** معامله في النموذج يقدر ب 0.69، و هو يعني اقتصاديا أنه إذا ما زاد الناتج المحلي الإجمالي للبلد المستورد ب 10% فإن الصادرات من البلد (i) إلى البلد (j) سوف تزيد ب كمية قدرها 6.9%.
- **الحدود:** معامل متغير الحدود في النموذج الاستقطابي للمرحلة الثانية يقدر ب 0.41 و هو يعني أن لكل زوج من الدول التي لها حدود مشتركة فإن الصادرات بينهما تكون 1.50 أكبر منه من الدول التي ليس لها حدود مشتركة.

الفرع الثالث: التقييم الإحصائي و القياسي

نلاحظ حسب إحصائية "ستودنت" Student أن جل المعالم معنوية عند درجة 1%، حيث أن إحصائية ستودنت المحسوبة لكل المعالم و كذا الحد الثابت أكبر من إحصائية ستودنت المجدولة (بالقيمة المطلقة) . أما إحصائية Fisher فهي معنوية و تدل على أن الانحدار مقبول و بأن معامل التحديد مختلف عن الصفر (الكمية المفسرة بالنموذج تختلف عن الصفر) و هذا عند مستوى معنوية 1% أو مستوى ثقة 99%. أما عن الظاهرة المدروسة فهي مفسرة بقيمة قدرها 64 %.

إحصائية Durbin Watson تساوي 1.786 و هي تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي.

المبحث الثالث: أثر المسافة و الحدود على الصادرات العربية البينية

للقيام بهذه النقطة سوف نستعمل إحصائية wald "wald test" و هذا باستعمال النموذج الكلي المجمع "Modèle empilé" للفترتين محل الدراسة ألا و هي 1991-1994، 1995-2005. يكتب النموذج الكلي المجمع على الشكل التالي:

$$Y_t = X_t \alpha_t + \mu_t$$

حيث أن t = 1 و 2 و هي تمثل عدد النماذج (أو المراحل) المستعملة.

و عليه يمكن كتابة ما يلي:

$$\begin{bmatrix} Y_{1991-1994} \\ Y_{1995-2005} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} X_{1991-1994} & 0 \\ 0 & X_{1995-2005} \end{bmatrix} * \begin{bmatrix} \beta_{1991-1994} \\ \beta_{1995-2005} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \mu_{1991-1994} \\ \mu_{1995-2005} \end{bmatrix}$$

بعد تقدير النموذج بطريقة مجمعة، نتحصل طبعا على نفس النتائج المتحصل عليها في المبحث الثاني. للتذكير فإن النموذج المقدر قبل إنشاء المنظمة العالمية للتجارة كان كالتالي:

$$LnX_{ij} = -2{,}63 - 1{,}58 LnD_{ij} + 0{,}42 H_{ij} + 0{,}63 LnPib_i + 0{,}56 LnPib_j$$

أما النموذج المتحصل عليه بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة فقد كان:

$$LnX_{ij} = -1{,}90 - 1{,}21 LnD_{ij} + 0{,}41 H_{ij} + 0{,}71 LnPib_i + 0{,}69 LnPib_j$$

نلاحظ أنه قبل إنشاء المنظمة العالمية للتجارة أن معامل المسافة قدر ب -1.58 و أن هذا المعامل قدر ب -1.21 بعد إنشاءها. السؤال المطروح هل فعلا هنالك فرق في التأثير قبل و بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة؟ السؤال الثاني متعلق بأثر الحدود على الصادرات البينية، نلاحظ أنه قبل 1995، تاريخ إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، كان معامل الحدود المقدر يساوي 0.42+ و قد إنخفض إلى 0.41+ بعد ذلك. فهل هذا الانخفاض له معنوية. هذا ما سوف نحاول الإجابة عليه بالنسبة للمسافة و الحدود.

قمنا باستعمال اختبار "والد" "wald test"[1]. هذا الاختبار يستعمل عادة من أجل اختبار عدة قيود خطية و ليكن عددها J ، نكون إذن فرضيتين، فرضية العدم H_0 و الفرضية البديلة H_1. بمعنى آخر فهو يحدد هل الفرق بين $R\hat{\beta}$ و q يساوي الصفر معنويا.

$$H_0 : R\beta = q$$
$$H_1 : R\beta \neq q$$

$$F = \frac{(R\hat{\beta} - q)'\left[R(X'X)^{-1}R'\right]^{-1}(R\hat{\beta} - q)/j}{e'e/(N-K)} \rightarrow F(j, N-K)$$

للقيام بهذا الاختبار نستعمل النموذج الحر المقدر حيث:

R : مصفوفة (j,k)*

q : شعاع القيود(j)

$\hat{\beta}$: شعاع المعلمات المقدر للنموذج الحر

$e'e/n-k$: عبارة عن تباين الخطأ للنموذج الحر

K : عدد المتغيرات

N : عدد المشاهدات

يكون أخذ القرار كما يلي:

- إذا كان $F_{cal} \succ F_{tab}$ عند مستوى معنوية معين، نرفض فرضية العدم H_0.
- إذا كان $F_{cal} \prec F_{tab}$ عند مستوى معنوية معين، نقبل فرضية العدم H_0.

[1] Isabelle Cadoret et autres, Econométrie appliquée, édition de boeck, Belgique, 2004, page 125-130

* نكون هذه المصفوفة من مختلف القيود.

لنعد الآن إلى تطبيق هذا الاختبار فيما يخص المسافة و الحدود. حيث نريد معرفة ما إذا كان تأثير المسافة و الحدود هو نفسه قبل و بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، حيث قمنا بطرح الفرضيات التالية:

$$H_0 : LnD_{ij}(1991-1994) = LnD_{ij}(1995-2005), H_{ij}(1991-1994) = H_{ij}(1995-2005)$$
$$H_1 : LnD_{ij}(1991-1994) \neq LnD_{ij}(1995-2005), H_{ij}(1991-1994) \neq H_{ij}((1995-2005)$$

حيث أن:

- H_0 : فرضية العدم
- H_1 : الفرضية البديلة
- $LnD_{ij}(1991-1994), LnD_{ij}(1995-2005)$: هي المعلمات المقدرة للمسافة بين بلدين على التوالي للفترتين ما قبل و ما بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة.
- $H_{ij}(1991-1994), H_{ij}(1995-2005)$: هي المعلمات المقدرة للحدود بين بلدين على التوالي للفترتين ما قبل و ما بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة.

و بعد اختبارنا لهذه الفرضيات، دائما باستعمال الحبكة الإعلامية "Eviews"، تحصلنا على النتائج التالية:

Wald Test:				
Equation: EMPILE				
Null Hypothesis:	$LnD_{ij}(1991-1994) = LnD_{ij}(1995-2005)$			
	$H_{ij}(1991-1994) = H_{ij}(1995-2005)$			
F-statistic	7.778906		Probability	0.000425
Chi-square	15.55781		Probability	0.000418

$F_{TAB}(2,\infty)$		F_{CAL}
P=0.05	P=0.01	
2.99	4.60	7.77

بما أن $F_{cal} \succ F_{tab}$، عند مستوى معنوية 1% إذن نقبل الفرضية البديلة، و بالتالي نقبل أن هناك فرق في التأثير للمسافة و الحدود معا قبل و بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، و هذا بمستوى ثقة 99%.

سوف ندرس فيما يلي كل معلم على حدى لنرى هل التغيير جاء من متغير المسافة أو من متغير الحدود أو من الاثنين معا.

المطلب الأول: أثر المسافة

لنبدأ بمتغير المسافة، حيث نطرح دائما فرضيتين، فرضية العدم و الفرضية البديلة. الفرضية الأولى تقول أن أثر المسافة لم يتغير في النموذجين، و الفرضية الثانية أن أثر المسافة قد تغير بالنقصان.

$$H_0 : LnD_{ij}(1991-1994) = LnD_{ij}(1995-2005)$$
$$H_1 : LnD_{IJ}(1991-1994) \neq LnD_{ij}(1995-2005)$$

و تحصلنا على النتائج التالية:

Wald Test:				
Equation: EMPiLE				
Null Hypothesis:	$LnD_{ij}(1991-1994) = LnD_{ij}(1995-2005)$			
F-statistic	11.76969		Probability	0.000608
Chi-square	11.76969		Probability	0.000602

$F_{TAB}(1,\infty)$		F_{CAL}
P=0.05	P=0.01	
3.84	6.64	11.76

نجد أن $F_{cal} \succ F_{tab}$ تحت مستوى معنوية 1%، و عليه نقبل الفرضية البديلة، و بالتالي فإن تأثير المسافة قبل و بعد 1995 يختلف. معامل المسافة قبل 1995 كان يقدر ب −1.58 و أصبح يقدر ب −1.21 بعد إنشاءها، نلاحظ إنخفاض في تأثير المسافة ب 23.41%.

المطلب الثاني: أثر الحدود

بعد أن تحققنا إحصائيا من تغير أثر المسافة قبل و بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، سوف نقوم بنفس التمرين بالنسبة للحدود، و هذا بوضع الفرضيات التالية:

$$H_0 : H_{ij}(1991-1994) = H_{ij}(1995-2005)$$
$$H_1 : H_{ij}(1991-1994) \neq H_{ij}(1995-2005)$$

و بعد قيامنا باختبار هذه الفرضيات تحصلنا على النتائج التالية:

Wald Test:				
Equation: EMPILE				
Null Hypothesis:	$H_{ij}(1991-1994)=H_{ij}(1995-2005)$			
F-statistic	0.089047		Probability	0.765408
Chi-square	0.089047		Probability	0.765392

$F_{TAB}(1,\infty)$		F_{CAL}
P=0.05	P=0.01	
3.84	6.64	0.089

في هذه الحالة، $F_{cal} \prec F_{tab}$ بكثير، و عليه نقبل فرضية العدم و أنه لا فرق في تأثير الحدود قبل و بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة. أي أن أثر الحدود على الصادرات العربية البينية لم يتغير قبل و بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة (الجات و المنظمة العالمية للتجارة لهم نفس التأثير).

المبحث الرابع: أثر بعض المنظمات على الصادرات العربية البينية

لقد قمنا في المبحث الثاني من هذا الفصل بتقدير النموذج الاستقطابي و لكن بصيغته المختصرة، أو ما سميناه بقلب المعادلة الاستقطابية. في هذا المبحث ارتأينا، أن ندرس أثر بعض المنظمات على الصادرات البينية العربية، و قد إخترنا للذكر فقط لا للحصر:

- المنظمة العالمية للتجارة.
- إتحاد المغرب العربي.
- مجلس التعاون الخليجي.
- منظمة الدول المصدرة للبترول.
- اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا.

المطلب الأول: تقدير النموذج الاستقطابي للفترة الكلية

قمنا بتقدير النموذج للفترة الكلية، حيث أدرجت المتغيرات المتعلقة بمختلف المنظمات المراد قياس أثرها، و كانت النتيجة كما يلي:

$$LnX_{ij} = -6{,}04 - 1{,}00LnD_{ij} + 0{,}55H_{ij} + 0{,}83LnPib_i + 0{,}79LnPib_j + 0{,}26Mos_{ij} + O{,}55CCG - 1{,}64OPEP + 0{,}45UMA + 0{,}44ESCWA$$

المتغير	المعامل	الإنحراف المعياري	إحصائية ستودنت
الحد الثابت	-6.04	0.58	-10.37
LnD_{ij}	-1.00	0.05	-19.05
H_{ij}	0.55	0.09	6.21
$LnPib_i$	0.83	0.03	32.07
$LnPib_j$	0.79	0.03	30.96
Mos_{ij}	0.26	0.06	4.24
CCG	0.55	0.11	5.14
$OPEP$	-1.64	0.09	-16.66
UMA	0.45	0.12	3.69
$ESCWA$	0.44	0.07	5.72

R^2	F_{CAL}	DW	N
0.678	908.67	1.757	3894

في هذه المعادلة الموسعة للنموذج الاستقطابي، أضفنا خمس متغيرات وهمية، أربعة منها متعلقة بمنظمات دولية و الخامسة متعلقة بالدول التي لها مستعمر قديم مشترك. نلاحظ غياب المنظمة العالمية للتجارة و السبب راجع لعدم معنويتها في أي نموذج أدرجت فيه.

المطلب الثاني: التقييم الاقتصادي

التحليل الاقتصادي لهذه المعادلة الاستقطابية بالنسبة للمتغيرات الكمية هو نفس التحليل الذي قمنا به في المبحث الثاني، و هو إشارة المعاملات المقدرة، و لنبدأ بإشارة معامل المسافة، حيث نرى أن إشارته سالبة و هذا يتماشى مع النظرية الاقتصادية التي تقول أن هناك علاقة عكسية بين المبادلات التجارية بين بلدين و المسافة التي تفصل بينهما. نفس الشيء بالنسبة لإشارة معامل الناتج المحلي للبلد (i) فهي تتماشى و النظرية الاقتصادية إذ أنها موجبة و هذا يدل على العلاقة الإيجابية الموجودة بين الناتج المحلي الإجمالي للبلد المصدر و كمية الصادرات من البلد (i) إلى البلد (j)، و يمكن أن نقوم بنفس التعليق بالنسبة للناتج المحلي للبلد (j). أما عن التفسير فإذا ما فسرنا معامل الناتج المحلي الاجمالي للبلد المصدر في المعادلة فهو يقدر ب 0.83، هذا يعني أنه إذا ما زاد الناتج المحلي الاجمالي للبلد المصدر ب 10% فإن الصادرات البينية سوف تزيد ب 8.3%. أما معامل الناتج المحلي الإجمالي للبلد المستورد فهو يقدر ب 0.79، هذا معناه أنه إذا ما زاد الناتج المحلي الإجمالي للبلد المستورد ب 10% فإن الصادرات البينية سوف تزيد ب 7.9%. بالنسبة لمعامل المسافة فهو يساوي −1.00، هذا معناه أنه إذا المسافة زادت ب 1% فإن الصادرات من البلد (i) إلى البلد (j) سوف تنقص ب 1%.

أما في ما يخص المتغيرات النوعية و أثرها في المعادلة الاستقطابية، يمكن التعليق كما يلي:

- **مجلس التعاون الخليجي:** معامله في المعادلة يساوي 0.55، معناه إذا ما كان بلدين ينتميان إلى مجلس التعاون الخليجي، فإن الصادرات البينية بينهما سوف تكون 1.74 مرة أكبر منه من دولتان لا تنتميان إلى هذه المنظمة.

- **منظمة الدول المصدرة للبترول:** معاملها في المعادلة هو −1.64، يعني أنه إذا بلدين ينتميان إلى هذه المنظمة، فإن الصادرات البينية بينهما سوف تكون 0.19 مرة أصغر منه من دولتان لا تنتميان إلى هذه المنظمة.

- **إتحاد المغرب العربي:** معامله في المعادلة الاستقطابية يعادل 0.45، و هذا معناه أن الصادرات البينية بين دول المغرب العربي تكون 1.58 مرة أكبر منه من الدول التي لا تنتمي إلى المغرب العربي.

- **اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا:** معاملها في المعادلة 0.44، و عليه فالصادرات البينية بين الدول المنظمة في اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا تكون 1.55 مرة من الدول التي لا تنتمي إلى هذه المنظمة.

للذكر فقط فإن هذه الزيادات تكون مع بقاء كل العوامل الأخرى ثابتة.

أما عن المنظمة العالمية للتجارة (الجات قبل 1995)، فلم تدرج في النموذج لعدم معنويتها الإحصائية، و هذا معناه أنه إحصائيا المنظمة العالمية للتجارة لا تأثر على الصادرات العربية البينية.

المطلب الثالث: التقييم الإحصائي و القياسي

نلاحظ حسب إحصائية "Student" أن جل المعالم معنوية عند درجة 1% (أو بمستوى ثقة 99%)، حيث أن إحصائية ستودنت المحسوبة لكل المعالم و كذا الحد الثابت أكبر من احصائية ستودنت المجدولة. أما إحصائية Fisher فهي معنوية و تدل على أن الانحدار مقبول و بأن معامل التحديد مختلف عن الصفر (الكمية المفسرة بالنموذج تختلف عن الصفر) و هذا عند مستوى معنوية 1%. لدينا، حسب النموذج المقدر، 67.8% من التغيرات الحاصلة في الصادرات البينية العربية مشروحة في النموذج.

إحصائية "Durbin Watson" تساوي 1.757 و هي تشير إلى عدم وجود إرتباط ذاتي، و عليه النموذج الكلي مقبول إحصائيا و قياسيا.

خلاصة الفصل الثالث:

حاولنا في هذا الفصل القيام بدراسة قياسية للصادرات العربية البينية بصدد معرفة مدى تأثرها بالعولمة و قد استعملنا لهذا الغرض النموذج الاستقطابي حيث:

- أعطانا أثر المسافة و الحدود على الصادرات العربية البينية، قبل و بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة.

- ثم استعملنا اختبار "والد" "wald test" للتحقق المعنوي ما إذا كان هناك فرق في التأثير للمسافة و الحدود قبل و بعد 1995، و النتيجة كانت أن أثر المسافة قد تغير بالنقصان و أنه لا فرق في أثر الحدود.

- استعمل النموذج الاستقطابي في معرفة أثر بعض المنظمات الاقتصادية على الصادرات العربية البينية، و كانت النتيجة أن المنظمات التالية: مجلس التعاون الخليجي، إتحاد المغرب العربي و اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا لهم تأثير موجب على الصادرات العربية البينية، أما منظمة الدول المصدرة للبترول فكانت نتيجة النموذج أن هذا المتغير له تأثير سالب على التبادلات.

- فيما يخص متغير المستعمر المشترك، معامله في النموذج الموسع هو 0.26 و هذا معناه أن، إذا أبقينا كل العوامل ثابتة، فإذا بلدين كانا لهما نفس المستعمر سوف يتبادلون 1.24 مرة أكثر منه من بلدين ليس لهم مستعمر مشترك.

- أما المنظمة العالمية للتجارة فقد تبين من الدراسة القياسية أن لا تأثير لها علي الصادرات العربية البينية.

فيما يخص المتغيرات الأخرى التي قدمت كمتغيرات مفسرة للصادرات البينية و لم تظهر في أي نموذج فإن السبب راجع لعدم معنويتها الإحصائية أو الاقتصادية.

الخاتمة

الخاتمة

إن ظاهرة العولمة ظاهرة مركبة، حيث أصبحت نظام عالمي بأكمله غازيا كل المجالات الحيوية من سياسة و ثقافة و إعلام و اتصالات متجاوزة بذلك الدائرة الاقتصادية التي برزت و اشتهرت بها. و لكن تبقى العولمة الاقتصادية من أهم مظاهر العولمة "الملموسة" و هي التي أصبحت تسير "العولمات" الأخرى، فالاقتصاد يؤثر على السياسة، الثقافة الحياة الاجتماعية،... بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. هته العولمة الاقتصادية التي يقودها المثلث الشهير: المنظمة العالمية للتجارة، صندوق النقد الدولي و البنك العالمي دون أن ننسى المؤسسات المتعددة الجنسيات و التكتلات الاقتصادية التي تزداد قوة و نفوذا يوما بعد يوم.

في هذه الدراسة، حاولنا إلقاء الضوء عن العولمة و انعكاساتها على الاقتصاديات العربية: التجارة الخارجية العربية، و بعد دراسة نظرية تحليلية، إحصائية و قياسية تحصلنا على النتائج التالية:

1. العولمة حالة واقعية و العيش بتجاهلها من الأخطاء التي قد تولد أضرار أكبر من التي تولدها العولمة ذاتها، و الاستفادة و الضرر فيها موجودان على حد سواء،

2. الدول العربية دول غير متجانسة، حيث أنه نجد تفاوت كبير في ثرواتها، مساحاتها، عدد سكانها و قد لاحظنا هذا عند طرحنا لبعض خصائص الدول العربية و للتجارة الخارجية العربية،

3. بصفة عامة و لمجمل الدول العربية فإن التجارة الخارجية العربية في تزايد و معدلات النمو السنوية موجبة. غير أنها رهينة سعر النفط حيث لاحظنا العلاقة الوطيدة بين الصادرات العربية و سعر النفط،

4. الهيكل السلعي للتجارة الخارجية العربية في استقرار في العشرية ما بين 1992 و 2002، و هو بالنسبة للصادرات تطغوا عليه النسبة الكبيرة للوقود المعدنية، و النسبة الصغيرة في تصدير الأغذية و المشروبات، و المنتجات المصنعة، أما فيما

يخص الواردات، نجد في بداية القائمة الآلات و معدات النقل، المصنوعات والأغذية و المشروبات،

5. هناك انفتاح جغرافي للسوق العربية نحو بلدان و اتجاهات و أقاليم جديدة غير الاتجاهات التقليدية، حيث أن نسبة الصادرات نحو بقية دول العالم في ارتفاع، و يبقى أكبر شريك في مجال صادرات الدول العربية الاتحاد الأوروبي متبوع باليابان فالولايات المتحدة الأمريكية. أما فيما يخص الواردات، أكبر شريك هو الاتحاد الأوروبي متبوع بالولايات المتحدة الأمريكية فاليابان،

6. نسبة إجمالي التجارة البينية لإجمالي التجارة الخارجية منذ سنة 1986 ضعيفة و هي لم تتغير كثيرا، حيث تمثل حوالي العشر (10/1) من إجمالي التجارة الخارجية العربية،

7. معدل نسبة التجارة الخارجية العربية بالنسبة للتجارة العالمية، من سنة 1986 إلى سنة 2003، يقدر بحوالي 3.10%. و قد قدرت أقصى نسبة في هذه الفترة ب 3.76%عام 1986 و أدناها تحققت عام 1995 و كانت تقدر ب 2.66%. و يلاحظ أن نسبة الصادرات العربية بالنسبة للصادرات العالمية في ارتفاع متواضع، و هي أكبر بقليل من نسبة الواردات العربية بالنسبة للواردات العالمية التي هي في انخفاض طفيف،

8. الميزان التجاري للدول العربية بصفة عامة موجب، و هو يسجل فائضا منذ سنة 1999، و إذا عدنا إلى الميزان التجاري لكل دولة نجد أن السعودية سجلت فائضا في ميزانها التجاري من سنة 1986 إلى سنة 2003 رغم أنها ليست عضو في المنظمة العالمية للتجارة، أما مصر، فقد سجلت عجزا، طيلة الفترة المذكورة سابقا، رغم عضويتها في المنظمة العالمية للتجارة و في الجات من قبل ذلك (منذ 1970)،

9. درجة الانفتاح الاقتصادي للدول العربية على العالم الخارجي يختلف من دولة إلى أخرى، و لكن بصفة عامة فإن درجة انفتاح إجمالي الدول العربية تعتبر ضعيفة، إذا ما قورنت بدول الأخرى. غير أن مؤشر القدرة على التصدير سجل ارتفاع طفيف في السنوات الأخيرة، و هو يتفاوت تفاوتا كبيرا من دولة إلى أخرى،

10. الدراسة القياسية للصادرات العربية بينت أن الصادرات العربية البينية مفسرة أساسا بالمسافة بين بلدين، الناتج المحلي الإجمالي للبلد المصدر، الناتج المحلي للبلد المستورد و متغير الحدود،

11. نفس الدراسة القياسية بينت أنه لا أثر للمنظمة العالمية للتجارة على الصادرات العربية البينية،

12. أثر المسافة على الصادرات العربية البينية قبل و بعد 1995، سنة توظيف المنظمة العالمية للتجارة، تغير بالانخفاض،

13. أثر الحدود قبل و بعد، قيام المنظمة العالمية للتجارة، حسب الدراسة القياسية التي قمنا بها، لم يتغير، و عليه يبقى الجوار من المحددات الأساسية في التجارة العربية البينية.

التوصيات

توصيات عديدة يمكن أن تعطى للقيام بالتجارة الخارجية العربية في ظل كل ما نعيشه من تطورات التي تدخل تحت مظلة تسمي بالعولمة، و لكن حاولنا اختيار منها، تلك التي، نظن أن تطبيقها ممكن على أرض الواقع:

1. الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، التي أصبحت المؤسسة التي تتحكم في جل القوانين و الإجراءات الخاصة بتطوير و خاصة تسهيل التجارة الخارجية، لكي تتمكن الدول العربية من تنمية صادراتها و تقوية قدرتها على اختراق الأسواق الخارجية،

2. إنشاء مؤسسات عربية مشتركة بغرض زيادة مستوى الاستثمارات البينية، و الاحتكاك بالشركات المتعددة الجنسيات كعلاقة شراكه لا تبعية، مع محاولة استغلال هذه الشركات للتعلم و التحكم في التكنولوجيا و التقنيات الحديثة،

3. العناية و التركيز على التجارة البينية و محاولة الاستفادة من ميزة تشابه الأذواق بين الشعوب العربية لتكثيف و تنويع التجارة البينية،

4. الاهتمام بالزراعة و استصلاح الأراضي، حيث أنه يتوفر لدى العديد من الدول العربية إمكانية توفير منتجات غذائية ضرورية لإشباع الحاجيات الأساسية لسكانها و لسكان الدول المجاورة، بدلا من صرف الملايين في استيرادها،

5. محاولة التحكم و رفع مستوى المجال الصناعي الذي تحسنه كل بلد، لأننا لسنا في عصر الكمية و حسب بل الكيفية كذلك. مثال على ذلك صناعة النسيج و الملابس،

6. تعزيز، إحياء و تطبيق على أرض الواقع الاتفاقيات التجارية العربية بغرض إزالة العقبات التي تعوق التعاون الاقتصادي العربي في ظل الأوضاع الدولية الراهنة.

آفاق البحث:

لقد حاولنا في دراستنا هذه إعطاء لمحة بسيطة عن الأوضاع التجارية العربية في ظل العولمة، و هذا بالتطرق إلى التجارة الخارجية العربية بالوسائل الكمية و النوعية. الدراسة القياسية حصرت في دراسة الصادرات البينية العربية. غير أنه يمكن أن نتطرق إلى موضوع التجارة الخارجية من وجهات أخرى عدة منها التجارة بين الدول العربية و الدول المتطورة، دراسة الدول العربية باتخاذ كل منطقة جغرافية على حدى (دراسة دول المغرب العربي مع الدول الأجنبية الأكثر تعاملا معها، دراسة دول المشرق العربي مع الدول الأكثر تعاملا معها، و هكذا) و هذا دائما باستعمال النموذج الإستقطابي. الدراسة يمكن أن تهتم كذلك بكل بلد منعزل بأخذ بعين الاعتبار معاملاته التجارية مع دول العالم، بهذه الطريقة يمكن أن ندرس أثر العديد من المتغيرات (اللغة، الحدود، .....) على المبادلات التجارية الدولية.

الملاحق

ملحق رقم 1: إجمالي التجارة الخارجية
للدول العربية 1986-2003

الوحدة: ملايير الدولارات الأمريكية

الدولة	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	المجموع
الأردن	3,19	3,63	3,82	3,23	3,53	3,78	4,25	4,66	4,58	5,15	5,78	5,38	5,03	5,50	6,50	7,16	7,85	8,42	**91,44**
الإمارات	18,81	20,42	21,78	26,04	33,46	37,31	40,14	40,77	42,56	45,07	50,33	74,50	66,42	68,19	84,84	86,07	91,30	111,56	**959,58**
البحرين	4,75	5,10	5,13	5,85	7,55	6,21	6,52	6,69	7,21	7,88	8,69	8,41	7,68	8,64	11,03	10,37	11,01	12,15	**140,87**
تونس	4,58	4,97	6,09	7,55	9,68	9,61	10,50	10,02	11,21	13,82	13,27	14,49	13,82	13,33	14,39	16,18	17,89	20,32	**211,72**
الجزائر	16,66	15,65	15,55	18,14	20,70	19,47	19,78	18,86	18,16	20,14	22,33	22,51	19,04	21,03	30,29	29,00	31,00	38,27	**396,58**
السعودية	39,30	42,71	45,52	49,54	68,50	76,89	83,56	70,56	65,93	77,45	88,46	89,32	79,92	78,65	107,67	99,02	104,54	131,98	**1 399,52**
السودان	1,29	1,55	1,65	1,94	1,82	1,77	1,58	1,50	1,63	1,80	1,79	2,02	2,47	2,20	3,36	3,92	4,40	5,42	**42,12**
سورية	3,95	3,84	3,58	5,09	6,62	6,18	6,54	7,29	8,57	8,68	12,87	11,31	6,78	7,67	9,07	10,29	11,34	10,56	**140,22**
الصومال	0,36	0,60	0,42	0,52	0,54	0,26	0,36	0,41	0,45	0,42	0,48	0,45	0,38	0,40	0,38	0,41	0,44	0,48	**7,76**
العراق	16,38	17,00	18,90	22,18	16,84	0,91	1,21	1,00	0,88	1,09	1,07	4,04	6,95	11,80	18,27	16,65	15,08	13,05	**183,31**
عمان	5,48	5,18	6,23	6,62	7,31	8,12	9,23	9,42	9,33	10,22	11,83	12,51	11,20	11,90	15,80	14,63	17,42	18,24	**192,66**
قطر	3,17	3,13	3,36	3,84	4,97	4,97	5,64	5,22	5,13	5,61	7,80	8,38	8,23	8,72	14,85	14,63	15,78	19,31	**142,72**
الكويت	13,24	15,88	14,57	17,43	12,21	4,32	11,81	16,01	16,30	20,72	22,06	23,04	18,85	20,35	25,99	24,19	24,55	31,62	**333,15**
لبنان	2,48	2,32	3,01	2,72	2,97	4,30	4,70	5,22	6,18	7,49	8,71	8,12	7,79	6,90	6,93	8,17	7,46	8,61	**104,10**
ليبيا	10,52	12,39	12,73	13,01	19,54	16,55	15,11	15,08	15,73	17,02	20,31	15,52	11,72	11,47	16,07	13,41	13,74	18,00	**267,92**
مصر	11,04	9,63	10,78	10,14	11,80	11,52	11,34	11,30	12,90	15,18	16,55	18,69	20,88	21,20	23,98	22,45	21,35	23,49	**284,23**
المغرب	6,34	7,19	8,17	8,80	12,49	12,25	12,43	10,66	12,29	14,45	14,43	14,07	13,06	19,45	18,95	18,45	19,67	22,93	**246,09**
موريتانيا	0,72	0,81	0,95	0,80	0,86	1,00	1,05	0,99	0,99	1,23	1,18	1,16	1,09	1,13	1,18	1,26	1,41	1,57	**19,39**
اليمن	1,94	1,61	2,82	3,16	2,26	2,54	2,94	3,24	3,03	3,52	4,26	4,49	3,66	4,49	6,12	5,83	6,77	7,44	**70,13**
المجموع	**164,20**	**173,62**	**185,08**	**206,60**	**243,64**	**227,96**	**248,69**	**238,92**	**243,06**	**276,93**	**312,21**	**338,41**	**304,98**	**323,00**	**415,67**	**404,08**	**423,00**	**503,45**	**5 233,51**

المصدر: صندوق النقد العربي http://www.amf.org.ae/varabic

ملحق رقم 2: معدلات النمو السنوية لإجمالي التجارة الخارجية العربية 1986-2003

الوحدة: نسبة مئوية (%)

الدولة	1987/ 1986	1988/ 1987	1989/ 1988	1990/ 1989	1991/ 1990	1992/ 1991	1993/ 1992	1994/ 1993	1995/ 1994	1996/ 1995	1997/ 1996	1998/ 1997	1999/ 1998	2000/ 1999	2001/ 2000	2002/ 2001	2003/ 2002
الأردن	13,77	5,39	-15,40	9,14	7,07	12,51	9,67	-1,79	12,57	12,19	-6,97	-6,52	9,31	18,18	10,26	9,54	7,33
الإمارات	8,54	6,69	19,51	28,50	11,53	7,59	1,56	4,39	5,91	11,66	48,03	-10,84	2,67	24,42	1,44	6,08	22,19
البحرين	7,40	0,61	13,99	29,03	-17,72	4,99	2,62	7,81	9,20	10,37	-3,29	-8,66	12,44	27,70	-6,00	6,19	10,42
تونس	8,49	22,46	23,97	28,19	-0,67	9,25	-4,61	11,95	23,21	-3,97	9,24	-4,63	-3,59	7,97	12,45	10,58	13,56
الجزائر	-6,06	-0,60	16,60	14,12	-5,92	1,60	-4,68	-3,70	10,89	10,86	0,84	-15,43	10,46	44,05	-4,29	6,93	23,43
السعودية	8,69	6,58	8,82	38,28	12,25	8,67	-15,56	-6,57	17,49	14,21	0,97	-10,52	-1,59	36,89	-8,04	5,58	26,25
السودان	20,00	6,48	17,58	-6,43	-2,91	-10,46	-4,86	8,02	10,57	-0,19	12,61	22,08	-11,00	53,05	16,67	12,14	23,40
سورية	-2,79	-6,90	42,36	30,04	-6,70	5,87	11,54	17,46	1,32	48,25	-12,07	-40,08	13,16	18,27	13,48	10,12	-6,81
الصومال	64,80	-29,34	22,40	4,87	-52,37	37,65	15,59	8,86	-7,26	14,00	-5,69	-14,30	4,53	-6,44	8,80	6,98	10,42
العراق	3,78	11,17	17,35	-24,09	-94,60	33,14	-17,12	-12,14	23,55	-1,71	277,03	72,02	69,77	54,87	-8,90	-9,42	-13,49
عمان	-5,52	20,27	6,23	10,42	11,04	13,65	2,11	-0,92	9,47	15,78	5,74	-10,46	6,20	32,80	5,17	4,87	4,70
قطر	-1,15	7,23	14,38	29,52	-0,13	13,64	-7,60	-1,60	9,31	39,07	7,35	-1,78	6,00	70,24	-1,47	7,87	22,42
الكويت	19,94	-8,23	19,58	-29,94	-64,63	173,41	35,64	1,79	27,07	6,50	4,45	-18,19	7,93	27,75	-6,92	1,50	28,78
لبنان	-6,32	29,70	-9,61	9,15	44,91	9,19	11,14	18,30	21,13	16,40	-6,85	-3,96	-11,44	0,41	17,94	-8,71	15,42
ليبيا	17,76	2,76	2,22	50,20	-15,30	-8,73	-0,15	4,29	8,21	19,32	-23,60	-24,47	-2,13	40,10	-16,53	2,44	31,01
مصر	-12,73	11,91	-5,91	16,35	-2,37	-1,56	-0,38	14,18	17,68	9,05	12,93	11,71	1,52	13,12	-6,39	-4,88	10,02
المغرب	13,34	13,58	7,77	41,86	-1,90	1,45	-14,20	15,30	17,58	-0,14	-2,49	-7,19	48,92	-2,58	-2,61	6,60	16,55
موريتانيا	13,02	17,88	-15,96	6,86	17,22	4,32	-5,15	-0,35	24,09	-4,18	-1,56	-6,31	3,89	4,91	6,61	11,96	10,72
اليمن	-16,72	74,60	12,24	-28,43	12,41	15,61	10,05	-6,53	16,39	21,13	5,35	-18,44	22,43	36,44	-4,69	15,99	9,96
المجموع	**5,74**	**6,60**	**11,63**	**17,93**	**-6,43**	**9,09**	**-3,93**	**1,73**	**13,94**	**12,74**	**8,39**	**-9,88**	**5,91**	**28,69**	**-2,79**	**4,68**	**19,02**

المصدر: صندوق النقد العربي http://www.amf.org.ae/varabic

ملحق رقم 3: حصة كل بلد من إجمالي التجارة الخارجية العربية 1986-2003

الوحدة: نسبة مئوية (%)

الدولة	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	المجموع
الأردن	1,94	2,09	2,07	1,57	1,45	1,66	1,71	1,95	1,88	1,86	1,85	1,59	1,65	1,70	1,56	1,77	1,85	1,67	**1,75**
الإمارات	11,46	11,76	11,77	12,60	13,73	16,37	16,14	17,06	17,51	16,28	16,12	22,02	21,78	21,11	20,41	21,30	21,58	22,16	**18,34**
البحرين	2,89	2,94	2,77	2,83	3,10	2,72	2,62	2,80	2,97	2,84	2,78	2,48	2,52	2,67	2,65	2,57	2,60	2,41	**2,69**
تونس	2,79	2,86	3,29	3,65	3,97	4,22	4,22	4,19	4,61	4,99	4,25	4,28	4,53	4,13	3,46	4,00	4,23	4,04	**4,05**
الجزائر	10,14	9,01	8,40	8,78	8,50	8,54	7,96	7,89	7,47	7,27	7,15	6,65	6,24	6,51	7,29	7,18	7,33	7,60	**7,58**
السعودية	23,93	24,60	24,60	23,98	28,11	33,73	33,60	29,53	27,12	27,97	28,33	26,39	26,21	24,35	25,90	24,50	24,71	26,22	**26,74**
السودان	0,79	0,89	0,89	0,94	0,75	0,77	0,64	0,63	0,67	0,65	0,57	0,60	0,81	0,68	0,81	0,97	1,04	1,08	**0,80**
سورية	2,41	2,21	1,93	2,46	2,72	2,71	2,63	3,05	3,52	3,13	4,12	3,34	2,22	2,37	2,18	2,55	2,68	2,10	**2,68**
الصومال	0,22	0,35	0,23	0,25	0,22	0,11	0,14	0,17	0,18	0,15	0,15	0,13	0,13	0,12	0,09	0,10	0,10	0,10	**0,15**
العراق	9,98	9,79	10,21	10,74	6,91	0,40	0,49	0,42	0,36	0,39	0,34	1,19	2,28	3,65	4,40	4,12	3,56	2,59	**3,50**
عمان	3,34	2,98	3,37	3,20	3,00	3,56	3,71	3,94	3,84	3,69	3,79	3,70	3,67	3,68	3,80	4,11	4,12	3,62	**3,68**
قطر	1,93	1,80	1,81	1,86	2,04	2,18	2,27	2,18	2,11	2,03	2,50	2,47	2,70	2,70	3,57	3,62	3,73	3,84	**2,73**
الكويت	8,06	9,15	7,87	8,43	5,01	1,89	4,75	6,70	6,71	7,48	7,07	6,81	6,18	6,30	6,25	5,99	5,80	6,28	**6,37**
لبنان	1,51	1,34	1,63	1,32	1,22	1,89	1,89	2,19	2,54	2,70	2,79	2,40	2,56	2,14	1,67	2,02	1,76	1,71	**1,99**
ليبيا	6,41	7,13	6,88	6,30	8,02	7,26	6,07	6,31	6,47	6,15	6,51	4,59	3,84	3,55	3,87	3,32	3,25	3,58	**5,12**
مصر	6,72	5,55	5,82	4,91	4,84	5,05	4,56	4,73	5,31	5,48	5,30	5,52	6,85	6,56	5,77	5,56	5,05	4,67	**5,43**
المغرب	3,86	4,14	4,41	4,26	5,12	5,37	5,00	4,46	5,06	5,22	4,62	4,16	4,28	6,02	4,56	4,57	4,65	4,55	**4,70**
موريتانيا	0,44	0,47	0,52	0,39	0,35	0,44	0,42	0,42	0,41	0,44	0,38	0,34	0,36	0,35	0,28	0,31	0,33	0,31	**0,37**
اليمن	1,18	0,93	1,52	1,53	0,93	1,12	1,18	1,35	1,24	1,27	1,37	1,33	1,20	1,39	1,47	1,44	1,60	1,48	**1,34**
المجموع	**100,00**	**100,00**	**100,00**	**100,00**	**100,00**	**100,00**	**100,00**	**100,00**	**100,00**	**100,00**	**100,00**	**100,00**	**100,00**	**100,00**	**100,00**	**100,00**	**100,00**	**100,00**	**100,00**

المصدر: صندوق النقد العربي http://www.amf.org.ae/varabic

ملحق رقم 4: إجمالي صادرات الدول العربية 1986-2003

الوحدة: ملايير الدولارات الأمريكية

الدولة	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	المجموع
الأردن	0,74	0,92	1,02	1,10	0,92	1,16	0,99	1,04	1,15	1,44	1,47	1,33	1,23	1,83	1,90	2,29	2,77	3,00	26,32
الإمارات	12,38	13,52	13,26	16,48	21,98	23,55	22,73	21,25	21,53	24,09	27,69	40,41	33,84	36,47	49,83	48,77	52,16	65,84	545,78
البحرين	2,34	2,39	2,42	2,72	3,84	1,97	1,96	2,38	3,45	4,16	4,60	4,38	4,11	4,36	6,19	5,58	5,89	6,68	69,43
تونس	1,73	2,14	2,39	2,93	3,56	4,09	4,04	3,80	4,64	5,78	5,52	5,56	5,47	5,62	5,84	6,63	7,50	8,62	85,86
الجزائر	7,43	8,61	8,15	8,95	11,02	11,79	11,14	10,10	8,59	9,36	13,22	13,82	10,14	12,32	21,65	19,10	19,25	25,08	229,71
السعودية	20,18	22,60	23,74	28,38	44,42	47,82	50,29	42,36	42,58	50,01	60,70	60,57	49,91	50,62	77,37	67,79	72,27	95,03	906,64
السودان	0,33	0,50	0,53	0,60	0,51	0,37	0,32	0,35	0,47	0,53	0,50	0,51	0,54	0,78	1,81	1,62	1,95	2,54	14,77
سورية	1,32	1,35	1,34	3,01	4,22	3,43	3,08	3,15	3,31	3,97	7,53	7,29	2,89	3,84	5,15	5,71	6,56	5,76	72,92
الصومال	0,08	0,14	0,13	0,12	0,15	0,10	0,13	0,12	0,15	0,17	0,19	0,16	0,13	0,12	0,06	0,07	0,09	0,11	2,21
العراق	7,46	9,71	9,61	12,28	10,31	0,49	0,61	0,47	0,38	0,42	0,50	2,90	5,10	9,69	14,86	11,03	9,13	8,18	113,13
عمان	2,92	3,22	4,03	4,36	4,58	4,92	5,46	5,30	5,42	5,96	7,23	7,49	5,38	7,09	10,67	10,68	11,13	11,67	117,52
قطر	2,07	1,99	2,08	2,50	3,28	3,25	3,62	3,32	3,19	3,68	4,40	5,50	4,87	6,22	11,59	10,87	10,98	13,38	96,80
الكويت	7,36	10,27	8,31	11,03	8,14	0,83	4,55	8,98	9,58	12,94	13,69	14,80	10,23	12,73	18,84	16,32	16,01	20,96	205,55
لبنان	0,43	0,50	0,64	0,48	0,46	0,55	0,58	0,64	0,64	0,72	1,15	0,65	0,72	0,70	0,70	0,88	1,02	1,44	12,89
ليبيا	6,73	8,05	6,82	8,62	13,88	11,21	9,94	7,54	7,86	8,51	10,15	9,89	6,22	7,22	12,05	8,99	8,29	11,86	163,83
مصر	2,25	2,04	2,12	2,61	2,59	3,66	3,05	3,11	3,45	3,44	3,53	5,53	4,40	5,24	7,06	7,28	7,25	8,99	77,58
المغرب	2,44	2,95	3,46	3,31	4,57	4,73	4,41	3,80	4,23	4,95	5,13	5,13	4,63	7,51	7,42	6,98	7,84	8,73	92,22
موريتانيا	0,42	0,43	0,51	0,45	0,47	0,52	0,45	0,42	0,43	0,58	0,57	0,53	0,50	0,53	0,53	0,55	0,55	0,58	9,01
اليمن	0,30	0,10	0,82	1,19	0,69	0,51	0,33	0,37	0,93	1,94	2,41	2,48	1,50	2,48	3,80	3,37	3,68	4,01	30,91
المجموع	78,94	91,41	91,38	111,11	139,58	124,94	127,68	118,52	122,01	142,67	170,18	188,92	151,81	175,36	257,32	234,51	244,30	302,45	2873,08

المصدر: صندوق النقد العربي http://www.amf.org.ae/varabic

ملحق رقم 5: نسبة النمو السنوي لإجمالي الصادرات العربية 1986-2003

الوحدة: نسبة مئوية (%)

الدولة	1987/ 1986	1988/ 1987	1989/ 1988	1990/ 1989	1991/ 1990	1992/ 1991	1993/ 1992	1994/ 1993	1995/ 1994	1996/ 1995	1997/ 1996	1998/ 1997	1999/ 1998	2000/ 1999	2001/ 2000	2002/ 2001	2003/ 2002
الأردن	23,60	11,05	7,60	-15,95	25,88	-14,48	4,74	10,62	25,29	1,72	-9,03	-7,43	48,33	3,68	20,65	20,86	8,28
الإمارات	9,18	-1,92	24,27	33,42	7,11	-3,47	-6,51	1,34	11,86	14,96	45,92	-16,27	7,80	36,63	-2,13	6,95	26,21
البحرين	1,83	1,31	12,32	41,26	-48,55	-0,49	20,95	45,31	20,57	10,57	-4,76	-6,13	6,04	41,99	-9,98	5,57	13,44
تونس	23,42	12,08	22,55	21,25	14,90	-1,01	-5,94	22,06	24,59	-4,59	0,72	-1,62	2,81	3,86	13,49	13,14	14,93
الجزائر	15,83	-5,24	9,74	23,12	7,00	-5,54	-9,33	-14,92	8,91	41,29	4,54	-26,63	21,50	75,73	-11,78	0,80	30,28
السعودية	11,98	5,02	19,57	56,49	7,65	5,17	-15,77	0,53	17,43	21,38	-0,20	-17,60	1,43	52,84	-12,38	6,61	31,49
السودان	49,35	5,62	14,91	-14,85	-28,94	-12,41	9,83	34,74	12,85	-7,35	2,83	6,29	44,03	131,60	-10,41	20,41	30,43
سورية	2,17	-0,65	123,59	40,29	-18,63	-10,16	2,15	5,22	19,79	89,79	-3,30	-60,33	32,83	34,04	10,90	14,87	-12,11
الصومال	75,39	-10,54	-4,81	25,19	-34,59	32,21	-6,74	25,31	13,24	11,73	-18,15	-19,43	-8,22	-46,72	13,47	26,72	21,24
العراق	30,02	-0,98	27,83	-16,04	-95,28	25,01	-22,57	-18,64	10,69	18,47	477,31	75,52	90,08	53,37	-25,80	-17,19	-10,45
عمان	10,24	25,07	8,25	5,06	7,41	10,81	-2,76	2,15	10,07	21,13	3,64	-28,22	31,98	50,35	0,14	4,17	4,88
قطر	-3,60	4,50	20,09	30,96	-0,93	11,61	-8,25	-4,16	15,51	19,52	25,11	-11,52	27,75	86,36	-6,25	0,99	21,90
الكويت	39,65	-19,12	32,78	-26,18	-89,83	449,43	97,53	6,60	35,18	5,74	8,10	-30,83	24,37	47,97	-13,35	-1,94	30,94
لبنان	15,99	27,81	-25,62	-4,37	21,45	5,06	9,65	0,54	11,86	61,09	-43,73	11,40	-3,87	0,79	25,65	15,55	41,99
ليبيا	19,58	-15,28	26,40	61,05	-19,21	-11,33	-24,14	4,29	8,21	19,32	-2,62	-37,14	16,11	67,00	-25,38	-7,87	43,12
مصر	-9,41	4,08	23,02	-0,89	41,55	-16,65	1,96	10,86	-0,18	2,70	56,33	-20,32	18,94	34,84	3,09	-0,39	23,96
المغرب	20,58	17,60	-4,39	38,06	3,40	-6,82	-13,68	11,22	17,07	3,56	-0,01	-9,62	62,05	-1,23	-5,86	12,25	11,35
موريتانيا	1,52	18,65	-11,17	4,04	11,77	-14,54	-6,25	3,27	32,61	-1,67	-6,81	-5,12	5,03	1,42	3,76	-0,65	4,99
اليمن	-67,23	722,19	44,99	-41,65	-26,81	-34,91	13,52	148,91	108,52	24,20	2,76	-39,62	65,54	53,23	-11,32	9,41	8,90
المجموع	**15,80**	**-0,04**	**21,60**	**25,62**	**-10,49**	**2,20**	**-7,18**	**2,94**	**16,93**	**19,29**	**11,01**	**-19,64**	**15,51**	**46,74**	**-8,86**	**4,17**	**23,80**

المصدر: صندوق النقد العربي http://www.amf.org.ae/varabic

ملحق رقم 6 : حصة كل بلد من إجمالي الصادرات العربية 1986-2003

الوحدة: نسبة مئوية (%)

الدولة	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	المجموع
الأردن	0,94	1,00	1,12	0,99	0,66	0,93	0,78	0,88	0,94	1,01	0,86	0,71	0,81	1,04	0,74	0,98	1,13	0,99	**0,92**
الإمارات	15,68	14,79	14,51	14,83	15,75	18,85	17,80	17,93	17,65	16,88	16,27	21,39	22,29	20,80	19,37	20,80	21,35	21,77	**19,00**
البحرين	2,97	2,61	2,65	2,44	2,75	1,58	1,54	2,00	2,83	2,92	2,70	2,32	2,71	2,49	2,41	2,38	2,41	2,21	**2,42**
تونس	2,19	2,34	2,62	2,64	2,55	3,27	3,17	3,21	3,81	4,05	3,24	2,94	3,60	3,21	2,27	2,83	3,07	2,85	**2,99**
الجزائر	9,41	9,41	8,92	8,05	7,89	9,44	8,72	8,52	7,04	6,56	7,77	7,32	6,68	7,03	8,41	8,14	7,88	8,29	**8,00**
السعودية	25,57	24,73	25,98	25,54	31,82	38,27	39,39	35,74	34,90	35,05	35,67	32,06	32,88	28,87	30,07	28,91	29,58	31,42	**31,56**
السودان	0,42	0,54	0,58	0,54	0,37	0,29	0,25	0,30	0,39	0,37	0,29	0,27	0,36	0,44	0,70	0,69	0,80	0,84	**0,51**
سورية	1,68	1,48	1,47	2,71	3,02	2,75	2,41	2,66	2,72	2,78	4,43	3,86	1,90	2,19	2,00	2,43	2,68	1,91	**2,54**
الصومال	0,10	0,15	0,14	0,11	0,11	0,08	0,10	0,10	0,12	0,12	0,11	0,08	0,08	0,07	0,02	0,03	0,04	0,04	**0,08**
العراق	9,46	10,62	10,52	11,06	7,39	0,39	0,48	0,40	0,31	0,30	0,30	1,54	3,36	5,52	5,77	4,70	3,74	2,70	**3,94**
عمان	3,70	3,53	4,41	3,93	3,28	3,94	4,27	4,48	4,44	4,18	4,25	3,96	3,54	4,05	4,15	4,55	4,55	3,86	**4,09**
قطر	2,62	2,18	2,28	2,25	2,35	2,60	2,84	2,81	2,61	2,58	2,58	2,91	3,21	3,55	4,51	4,63	4,49	4,42	**3,37**
الكويت	9,32	11,24	9,09	9,93	5,83	0,66	3,56	7,58	7,85	9,07	8,04	7,83	6,74	7,26	7,32	6,96	6,55	6,93	**7,15**
لبنان	0,55	0,55	0,70	0,43	0,33	0,44	0,45	0,54	0,52	0,50	0,68	0,34	0,48	0,40	0,27	0,38	0,42	0,48	**0,45**
ليبيا	8,52	8,80	7,46	7,76	9,94	8,97	7,79	6,36	6,45	5,97	5,97	5,23	4,09	4,12	4,68	3,84	3,39	3,92	**5,70**
مصر	2,85	2,23	2,32	2,35	1,85	2,93	2,39	2,62	2,83	2,41	2,08	2,92	2,90	2,99	2,74	3,10	2,97	2,97	**2,70**
المغرب	3,09	3,22	3,79	2,98	3,28	3,78	3,45	3,21	3,47	3,47	3,01	2,71	3,05	4,28	2,88	2,98	3,21	2,89	**3,21**
موريتانيا	0,53	0,47	0,56	0,41	0,34	0,42	0,35	0,35	0,36	0,40	0,33	0,28	0,33	0,30	0,21	0,24	0,22	0,19	**0,31**
اليمن	0,38	0,11	0,90	1,07	0,50	0,41	0,26	0,32	0,76	1,36	1,42	1,31	0,99	1,41	1,48	1,44	1,51	1,33	**1,08**
المجموع	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00

المصدر: صندوق النقد العربي http://www.amf.org.ae/varabic

ملحق رقم 7: إجمالي واردات الدول العربية 1986-2003

الوحدة: ملايير الدولارات الأمريكية

الدولة	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	المجموع
الأردن	2,44	2,71	2,80	2,14	2,61	2,62	3,26	3,62	3,43	3,71	4,32	4,05	3,79	3,67	4,60	4,87	5,08	5,42	**65,13**
الإمارات	6,43	6,90	8,53	9,56	11,47	13,76	17,41	19,52	21,02	20,98	22,64	34,09	32,59	31,72	35,01	37,29	39,14	45,73	**413,80**
البحرين	2,41	2,71	2,71	3,13	3,71	4,24	4,56	4,32	3,76	3,72	4,09	4,03	3,57	4,27	4,83	4,79	5,12	5,48	**71,44**
تونس	2,85	2,84	3,70	4,62	6,12	5,53	6,46	6,21	6,57	8,03	7,75	8,93	8,35	7,70	8,55	9,55	10,39	11,70	**125,86**
الجزائر	9,23	7,04	7,40	9,19	9,68	7,68	8,65	8,76	9,57	10,78	9,11	8,69	8,90	8,71	8,64	9,90	11,75	13,19	**166,87**
السعودية	19,11	20,11	21,78	21,15	24,08	29,07	33,27	28,20	23,34	27,45	27,76	28,74	30,01	28,03	30,30	31,22	32,27	36,95	**492,87**
السودان	0,96	1,06	1,13	1,34	1,30	1,40	1,26	1,15	1,15	1,26	1,30	1,51	1,92	1,41	1,55	2,30	2,45	2,88	**27,35**
سورية	2,63	2,49	2,23	2,08	2,40	2,74	3,45	4,14	5,25	4,71	5,33	4,03	3,89	3,83	3,93	4,59	4,78	4,80	**67,31**
الصومال	0,28	0,46	0,30	0,40	0,39	0,16	0,23	0,29	0,30	0,24	0,28	0,29	0,26	0,29	0,31	0,34	0,35	0,37	**5,55**
العراق	8,92	7,30	9,29	9,90	6,53	0,42	0,60	0,53	0,50	0,67	0,57	1,14	1,85	2,11	3,41	5,62	5,95	4,87	**70,18**
عمان	2,56	1,96	2,20	2,26	2,73	3,19	3,77	4,12	3,92	4,25	4,61	5,02	5,83	4,80	5,13	5,93	6,30	6,57	**75,14**
قطر	1,10	1,14	1,27	1,34	1,70	1,72	2,02	1,89	1,95	1,93	3,40	2,87	3,36	2,50	3,25	3,76	4,80	5,93	**45,93**
الكويت	5,89	5,61	6,27	6,40	4,07	3,49	7,26	7,03	6,73	7,77	8,37	8,25	8,62	7,62	7,16	7,87	8,55	10,67	**127,60**
لبنان	2,05	1,82	2,37	2,25	2,52	3,75	4,12	4,59	5,54	6,77	7,56	7,47	7,07	6,21	6,23	7,29	6,44	7,17	**91,21**
ليبيا	3,79	4,34	5,91	4,39	5,66	5,34	5,16	7,54	7,86	8,51	10,15	5,63	5,50	4,25	4,02	4,42	5,45	6,14	**104,09**
مصر	8,79	7,59	8,66	7,53	9,22	7,86	8,29	8,19	9,45	11,74	13,02	13,17	16,48	15,96	16,92	15,17	14,10	14,51	**206,65**
المغرب	3,90	4,24	4,70	5,49	7,91	7,52	8,02	6,86	8,06	9,50	9,31	8,95	8,43	11,94	11,53	11,47	11,83	14,20	**153,87**
موريتانيا	0,30	0,38	0,45	0,35	0,39	0,48	0,60	0,57	0,56	0,65	0,61	0,63	0,59	0,60	0,65	0,71	0,86	0,99	**10,38**
اليمن	1,63	1,51	2,00	1,98	1,57	2,04	2,61	2,86	2,09	1,58	1,85	2,01	2,17	2,01	2,32	2,47	3,08	3,43	**39,22**
المجموع	85,26	82,21	93,70	95,49	104,05	103,03	121,01	120,40	121,05	134,26	142,03	149,50	153,17	147,64	158,35	169,57	178,70	201,00	**2360,43**

المصدر: صندوق النقد العربي http://www.amf.org.ae/varabic

ملحق رقم 8: نسبة النمو السنوي لإجمالي الواردات العربية 1986-2003

الوحدة: نسبة مئوية (%)

الدولة	1987/ 1986	1988/ 1987	1989/ 1988	1990/ 1989	1991/ 1990	1992/ 1991	1993/ 1992	1994/ 1993	1995/ 1994	1996/ 1995	1997/ 1996	1998/ 1997	1999/ 1998	2000/ 1999	2001/ 2000	2002/ 2001	2003/ 2002
الأردن	10,78	3,47	-23,77	22,04	0,42	24,48	11,18	-5,36	8,30	16,25	-6,27	-6,22	-3,40	25,42	5,97	4,21	6,81
الإمارات	7,31	23,55	12,12	20,01	19,99	26,51	12,09	7,70	-0,19	7,88	50,61	-4,42	-2,67	10,37	6,52	4,94	16,84
البحرين	12,83	0,00	15,48	18,43	14,16	7,54	-5,28	-12,84	-1,22	10,14	-1,64	-11,41	19,82	13,11	-0,91	6,91	6,95
تونس	-0,56	30,27	24,89	32,60	-9,72	16,84	-3,77	5,76	22,23	-3,53	15,31	-6,50	-7,78	10,96	11,74	8,80	12,57
الجزائر	-23,69	5,07	24,16	5,36	-20,63	12,55	1,31	9,24	12,66	-15,55	-4,54	2,38	-2,12	-0,76	14,48	18,76	12,22
السعودية	5,22	8,32	-2,90	13,84	20,73	14,44	-15,24	-17,23	17,59	1,15	3,53	4,42	-6,60	8,08	3,05	3,34	14,52
السودان	9,82	6,89	18,82	-2,64	7,35	-9,95	-8,58	-0,14	9,63	2,84	16,34	27,40	-26,48	9,74	48,19	6,32	17,80
سورية	-5,29	-10,29	-6,60	15,24	14,25	25,92	19,93	26,76	-10,33	13,23	-24,46	-3,46	-1,46	2,46	16,85	4,22	0,47
الصومال	61,80	-35,11	33,91	-1,24	-59,15	40,98	28,36	2,02	-17,72	15,59	2,77	-11,53	10,81	10,00	7,88	2,87	7,65
العراق	-18,18	27,33	6,52	-34,08	-93,52	42,51	-11,61	-6,39	33,45	-14,59	99,91	63,07	13,90	61,80	64,65	5,83	-18,16
عمان	-23,51	12,39	2,54	20,77	17,15	18,04	9,16	-4,87	8,64	8,27	9,03	16,03	-17,59	6,87	15,64	6,11	4,39
قطر	3,46	12,02	5,03	26,82	1,41	17,48	-6,44	2,91	-0,84	76,38	-15,60	16,88	-25,54	30,11	15,56	27,75	23,60
الكويت	-4,69	11,71	2,07	-36,43	-14,15	107,96	-3,13	-4,35	15,53	7,75	-1,52	4,49	-11,61	-6,04	9,99	8,63	24,75
لبنان	-11,02	30,22	-5,29	12,02	49,16	9,80	11,35	20,76	22,20	11,68	-1,23	-5,30	-12,21	0,36	17,07	-11,64	11,22
ليبيا	14,53	36,21	-25,67	28,91	-5,72	-3,27	46,03	4,29	8,21	19,32	-44,58	-2,20	-22,72	-5,54	10,02	23,40	12,62
مصر	-13,58	14,01	-12,99	22,32	-14,69	5,46	-1,25	15,43	24,20	10,91	1,14	25,14	-3,14	6,00	-10,34	-7,03	2,86
المغرب	8,80	10,79	16,73	44,16	-4,97	6,66	-14,49	17,57	17,84	-2,07	-3,86	-5,80	41,69	-3,43	-0,52	3,16	20,00
موريتانيا	29,46	17,02	-21,39	10,48	23,81	24,90	-4,34	-3,00	17,45	-6,38	3,30	-7,30	2,92	7,96	8,95	21,79	14,37
اليمن	-7,33	32,05	-1,16	-20,50	29,69	28,16	9,61	-26,86	-24,61	17,35	8,72	7,63	-7,35	15,72	6,14	24,96	11,23
المجموع	**-3,58**	**13,98**	**1,91**	**8,97**	**-0,99**	**17,45**	**-0,50**	**0,54**	**10,91**	**5,78**	**5,25**	**2,46**	**-3,61**	**7,26**	**7,08**	**5,38**	**12,48**

المصدر: صندوق النقد العربي http://www.amf.org.ae/varabic

ملحق رقم 9: حصة كل بلد من إجمالي الواردات العربية 1986-2003

الوحدة: نسبة مئوية (%)

الدولة	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	المجموع
الأردن	2,87	3,29	2,99	2,24	2,51	2,54	2,69	3,01	2,83	2,77	3,04	2,71	2,48	2,48	2,90	2,87	2,84	2,70	**2,76**
الإمارات	7,54	8,39	9,10	10,01	11,03	13,36	14,39	16,21	17,37	15,63	15,94	22,81	21,28	21,48	22,11	21,99	21,90	22,75	**17,53**
البحرين	2,82	3,30	2,90	3,28	3,57	4,11	3,77	3,58	3,11	2,77	2,88	2,69	2,33	2,89	3,05	2,82	2,87	2,72	**3,03**
تونس	3,35	3,45	3,94	4,83	5,88	5,36	5,34	5,16	5,43	5,98	5,46	5,98	5,45	5,22	5,40	5,63	5,82	5,82	**5,33**
الجزائر	10,82	8,57	7,90	9,62	9,30	7,46	7,15	7,28	7,91	8,03	6,41	5,81	5,81	5,90	5,46	5,84	6,58	6,56	**7,07**
السعودية	22,42	24,46	23,25	22,15	23,14	28,22	27,50	23,42	19,28	20,44	19,55	19,23	19,59	18,99	19,13	18,41	18,06	18,38	**20,88**
السودان	1,13	1,28	1,20	1,40	1,25	1,36	1,04	0,96	0,95	0,94	0,91	1,01	1,26	0,96	0,98	1,36	1,37	1,43	**1,16**
سورية	3,08	3,02	2,38	2,18	2,31	2,66	2,85	3,44	4,34	3,51	3,75	2,69	2,54	2,60	2,48	2,71	2,68	2,39	**2,85**
الصومال	0,33	0,56	0,32	0,42	0,38	0,16	0,19	0,24	0,25	0,18	0,20	0,19	0,17	0,19	0,20	0,20	0,19	0,19	**0,24**
العراق	10,46	8,88	9,92	10,37	6,27	0,41	0,50	0,44	0,41	0,50	0,40	0,76	1,21	1,43	2,16	3,32	3,33	2,42	**2,97**
عمان	3,00	2,38	2,35	2,36	2,62	3,10	3,12	3,42	3,23	3,17	3,24	3,36	3,80	3,25	3,24	3,50	3,52	3,27	**3,18**
قطر	1,29	1,38	1,36	1,40	1,63	1,67	1,67	1,57	1,61	1,44	2,40	1,92	2,19	1,69	2,05	2,22	2,69	2,95	**1,95**
الكويت	6,90	6,82	6,69	6,70	3,91	3,39	6,00	5,84	5,56	5,79	5,90	5,52	5,63	5,16	4,52	4,64	4,78	5,31	**5,41**
لبنان	2,40	2,21	2,53	2,35	2,42	3,64	3,40	3,81	4,58	5,04	5,32	4,99	4,62	4,20	3,93	4,30	3,61	3,57	**3,86**
ليبيا	4,44	5,28	6,31	4,60	5,44	5,18	4,27	6,26	6,50	6,34	7,15	3,76	3,59	2,88	2,54	2,61	3,05	3,06	**4,41**
مصر	10,31	9,24	9,24	7,89	8,86	7,63	6,85	6,80	7,81	8,74	9,17	8,81	10,76	10,81	10,68	8,95	7,89	7,22	**8,75**
المغرب	4,58	5,16	5,02	5,75	7,60	7,30	6,63	5,70	6,66	7,08	6,55	5,98	5,50	8,09	7,28	6,76	6,62	7,06	**6,52**
موريتانيا	0,35	0,46	0,48	0,37	0,37	0,47	0,50	0,48	0,46	0,49	0,43	0,42	0,38	0,41	0,41	0,42	0,48	0,49	**0,44**
اليمن	1,92	1,84	2,13	2,07	1,51	1,98	2,16	2,38	1,73	1,18	1,30	1,35	1,41	1,36	1,47	1,45	1,72	1,71	**1,66**
المجموع	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	**100,00**

المصدر: صندوق النقد العربي http://www.amf.org.ae/varabic

ملحق رقم 10: صادرات الدول العربية إلى الاتحاد الأوروبي 1992 – 2002

الوحدة: نسبة مئوية (%)

الدولة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الأردن	2,82	3,87	5,02	6,14	7,89	7,18	7,32	4,11	2,32	4,82	5,91
الإمارات	7,46	4,32	3,23	3,71	3,90	3,24	4,29	4,65	3,41	3,82	4,12
البحرين	8,83	6,51	2,25	3,00	1,59	4,89	7,24	5,26	5,53	6,65	5,33
تونس	77,32	79,10	79,67	78,07	79,67	78,82	77,07	98,07	74,91	74,38	67,58
الجزائر	72,81	69,63	68,78	63,40	49,12	58,03	58,24	63,23	59,56	65,19	58,40
السعودية	20,95	21,76	21,83	19,41	18,16	17,78	13,48	15,45	16,63	15,12	13,98
السودان	32,51	38,31	33,52	29,64	25,15	31,88	32,26	16,65	8,50	12,51	8,48
سورية	63,01	60,67	59,68	56,72	32,40	28,74	49,87	54,72	54,23	55,36	49,67
الصومال	10,54	7,09	17,17	12,83	10,68	15,84	9,80	0,81	1,40	3,68	2,36
العراق	31,95	6,30	0,17	0,27	0,14	38,35	43,13	34,61	31,43	24,35	24,44
عمان	0,94	1,05	0,92	0,88	1,28	1,40	2,46	1,58	1,66	2,15	3,34
قطر	2,42	1,74	1,38	1,30	1,03	0,97	2,26	3,66	0,67	5,07	3,50
الكويت	17,49	20,60	15,61	0,19	13,19	10,13	11,86	11,03	13,43	11,69	9,81
لبنان	17,38	11,87	16,07	22,16	17,41	22,80	22,44	23,23	18,04	22,39	12,68
ليبيا	81,27	86,57	81,72	78,43	77,81	77,64	77,01	65,21	79,89	72,31	95,44
مصر	39,35	39,67	43,74	45,43	45,25	28,05	25,53	22,84	39,93	17,21	37,43
المغرب	57,82	62,40	59,81	58,34	56,14	51,54	54,94	68,10	64,82	70,81	66,23
موريتانيا	51,44	58,38	59,63	57,71	53,06	46,53	47,78	37,77	37,57	41,49	55,09
اليمن	17,49	6,90	6,80	1,09	6,36	8,11	5,81	0,76	1,29	1,93	2,54
المجموع	**30,60**	**29,45**	**28,18**	**24,86**	**23,94**	**22,39**	**21,68**	**23,87**	**23,42**	**22,13**	**21,84**

المصدر: صندوق النقد العربي بتصرف http://www.amf.org.ae/varabic

ملحق رقم 11: صادرات الدول العربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية 1992 – 2002

الوحدة: نسبة مئوية (%)

الدولة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الأردن	0,62	1,01	1,11	1,45	1,32	0,52	0,64	0,72	3,33	9,60	4,98
الإمارات	3,49	3,31	2,02	1,83	1,77	2,17	1,90	1,84	1,82	2,39	1,74
البحرين	3,30	4,19	4,36	3,14	2,32	2,62	3,75	4,92	5,07	7,36	6,48
تونس	0,83	0,70	1,05	1,19	1,37	0,64	0,51	0,83	0,72	0,96	0,72
الجزائر	13,95	15,93	16,46	16,71	12,87	15,87	15,27	14,49	11,74	13,83	12,09
السعودية	21,33	17,47	18,51	16,95	17,59	15,28	12,69	15,69	16,80	19,33	17,47
السودان	3,29	3,18	7,04	3,99	3,60	2,30	0,57	0,00	0,10	0,20	0,07
سورية	0,79	1,91	1,29	0,90	0,20	0,19	0,56	1,17	2,81	2,65	2,21
الصومال	1,75	0,15	0,00	0,00	0,05	0,06	0,43	0,15	0,73	0,38	0,30
العراق	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	9,93	24,27	40,03	38,84	51,93	37,82
عمان	1,00	3,94	5,44	3,27	4,59	1,54	1,62	1,22	2,39	3,87	3,45
قطر	1,91	1,98	2,47	2,45	3,37	2,78	4,43	4,25	3,11	4,85	4,43
الكويت	6,19	20,27	15,17	0,24	11,84	12,28	12,09	11,08	14,33	12,31	11,66
لبنان	4,48	3,98	3,72	2,97	2,84	6,76	6,53	6,04	6,92	9,55	5,89
ليبيا	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
مصر	9,39	13,86	10,58	15,17	13,01	8,09	8,85	8,32	11,52	4,73	17,76
المغرب	3,38	3,41	3,31	3,22	3,20	3,21	3,57	4,96	5,70	4,11	4,93
موريتانيا	4,63	1,54	0,92	1,15	1,12	0,05	0,07	0,12	0,07	0,05	0,17
اليمن	35,26	0,91	12,35	0,25	0,11	0,17	2,71	0,59	6,60	6,30	6,36
المجموع	**11,14**	**10,64**	**10,24**	**8,26**	**9,32**	**8,23**	**8,01**	**9,82**	**10,74**	**11,67**	**10,13**

المصدر: صندوق النقد العربي بتصرف http://www.amf.org.ae/varabic

ملحق رقم 12: صادرات الدول العربية إلى اليابان 1992 – 2002

الوحدة: نسبة مئوية (%)

الدولة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الأردن	1,79	1,93	2,22	1,49	1,64	1,35	1,15	0,82	0,69	2,47	2,64
الإمارات	38,93	38,50	38,60	38,39	37,77	27,69	22,41	22,18	27,03	23,95	20,23
البحرين	14,12	14,61	5,59	3,42	4,25	8,52	5,47	4,10	3,46	3,63	2,48
تونس	0,25	0,18	0,34	0,28	0,31	0,20	0,21	0,23	0,26	0,17	0,10
الجزائر	0,72	0,48	0,92	0,71	0,45	0,56	0,58	0,53	0,18	0,30	0,19
السعودية	16,35	16,88	15,97	16,20	15,06	17,35	11,59	15,07	16,67	16,52	14,64
السودان	8,30	8,97	7,33	6,52	5,43	4,27	3,69	9,42	15,43	16,48	13,55
سورية	0,30	0,30	0,34	0,21	0,06	0,07	0,32	0,27	0,30	0,26	0,30
الصومال	0,13	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,01	0,00	0,39	0,24	0,09
العراق	0,19	0,00	0,00	0,26	0,00	3,68	1,58	6,64	4,04	1,16	1,05
عمان	33,69	26,43	32,11	27,67	24,83	21,58	18,34	23,14	17,31	20,05	17,17
قطر	54,81	58,01	56,06	53,65	51,05	49,79	51,99	50,25	44,99	50,43	43,49
الكويت	23,91	17,11	19,83	0,09	21,07	22,81	17,93	21,86	20,31	20,38	23,90
لبنان	0,34	4,59	0,48	1,11	0,47	1,02	0,55	0,63	0,78	0,47	0,44
ليبيا	0,01	0,00	0,01	0,00	0,00	0,05	0,03	0,02	0,07	0,05	0,07
مصر	2,43	1,76	1,45	1,27	1,17	1,64	1,26	0,85	1,83	0,93	0,87
المغرب	4,46	5,88	6,32	7,30	6,43	5,06	5,68	3,85	4,13	2,59	3,73
موريتانيا	30,75	25,53	29,81	28,04	30,41	20,64	14,26	12,94	13,70	7,11	6,96
اليمن	16,84	26,19	13,31	12,27	12,53	5,30	3,67	1,00	2,22	1,57	1,85
المجموع	**17,91**	**17,87**	**17,60**	**15,48**	**16,28**	**16,22**	**12,90**	**14,09**	**15,17**	**14,89**	**13,41**

المصدر: صندوق النقد العربي بتصرف http://www.amf.org.ae/varabic

ملحق رقم 13: صادرات الدول العربية إلى باقي دول العالم 1992 – 2002

الوحدة: نسبة مئوية (%)

الدولة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الأردن	61,84	53,66	49,76	46,37	43,14	33,64	39,53	63,19	63,12	35,89	42,09
الإمارات	42,21	45,05	47,00	48,11	49,04	61,44	63,43	63,95	61,74	63,24	67,32
البحرين	59,88	58,85	76,03	78,97	81,41	74,18	71,20	74,68	77,87	72,80	74,97
تونس	11,79	10,04	10,73	11,83	11,00	12,86	15,21	-6,66	15,83	16,32	23,44
الجزائر	10,41	12,16	10,98	16,74	35,88	23,90	24,43	19,69	27,08	17,63	26,73
السعودية	33,51	35,25	34,86	37,73	39,38	38,85	52,68	43,83	42,99	41,14	45,85
السودان	24,12	17,65	31,79	33,77	29,74	28,35	25,59	45,50	65,25	58,00	67,01
سورية	12,42	13,40	10,68	18,75	59,24	61,26	21,40	24,93	27,60	15,66	26,98
الصومال	5,02	3,61	9,61	4,88	9,19	4,08	4,78	4,02	13,61	22,94	21,77
العراق	0,71	8,23	0,95	2,75	8,21	28,37	25,09	14,63	18,40	13,39	26,45
عمان	51,14	53,87	48,07	52,98	58,39	62,40	56,99	58,97	66,18	60,72	62,50
قطر	34,28	31,99	33,24	35,74	39,16	42,15	36,03	37,64	44,93	35,09	39,35
الكويت	49,75	39,46	47,44	97,08	52,20	52,75	55,26	52,88	49,79	52,64	51,45
لبنان	20,24	25,88	24,37	25,92	21,89	17,92	23,49	27,76	27,60	23,19	40,06
ليبيا	14,86	9,11	12,31	14,89	15,35	16,31	15,80	30,12	16,37	22,76	-0,64
مصر	31,12	27,65	29,38	24,30	26,76	53,53	51,95	59,23	35,94	68,67	32,27
المغرب	26,63	19,41	21,78	23,33	27,04	33,73	31,18	19,15	21,87	18,20	20,99
موريتانيا	12,82	14,47	9,30	12,59	14,53	32,08	37,26	48,02	48,11	49,68	35,87
اليمن	13,54	50,35	48,10	74,63	77,34	83,23	77,49	91,26	84,51	84,35	79,81
المجموع	**31,69**	**32,70**	**34,33**	**41,78**	**41,76**	**44,97**	**48,24**	**44,13**	**44,15**	**43,46**	**46,35**

المصدر: صندوق النقد العربي بتصرف http://www.amf.org.ae/varabic

ملحق رقم 14: واردات الدول العربية من الاتحاد الأوروبي 1992 – 2002

الوحدة: نسبة مئوية (%)

الدولة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الأردن	29,35	30,03	33,18	31,03	29,68	30,09	29,66	28,15	27,91	32,15	26,85
الإمارات	32,07	30,38	33,37	31,33	28,62	18,80	22,01	28,75	24,01	25,75	32,02
البحرين	20,90	18,18	19,51	17,87	17,97	18,72	20,85	26,71	17,18	16,98	16,91
تونس	70,81	71,66	69,48	68,00	70,22	62,94	68,43	71,05	65,26	64,65	59,15
الجزائر	63,29	58,46	55,96	55,96	59,89	50,98	54,61	53,73	64,55	67,98	65,02
السعودية	33,80	33,25	32,28	33,26	32,22	30,17	29,22	29,49	26,51	35,54	40,87
السودان	32,29	30,66	29,66	29,88	29,47	25,37	28,50	31,95	25,73	20,86	20,64
سورية	36,54	36,79	34,42	31,68	30,67	26,82	27,21	26,06	38,66	38,40	38,18
الصومال	26,84	21,55	21,20	10,96	7,56	5,76	6,11	7,54	12,01	6,26	8,58
العراق	28,49	23,93	9,16	5,41	9,74	10,91	28,20	30,62	29,51	29,00	26,00
عمان	23,52	21,04	22,79	26,56	24,08	22,94	26,47	21,57	19,27	20,16	20,14
قطر	36,51	31,95	31,23	32,01	45,55	43,71	33,32	31,91	33,05	40,92	38,31
الكويت	30,39	39,78	33,92	35,90	29,88	28,67	27,42	28,05	28,90	31,79	31,78
لبنان	44,69	48,86	50,28	44,93	41,29	43,26	41,73	42,17	40,42	36,52	41,66
ليبيا	60,02	46,79	33,41	36,63	32,07	52,89	34,56	57,56	51,64	54,31	53,88
مصر	36,29	40,57	36,70	34,40	31,59	32,40	30,65	30,58	22,90	20,88	23,51
المغرب	49,43	54,46	48,05	47,62	45,96	42,02	50,64	60,26	62,09	47,39	61,78
موريتانيا	60,81	58,96	59,77	54,73	63,85	47,19	50,27	45,08	48,20	43,59	39,32
اليمن	26,96	29,15	28,89	21,93	27,12	19,92	22,27	17,44	16,24	16,94	22,37
المجموع	**39,25**	**39,11**	**38,06**	**37,92**	**36,08**	**32,39**	**32,97**	**36,28**	**33,55**	**35,09**	**38,47**

المصدر: صندوق النقد العربي بتصرف http://www.amf.org.ae/varabic

ملحق رقم 15: واردات الدول العربية من الولايات المتحدة الأمريكية 1992 – 2002

الوحدة: نسبة مئوية (%)

الدولة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الأردن	11,11	12,41	9,71	9,25	9,64	9,59	9,59	9,99	9,88	7,75	8,19
الإمارات	8,85	9,15	8,67	8,40	11,02	7,60	7,65	9,29	7,17	7,79	10,11
البحرين	11,80	16,65	10,84	8,15	6,66	11,08	8,22	9,21	9,36	9,95	9,01
تونس	4,96	5,77	6,58	4,87	4,49	3,30	3,35	4,17	4,42	4,11	2,89
الجزائر	11,03	14,97	14,33	13,15	10,23	10,60	11,14	8,85	11,11	11,64	9,22
السعودية	22,53	20,57	21,34	21,36	21,90	22,24	21,34	18,94	19,25	21,03	16,29
السودان	4,59	5,01	5,21	3,79	4,25	2,72	0,39	0,56	1,18	0,83	0,49
سورية	6,18	6,44	6,00	6,77	7,31	6,47	4,78	4,56	5,91	5,43	6,31
الصومال	10,12	11,51	11,09	3,64	1,63	1,10	1,07	1,08	1,65	2,15	1,93
العراق	0,07	0,85	0,18	0,03	0,54	7,94	6,32	1,02	0,35	0,91	0,58
عمان	6,82	8,06	6,74	6,49	7,50	8,04	6,85	6,25	4,30	5,68	6,23
قطر	11,32	11,64	11,32	10,58	11,39	11,12	14,22	11,40	10,30	9,83	7,20
الكويت	20,36	15,78	14,48	16,14	16,70	13,63	15,42	12,28	12,47	12,66	13,05
لبنان	8,30	9,03	8,80	9,60	10,91	9,17	9,33	8,08	7,35	6,31	5,43
ليبيا	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	1,47	0,00	0,44	0,22	0,37
مصر	17,55	15,02	17,11	18,84	20,04	13,06	12,59	14,38	12,56	12,08	13,51
المغرب	5,42	10,09	7,67	5,88	6,58	5,73	7,27	4,83	5,05	3,52	5,26
موريتانيا	11,18	3,68	2,75	7,21	2,77	3,16	3,64	4,70	2,58	3,95	2,90
اليمن	9,11	7,36	9,01	7,67	7,54	6,64	5,76	5,93	4,44	5,50	13,06
المجموع	13,23	12,47	11,68	11,75	12,20	10,93	11,05	10,40	9,85	9,89	9,52

المصدر: صندوق النقد العربي بتصرف http://www.amf.org.ae/varabic

ملحق رقم 16: واردات الدول العربية من اليابان 1992 – 2002

الوحدة: نسبة مئوية (%)

الدولة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الأردن	5,97	5,81	4,45	3,87	4,70	5,15	5,91	6,40	3,92	3,48	3,29
الإمارات	16,60	14,51	11,60	9,91	10,06	6,63	8,00	8,78	7,96	7,56	8,29
البحرين	5,14	5,83	5,57	3,99	3,69	5,16	9,08	3,43	2,90	3,79	5,50
تونس	2,28	2,30	2,34	1,76	2,11	2,01	2,22	2,36	2,02	1,79	1,53
الجزائر	4,45	4,29	2,65	3,39	2,63	3,67	2,31	4,10	1,78	1,79	1,81
السعودية	14,12	12,62	11,75	7,70	7,03	6,62	8,60	9,20	10,44	12,66	12,84
السودان	5,38	4,26	2,44	2,65	2,37	2,07	2,68	2,72	2,17	1,52	2,22
سورية	10,06	8,17	10,53	4,37	4,95	3,69	4,00	4,08	3,32	3,72	4,17
الصومال	0,59	1,72	0,55	0,36	0,15	0,35	0,22	0,15	0,18	0,07	0,10
العراق	0,08	0,13	0,24	0,05	0,06	0,48	0,59	1,86	1,37	3,72	5,23
عمان	23,26	20,89	19,90	15,75	17,08	16,55	15,35	14,83	15,90	14,59	15,01
قطر	15,56	16,41	15,95	13,36	11,16	9,31	12,95	10,26	11,02	8,93	8,47
الكويت	12,66	15,23	11,67	9,37	12,08	13,82	13,59	12,80	8,97	9,19	11,13
لبنان	3,65	3,07	2,48	2,91	3,87	4,05	4,17	4,17	3,39	1,55	2,26
ليبيا	3,19	2,25	2,29	2,45	1,50	5,25	4,23	1,15	1,63	1,79	2,64
مصر	4,31	4,49	4,24	2,67	2,65	3,39	3,05	3,26	2,71	2,41	3,25
المغرب	1,92	1,71	1,51	1,31	1,64	2,33	2,34	1,53	1,23	1,46	1,28
موريتانيا	3,81	2,42	5,84	4,86	2,50	4,65	3,30	3,65	2,46	2,41	3,50
اليمن	6,93	4,59	4,45	3,97	5,66	2,62	3,45	2,63	3,18	2,72	2,63
المجموع	**10,01**	**9,09**	**7,74**	**5,83**	**6,00**	**5,91**	**6,64**	**6,47**	**6,06**	**6,26**	**6,76**

المصدر: صندوق النقد العربي بتصرف http://www.amf.org.ae/varabic

ملحق رقم 17: واردات الدول العربية من باقي دول العالم 1992-2002

الوحدة: نسبة مئوية (%)

الدولة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الأردن	32,72	31,88	30,81	32,85	31,91	32,16	35,96	33,95	34,86	33,06	36,69
الإمارات	37,53	40,52	41,17	43,81	44,11	62,86	57,55	45,50	56,22	52,00	43,62
البحرين	21,00	22,07	23,48	24,46	23,78	14,54	33,31	36,97	44,72	40,54	39,87
تونس	16,23	15,60	16,25	19,25	15,69	26,32	20,78	15,66	20,53	22,55	30,55
الجزائر	17,47	18,90	22,95	24,42	24,43	30,59	28,68	30,96	20,37	16,07	19,77
السعودية	25,37	28,25	28,56	31,77	32,07	34,77	34,25	34,51	38,28	24,07	23,39
السودان	27,51	26,55	31,29	32,20	31,81	35,26	60,04	49,95	54,62	65,33	65,17
سورية	41,93	42,40	42,54	49,37	50,66	57,49	56,14	56,99	42,86	43,03	41,18
الصومال	51,22	46,68	51,63	67,22	79,86	84,34	83,07	82,60	72,63	79,11	74,89
العراق	58,18	50,52	56,28	48,92	62,32	54,90	50,80	52,24	58,03	50,09	50,22
عمان	15,11	17,33	17,99	22,15	23,15	22,96	22,45	24,42	27,02	26,29	25,78
قطر	22,98	22,86	24,70	27,53	20,72	22,34	22,52	26,79	29,04	26,84	31,20
الكويت	36,56	21,08	27,98	26,35	29,00	30,78	31,31	33,50	30,99	30,37	28,96
لبنان	29,80	27,83	27,64	36,39	35,56	34,26	36,26	36,59	36,53	44,86	37,39
ليبيا	25,50	44,18	58,65	54,26	61,95	32,54	50,62	28,61	32,44	31,42	31,72
مصر	38,82	37,30	38,35	40,27	41,81	45,94	48,28	45,48	54,22	57,24	47,97
المغرب	30,91	22,43	33,40	37,22	37,31	39,96	34,51	28,86	19,22	35,95	19,99
موريتانيا	19,70	27,29	26,61	27,98	28,32	33,58	35,75	42,34	41,12	44,20	49,16
اليمن	36,60	37,57	31,28	34,14	37,98	47,52	40,49	37,90	40,06	38,34	24,29
المجموع	28,78	30,01	32,95	35,03	36,15	41,17	40,76	37,03	40,43	38,01	34,06

المصدر: صندوق النقد العربي بتصرف http://www.amf.org.ae/varabic

ملحق رقم 18: إجمالي التجارة البينية للدول العربية 1986-2003

الوحدة: ملايير الدولارات الأمريكية

الدولة	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	المجموع
الأردن	0,84	1,08	1,07	0,97	1,04	0,85	1,01	1,13	1,23	1,50	1,71	1,70	1,35	1,36	1,66	2,23	2,50	2,81	26,04
الإمارات	1,29	1,31	1,55	1,75	2,19	2,23	2,66	2,93	3,06	3,29	3,49	3,61	4,26	5,13	4,62	5,79	5,77	7,58	62,50
البحرين	1,74	2,03	1,47	1,71	2,20	2,08	2,15	1,99	1,93	2,17	2,44	2,46	1,52	1,49	1,75	1,91	2,10	2,68	35,82
تونس	0,37	0,33	0,40	0,68	0,77	0,67	0,77	0,67	0,73	0,99	1,00	0,90	0,82	0,94	1,15	1,20	1,22	1,39	15,00
الجزائر	0,19	0,24	0,30	0,36	0,47	0,41	0,56	0,48	0,64	0,56	0,48	0,59	0,44	0,46	0,50	0,83	0,99	1,14	9,64
السعودية	2,75	2,92	3,26	4,11	5,54	5,75	5,34	5,16	5,17	6,47	7,84	8,29	6,75	7,25	7,02	7,44	7,96	10,15	109,17
السودان	0,30	0,29	0,34	0,37	0,51	0,35	0,48	0,50	0,46	0,54	0,60	0,69	0,37	0,43	0,45	0,47	0,49	1,47	9,12
سورية	0,44	0,35	0,29	0,62	0,93	0,93	0,91	1,00	1,27	1,30	0,95	0,93	1,11	1,04	1,14	1,92	1,85	2,24	19,24
الصومال	0,08	0,13	0,08	0,09	0,08	0,09	0,13	0,16	0,16	0,19	0,18	0,15	0,13	0,14	0,09	0,09	0,12	0,14	2,24
العراق	1,01	1,27	1,51	2,20	1,58	0,42	0,49	0,53	0,55	0,71	0,62	0,86	0,56	0,70	1,45	1,93	2,00	1,26	19,64
عمان	2,09	2,29	2,85	3,58	3,49	1,06	1,90	2,12	2,01	2,14	2,09	2,46	2,79	2,65	3,05	3,39	3,57	3,25	46,78
قطر	0,22	0,24	0,32	0,37	0,39	0,44	0,51	0,53	0,55	0,57	0,62	0,63	0,83	0,75	1,27	1,00	1,73	1,55	12,51
الكويت	0,99	1,28	1,60	1,61	0,52	0,16	0,12	0,80	0,99	1,26	1,27	1,38	1,35	1,42	1,74	1,74	1,80	2,04	22,07
لبنان	0,36	0,40	0,53	0,51	0,64	0,76	0,89	0,86	0,95	0,76	1,29	1,03	0,94	0,85	1,09	1,18	1,27	1,48	15,80
ليبيا	0,24	0,29	0,39	0,29	0,79	0,89	0,97	0,84	0,91	1,14	1,15	1,12	0,95	0,87	1,00	0,98	1,05	1,19	15,04
مصر	0,50	0,32	0,50	0,45	0,46	0,71	0,79	0,75	0,85	0,92	1,00	1,17	1,44	1,46	2,05	1,74	2,50	2,85	20,46
المغرب	0,54	0,73	0,79	0,84	1,40	1,35	1,33	1,11	1,13	1,14	1,16	1,22	0,66	0,83	1,69	1,64	1,71	1,64	20,92
موريتانيا	0,02	0,07	0,01	0,01	0,03	0,04	0,03	0,04	0,03	0,04	0,02	0,08	0,04	0,03	0,04	0,05	0,05	0,07	0,71
اليمن	0,28	0,22	0,42	0,45	0,43	0,53	0,59	0,67	0,73	0,74	0,49	0,55	0,76	0,88	1,04	1,10	1,51	1,82	13,20
المجموع	14,23	15,80	17,69	20,97	23,47	19,70	21,63	22,28	23,36	26,43	28,39	29,81	27,07	28,70	32,79	36,63	40,20	46,74	475,89

المصدر: صندوق النقد العربي http://www.amf.org.ae/varabic

ملحق رقم 19: معدلات النمو السنوية لإجمالي التجارة البينية 1986-2003

الوحدة: نسبة مئوية (%)

الدولة	1987/ 1986	1988/ 1987	1989/ 1988	1990/ 1989	1991/ 1990	1992/ 1991	1993/ 1992	1994/ 1993	1995/ 1994	1996/ 1995	1997/ 1996	1998/ 1997	1999/ 1998	2000/ 1999	2001/ 2000	2002/ 2001	2003/ 2002
الأردن	28,44	-1,01	-9,52	7,24	-18,64	18,84	12,38	8,84	21,53	14,55	-1,06	-20,35	0,65	21,90	34,54	12,01	12,40
الإمارات	1,64	18,64	12,88	24,96	1,86	19,46	10,23	4,38	7,45	5,94	3,57	17,86	20,50	-9,91	25,34	-0,38	31,45
البحرين	17,13	-27,66	15,92	29,20	-5,76	3,43	-7,54	-2,63	12,21	12,48	0,89	-38,05	-2,05	17,13	9,13	10,14	27,25
تونس	-10,49	22,62	68,97	13,51	-12,53	13,77	-12,56	9,37	35,35	1,18	-10,10	-9,18	15,18	21,68	4,65	1,87	13,31
الجزائر	31,01	23,15	21,27	29,30	-13,53	38,22	-14,68	33,50	-12,23	-14,50	23,16	-25,70	4,85	9,40	65,75	19,13	15,32
السعودية	6,37	11,56	26,03	34,78	3,79	-7,12	-3,44	0,30	25,14	21,05	5,81	-18,57	7,32	-3,17	6,08	6,95	27,47
السودان	-4,51	18,20	8,38	38,98	-32,30	38,60	3,21	-8,17	17,25	10,89	16,13	-46,97	17,66	3,56	5,43	4,71	198,94
سورية	-18,95	-17,24	112,60	50,49	-0,67	-2,28	10,80	26,48	2,11	-26,61	-2,07	19,19	-6,06	8,99	68,76	-3,61	21,06
الصومال	53,23	-36,76	14,99	-10,57	2,09	54,10	22,06	-2,91	17,63	-0,35	-18,44	-12,13	2,19	-30,13	-1,30	26,34	15,09
العراق	25,23	19,19	45,57	-28,16	-73,29	15,88	9,34	2,93	29,94	-13,68	40,18	-34,78	23,52	108,19	32,93	3,98	-37,04
عمان	9,69	24,56	25,36	-2,42	-69,71	79,79	11,74	-5,63	6,82	-2,61	17,95	13,36	-4,91	14,93	11,08	5,55	-9,09
قطر	11,77	32,52	13,85	5,11	13,35	17,40	3,66	2,35	4,84	7,98	1,35	32,30	-9,12	68,73	-21,09	72,32	-10,07
الكويت	29,87	24,66	0,73	-67,82	-68,61	-24,08	548,85	23,66	27,45	0,29	9,02	-2,25	5,19	22,61	0,20	3,20	13,25
لبنان	11,27	31,74	-3,92	25,84	19,73	16,74	-4,12	11,22	-20,11	70,19	-20,77	-8,23	-9,48	28,42	7,45	8,14	16,72
ليبيا	24,06	33,86	-25,73	172,48	11,85	9,09	-13,38	9,12	24,26	1,24	-2,65	-15,39	-7,61	14,11	-1,66	6,66	13,30
مصر	-35,56	55,22	-10,99	3,35	53,22	11,94	-5,75	14,32	8,46	7,87	17,03	23,56	1,51	39,89	-15,18	44,14	13,76
المغرب	34,40	8,74	6,60	66,79	-4,14	-1,40	-16,09	1,22	1,50	1,35	5,37	-46,26	27,10	102,28	-2,83	4,00	-3,82
موريتانيا	238,05	-85,89	58,17	83,55	63,74	-35,11	54,30	-33,34	25,60	-44,54	269,25	-41,47	-28,95	25,68	27,77	7,94	27,03
اليمن	-22,36	89,21	8,94	-6,11	24,31	11,37	13,65	9,63	0,70	-33,58	11,81	39,01	15,91	17,99	5,25	37,43	20,62
المجموع	**11,02**	**11,97**	**18,52**	**11,91**	**-16,05**	**9,79**	**3,01**	**4,83**	**13,17**	**7,40**	**5,02**	**-9,19**	**6,01**	**14,25**	**11,72**	**9,74**	**16,27**

المصدر: صندوق النقد العربي http://www.amf.org.ae/varabic

ملحق رقم 20: مشاركة كل بلد في التجارة البينية

2003-1986

الوحدة: نسبة مئوية (%)

الدولة	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	المجموع
الأردن	5,93	6,86	6,06	4,63	4,44	4,30	4,65	5,08	5,27	5,66	6,04	5,69	4,99	4,74	5,05	6,09	6,21	6,01	**5,47**
الإمارات	9,04	8,27	8,77	8,35	9,32	11,31	12,31	13,17	13,11	12,45	12,28	12,11	15,72	17,87	14,09	15,81	14,35	16,22	**13,13**
البحرين	12,20	12,87	8,31	8,13	9,39	10,54	9,93	8,91	8,28	8,21	8,60	8,26	5,63	5,20	5,34	5,21	5,23	5,73	**7,53**
تونس	2,57	2,07	2,27	3,23	3,28	3,42	3,54	3,01	3,14	3,75	3,53	3,02	3,03	3,29	3,50	3,28	3,04	2,97	**3,15**
الجزائر	1,30	1,54	1,69	1,73	2,00	2,06	2,59	2,15	2,73	2,12	1,69	1,98	1,62	1,60	1,53	2,27	2,47	2,45	**2,03**
السعودية	19,31	18,50	18,44	19,61	23,61	29,19	24,70	23,15	22,15	24,49	27,60	27,81	24,94	25,25	21,40	20,32	19,80	21,71	**22,94**
السودان	2,13	1,83	1,93	1,77	2,19	1,77	2,23	2,24	1,96	2,03	2,10	2,32	1,35	1,50	1,36	1,29	1,23	3,15	**1,92**
سورية	3,06	2,23	1,65	2,96	3,98	4,71	4,19	4,51	5,44	4,91	3,35	3,13	4,11	3,64	3,47	5,24	4,61	4,80	**4,04**
الصومال	0,60	0,82	0,46	0,45	0,36	0,44	0,61	0,73	0,67	0,70	0,65	0,50	0,49	0,47	0,29	0,25	0,29	0,29	**0,47**
العراق	7,10	8,01	8,53	10,47	6,72	2,14	2,26	2,40	2,35	2,70	2,17	2,90	2,08	2,43	4,42	5,26	4,98	2,70	**4,13**
عمان	14,68	14,50	16,13	17,07	14,88	5,37	8,79	9,54	8,59	8,10	7,35	8,25	10,30	9,24	9,30	9,24	8,89	6,95	**9,83**
قطر	1,53	1,54	1,82	1,75	1,65	2,22	2,38	2,39	2,33	2,16	2,17	2,10	3,06	2,62	3,87	2,73	4,29	3,32	**2,63**
الكويت	6,94	8,11	9,03	7,68	2,21	0,83	0,57	3,60	4,24	4,78	4,46	4,63	4,98	4,95	5,31	4,76	4,48	4,36	**4,64**
لبنان	2,53	2,54	2,99	2,42	2,72	3,88	4,13	3,84	4,08	2,88	4,56	3,44	3,48	2,97	3,34	3,21	3,16	3,17	**3,32**
ليبيا	1,66	1,85	2,21	1,39	3,38	4,50	4,47	3,76	3,91	4,29	4,05	3,75	3,50	3,05	3,04	2,68	2,60	2,54	**3,16**
مصر	3,52	2,04	2,83	2,13	1,97	3,59	3,66	3,35	3,65	3,50	3,51	3,91	5,33	5,10	6,25	4,74	6,23	6,09	**4,30**
المغرب	3,80	4,60	4,47	4,02	5,99	6,84	6,14	5,00	4,83	4,33	4,09	4,10	2,43	2,91	5,15	4,48	4,25	3,51	**4,40**
موريتانيا	0,14	0,42	0,05	0,07	0,12	0,22	0,13	0,20	0,13	0,14	0,07	0,25	0,16	0,11	0,12	0,14	0,14	0,15	**0,15**
اليمن	1,99	1,39	2,35	2,16	1,81	2,68	2,72	3,00	3,14	2,79	1,73	1,84	2,82	3,08	3,18	2,99	3,75	3,89	**2,77**
المجموع	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	**100,00**

المصدر: صندوق النقد العربي http://www.amf.org.ae/varabic

ملحق رقم 21: نسبة إجمالي التجارة البينية لإجمالي التجارة الخارجية بلد ببلد 1986-2003

الوحدة: نسبة مئوية (%)

الدولة	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	المجموع
الأردن	26,47	29,89	28,07	30,02	29,50	22,41	23,68	24,26	26,89	29,03	29,64	31,52	26,86	24,73	25,51	31,13	31,84	33,34	28,47
الإمارات	6,84	6,40	7,12	6,72	6,54	5,97	6,63	7,20	7,20	7,30	6,93	4,85	6,41	7,52	5,44	6,73	6,32	6,80	6,51
البحرين	36,55	39,87	28,66	29,15	29,19	33,43	32,93	29,67	26,80	27,54	28,06	29,28	19,86	17,30	15,87	18,42	19,10	22,02	25,43
تونس	7,98	6,58	6,59	8,98	7,95	7,00	7,29	6,69	6,53	7,18	7,56	6,22	5,92	7,08	7,98	7,42	6,84	6,82	7,08
الجزائر	1,11	1,55	1,92	2,00	2,26	2,08	2,83	2,53	3,51	2,78	2,14	2,62	2,30	2,18	1,66	2,87	3,20	2,99	2,43
السعودية	6,99	6,85	7,17	8,30	8,09	7,48	6,39	7,31	7,85	8,36	8,86	9,28	8,45	9,21	6,52	7,52	7,61	7,69	7,80
السودان	23,41	18,62	20,67	19,06	28,31	19,74	30,55	33,14	28,17	29,87	33,19	34,23	14,87	19,66	13,30	12,02	11,22	27,19	21,65
سورية	11,02	9,19	8,17	12,20	14,11	15,03	13,87	13,78	14,84	14,95	7,40	8,24	16,40	13,61	12,55	18,66	16,33	21,21	13,72
الصومال	23,25	21,62	19,34	18,17	15,50	33,22	37,19	39,28	35,03	44,43	38,83	33,59	34,44	33,67	25,15	22,81	26,94	28,08	28,89
العراق	6,17	7,44	7,98	9,90	9,37	46,30	40,30	53,16	62,29	65,51	57,53	21,39	8,11	5,90	7,93	11,57	13,28	9,67	10,72
عمان	38,09	44,23	45,81	54,05	47,77	13,03	20,61	22,56	21,48	20,96	17,63	19,67	24,90	22,30	19,30	20,38	20,51	17,81	24,28
قطر	6,88	7,78	9,61	9,57	7,76	8,81	9,10	10,21	10,62	10,19	7,91	7,47	10,06	8,62	8,55	6,85	10,94	8,03	8,76
الكويت	7,46	8,07	10,97	9,24	4,24	3,77	1,05	5,00	6,08	6,10	5,74	5,99	7,16	6,98	6,70	7,21	7,33	6,44	6,63
لبنان	14,55	17,28	17,55	18,65	21,50	17,77	19,00	16,39	15,41	10,16	14,86	12,64	12,08	12,34	15,79	14,38	17,04	17,23	15,18
ليبيا	2,24	2,36	3,08	2,23	4,05	5,35	6,40	5,55	5,81	6,67	5,66	7,21	8,08	7,62	6,21	7,32	7,62	6,59	5,61
مصر	4,54	3,35	4,65	4,40	3,91	6,13	6,98	6,60	6,61	6,09	6,02	6,24	6,91	6,91	8,54	7,74	11,72	12,12	7,20
المغرب	8,52	10,11	9,67	9,57	11,25	10,99	10,68	10,45	9,17	7,92	8,04	8,68	5,03	4,29	8,91	8,89	8,68	7,16	8,50
موريتانيا	2,72	8,14	0,97	1,83	3,15	4,40	2,74	4,45	2,98	3,01	1,74	6,55	4,09	2,80	3,35	4,01	3,87	4,44	3,65
اليمن	14,60	13,61	14,75	14,32	18,78	20,77	20,01	20,66	24,23	20,97	11,50	12,20	20,80	19,69	17,03	18,81	22,28	24,44	18,83
المجموع	8,67	9,10	9,56	10,15	9,63	8,64	8,70	9,33	9,61	9,54	9,09	8,81	8,88	8,89	7,89	9,07	9,50	9,28	9,09

المصدر: صندوق النقد العربي http://www.amf.org.ae/varabic

ملحق رقم 22: إجمالي الصادرات البينية

العربية 1986-2003

الوحدة: ملايير الدولارات الأمريكية

الدولة	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	المجموع
الأردن	0,268	0,367	0,357	0,383	0,375	0,325	0,327	0,411	0,482	0,642	0,675	0,765	0,634	0,571	0,580	1,082	1,229	1,236	10,710
الإمارات	0,783	0,770	0,973	0,996	1,240	1,425	1,800	1,873	1,970	1,917	2,084	2,206	2,693	2,692	2,992	3,213	3,436	3,698	36,761
البحرين	0,660	0,672	0,249	0,280	0,224	0,260	0,273	0,377	0,406	0,477	0,480	0,429	0,507	0,482	0,501	0,533	0,633	0,800	8,244
تونس	0,165	0,139	0,181	0,296	0,364	0,404	0,397	0,379	0,381	0,499	0,422	0,416	0,383	0,424	0,484	0,542	0,613	0,617	7,106
الجزائر	0,037	0,076	0,194	0,173	0,284	0,210	0,236	0,182	0,245	0,228	0,223	0,228	0,149	0,254	0,312	0,583	0,500	0,585	4,700
السعودية	1,958	2,127	2,212	3,035	4,441	4,569	3,951	3,659	3,757	4,852	5,955	6,507	4,772	5,041	5,343	5,354	5,827	7,424	80,785
السودان	0,083	0,089	0,096	0,093	0,084	0,051	0,102	0,112	0,096	0,139	0,179	0,169	0,205	0,222	0,194	0,207	0,212	0,757	3,091
سورية	0,140	0,088	0,177	0,502	0,786	0,787	0,724	0,747	0,929	0,930	0,610	0,710	0,805	0,726	0,775	1,488	1,365	1,602	13,891
الصومال	0,054	0,094	0,070	0,067	0,059	0,074	0,107	0,108	0,111	0,142	0,154	0,126	0,108	0,111	0,052	0,051	0,067	0,077	1,632
العراق	0,420	0,661	0,723	0,955	0,652	0,271	0,409	0,403	0,379	0,411	0,461	0,571	0,302	0,395	1,083	1,011	0,934	0,349	10,390
عمان	1,597	1,859	2,341	2,947	2,762	0,120	0,722	0,780	0,729	0,907	0,788	0,979	1,107	1,071	1,329	1,411	1,506	1,354	24,308
قطر	0,153	0,150	0,204	0,229	0,188	0,215	0,238	0,209	0,218	0,253	0,237	0,237	0,257	0,261	0,729	0,494	1,014	0,732	6,020
الكويت	0,573	0,676	0,762	0,795	0,516	0,161	0,121	0,229	0,187	0,311	0,233	0,301	0,293	0,401	0,405	0,485	0,511	0,592	7,553
لبنان	0,253	0,290	0,377	0,255	0,215	0,290	0,334	0,342	0,354	0,342	0,662	0,334	0,340	0,294	0,327	0,391	0,416	0,464	6,282
ليبيا	0,181	0,165	0,199	0,047	0,459	0,421	0,384	0,326	0,468	0,568	0,694	0,594	0,445	0,335	0,442	0,440	0,425	0,478	7,070
مصر	0,180	0,118	0,249	0,275	0,270	0,437	0,540	0,531	0,512	0,476	0,488	0,480	0,546	0,459	0,761	0,616	0,846	1,117	8,902
المغرب	0,126	0,165	0,248	0,263	0,373	0,467	0,340	0,339	0,372	0,387	0,368	0,331	0,215	0,296	0,258	0,300	0,324	0,356	5,525
موريتانيا	0,017	0,009	0,007	0,000	0,002	0,002	0,002	0,000	0,001	0,003	0,005	0,004	0,003	0,006	0,003	0,009	0,010	0,013	0,096
اليمن	0,088	0,036	0,055	0,052	0,091	0,045	0,056	0,059	0,181	0,229	0,088	0,079	0,155	0,158	0,204	0,197	0,347	0,387	2,507
المجموع	7,736	8,551	9,675	11,645	13,386	10,536	11,060	11,067	11,781	13,712	14,807	15,466	13,919	14,198	16,771	18,407	20,217	22,637	245,571

المصدر: صندوق النقد العربي http://www.amf.org.ae/varabic

ملحق رقم 23: معدلات النمو السنوية لإجمالي الصادرات

البينية 1986-2003

الوحدة: نسبة مئوية (%)

الدولة	1987/ 1986	1988/ 1987	1989/ 1988	1990/ 1989	1991/ 1990	1992/ 1991	1993/ 1992	1994/ 1993	1995/ 1994	1996/ 1995	1997/ 1996	1998/ 1997	1999/ 1998	2000/ 1999	2001/ 2000	2002/ 2001	2003/ 2002
الأردن	37,03	-2,72	7,23	-2,04	-13,47	0,69	25,72	17,22	33,22	5,08	13,33	-17,04	-10,02	1,64	86,52	13,60	0,52
الإمارات	-1,65	26,30	2,33	24,60	14,89	26,28	4,08	5,20	-2,73	8,74	5,87	22,06	-0,04	11,13	7,39	6,95	7,64
البحرين	1,85	-62,90	12,33	-19,95	16,10	4,67	38,21	7,83	17,54	0,53	-10,66	18,27	-5,03	3,94	6,52	18,64	26,52
تونس	-15,81	30,21	63,45	22,92	11,00	-1,92	-4,30	0,50	30,85	-15,41	-1,51	-7,95	10,67	14,19	12,01	13,07	0,70
الجزائر	104,01	154,15	-10,54	63,58	-25,96	12,22	-22,76	34,64	-7,04	-2,31	2,23	-34,68	70,65	23,03	86,73	-14,22	17,09
السعودية	8,66	4,01	37,20	46,33	2,88	-13,53	-7,38	2,68	29,13	22,75	9,27	-26,66	5,63	5,98	0,21	8,83	27,42
السودان	6,46	7,76	-2,16	-9,93	-39,26	98,94	10,26	-14,17	44,82	28,23	-5,39	21,33	8,04	-12,68	7,05	2,45	256,36
سورية	-37,15	101,48	183,95	56,44	0,20	-8,05	3,22	24,25	0,14	-34,35	16,31	13,39	-9,81	6,75	92,00	-8,26	17,32
الصومال	74,60	-24,97	-4,68	-11,64	25,42	44,66	0,70	2,91	27,27	8,75	-18,21	-14,45	2,63	-52,97	-1,58	31,48	14,41
العراق	57,66	9,30	32,15	-31,77	-58,42	50,85	-1,44	-5,88	8,28	12,25	23,91	-47,06	30,70	173,90	-6,65	-7,54	-62,69
عمان	16,40	25,94	25,87	-6,26	-95,66	502,22	8,11	-6,49	24,27	-13,10	24,24	13,10	-3,26	24,09	6,21	6,74	-10,14
قطر	-1,94	35,82	12,33	-17,57	14,22	10,77	-12,46	4,60	15,80	-6,30	0,10	8,54	1,47	179,28	-32,21	105,06	-27,81
الكويت	17,93	12,72	4,33	-35,09	-68,72	-25,25	90,11	-18,70	66,92	-25,14	29,08	-2,73	37,20	0,92	19,81	5,25	15,88
لبنان	14,50	30,06	-32,32	-15,80	35,07	15,11	2,26	3,69	-3,35	93,28	-49,51	1,65	-13,37	11,05	19,57	6,51	11,54
ليبيا	-8,75	20,95	-76,41	875,53	-8,27	-8,79	-15,00	43,61	21,29	22,25	-14,45	-25,05	-24,77	31,90	-0,50	-3,30	12,54
مصر	-34,38	110,60	10,54	-1,97	62,12	23,47	-1,73	-3,46	-7,11	2,52	-1,63	13,80	-15,99	65,78	-19,03	37,38	31,98
المغرب	30,70	50,98	5,91	41,67	25,25	-27,24	-0,25	9,68	4,05	-4,72	-10,06	-35,21	37,70	-12,83	16,35	7,95	9,89
موريتانيا	-47,70	-28,57	-100,00	/	49,67	-25,50	-79,95	337,53	97,08	70,14	-25,99	-14,31	94,40	-51,16	211,53	13,67	23,09
اليمن	-59,49	54,86	-6,08	74,89	-50,87	24,25	5,21	209,35	26,27	-61,37	-10,41	95,40	2,53	28,68	-3,47	76,47	11,29
المجموع	10,53	13,14	20,36	14,95	-21,29	4,97	0,06	6,46	16,38	7,99	4,45	-10,00	2,00	18,12	9,75	9,83	11,97

لمصدر: صندوق النقد العربي http://www.amf.org.ae/varabic

ملحق رقم 24: مشاركة كل بلد في الصادرات

البينية 1986-2003

الوحدة: نسبة مئوية (%)

الدولة	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	المجموع
الأردن	3,47	4,30	3,69	3,29	2,80	3,08	2,96	3,72	4,09	4,68	4,56	4,94	4,56	4,02	3,46	5,88	6,08	5,46	**4,36**
الإمارات	10,12	9,01	10,05	8,55	9,27	13,53	16,27	16,92	16,73	13,98	14,08	14,27	19,35	18,96	17,84	17,45	17,00	16,34	**14,97**
البحرين	8,53	7,86	2,58	2,41	1,68	2,47	2,46	3,40	3,45	3,48	3,24	2,77	3,64	3,39	2,98	2,90	3,13	3,54	**3,36**
تونس	2,14	1,63	1,87	2,54	2,72	3,84	3,59	3,43	3,24	3,64	2,85	2,69	2,75	2,98	2,88	2,94	3,03	2,72	**2,89**
الجزائر	0,48	0,89	2,00	1,49	2,12	1,99	2,13	1,65	2,08	1,66	1,50	1,47	1,07	1,79	1,86	3,17	2,47	2,59	**1,91**
السعودية	25,30	24,87	22,87	26,06	33,18	43,36	35,72	33,07	31,89	35,38	40,22	42,08	34,29	35,50	31,86	29,09	28,82	32,80	**32,90**
السودان	1,08	1,04	0,99	0,80	0,63	0,49	0,92	1,01	0,82	1,02	1,21	1,09	1,47	1,56	1,15	1,13	1,05	3,34	**1,26**
سورية	1,81	1,03	1,83	4,31	5,87	7,47	6,55	6,75	7,88	6,78	4,12	4,59	5,78	5,11	4,62	8,08	6,75	7,08	**5,66**
الصومال	0,69	1,09	0,73	0,57	0,44	0,70	0,97	0,98	0,94	1,03	1,04	0,81	0,77	0,78	0,31	0,28	0,33	0,34	**0,66**
العراق	5,42	7,73	7,47	8,20	4,87	2,57	3,70	3,64	3,22	3,00	3,11	3,69	2,17	2,78	6,46	5,49	4,62	1,54	**4,23**
عمان	20,64	21,74	24,20	25,30	20,63	1,14	6,52	7,05	6,19	6,61	5,32	6,33	7,95	7,54	7,92	7,67	7,45	5,98	**9,90**
قطر	1,98	1,75	2,10	1,96	1,41	2,04	2,16	1,89	1,85	1,84	1,60	1,53	1,85	1,84	4,35	2,69	5,02	3,23	**2,45**
الكويت	7,41	7,91	7,88	6,83	3,86	1,53	1,09	2,07	1,58	2,27	1,57	1,95	2,10	2,83	2,42	2,64	2,53	2,62	**3,08**
لبنان	3,27	3,39	3,90	2,19	1,61	2,76	3,02	3,09	3,01	2,50	4,47	2,16	2,44	2,07	1,95	2,12	2,06	2,05	**2,56**
ليبيا	2,33	1,93	2,06	0,40	3,43	3,99	3,47	2,95	3,97	4,14	4,69	3,84	3,20	2,36	2,63	2,39	2,10	2,11	**2,88**
مصر	2,33	1,38	2,57	2,36	2,02	4,15	4,88	4,80	4,35	3,47	3,30	3,10	3,92	3,23	4,54	3,35	4,19	4,93	**3,63**
المغرب	1,63	1,92	2,57	2,26	2,78	4,43	3,07	3,06	3,15	2,82	2,49	2,14	1,54	2,08	1,54	1,63	1,60	1,57	**2,25**
موريتانيا	0,22	0,11	0,07	0,00	0,01	0,02	0,02	0,00	0,01	0,02	0,03	0,02	0,02	0,04	0,02	0,05	0,05	0,06	**0,04**
اليمن	1,14	0,42	0,57	0,45	0,68	0,42	0,50	0,53	1,54	1,67	0,60	0,51	1,11	1,12	1,22	1,07	1,72	1,71	**1,02**
المجموع	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	**100,00**

المصدر: صندوق النقد العربي http://www.amf.org.ae/varabic

ملحق رقم 25: نسبة إجمالي الصادرات البينية لإجمالي الصادرات بلد ببلد 1986-2003

الوحدة: نسبة مئوية (%)

الدولة	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	المجموع
الأردن	36,07	39,99	35,03	34,91	40,69	27,97	32,93	39,53	41,89	44,54	46,01	57,32	51,37	31,16	30,54	47,22	44,39	**41,20**	**40,70**
الإمارات	6,33	5,70	7,34	6,04	5,64	6,05	7,92	8,81	9,15	7,96	7,53	5,46	7,96	7,38	6,00	6,59	6,59	**5,62**	**6,74**
البحرين	28,16	28,16	10,31	10,32	5,85	13,19	13,88	15,86	11,77	11,47	10,43	9,78	12,33	11,04	8,08	9,56	10,75	**11,98**	**11,87**
تونس	9,56	6,52	7,58	10,11	10,24	9,90	9,81	9,98	8,21	8,63	7,65	7,48	7,00	7,53	8,28	8,17	8,17	**7,16**	**8,28**
الجزائر	0,50	0,89	2,38	1,94	2,58	1,78	2,12	1,80	2,85	2,44	1,68	1,65	1,47	2,06	1,44	3,05	2,60	**2,33**	**2,05**
السعودية	9,70	9,41	9,32	10,69	10,00	9,56	7,86	8,64	8,82	9,70	9,81	10,74	9,56	9,96	6,91	7,90	8,06	**7,81**	**8,91**
السودان	24,99	17,81	18,17	15,47	16,37	13,99	31,77	31,89	20,32	26,07	36,08	33,20	37,89	28,43	10,72	12,81	10,90	**29,77**	**20,93**
سورية	10,55	6,49	13,16	16,71	18,63	22,94	23,48	23,73	28,02	23,42	8,10	9,74	27,85	18,91	15,06	26,08	20,82	**27,80**	**19,05**
الصومال	66,70	66,40	55,68	55,76	39,36	75,46	82,56	89,14	73,21	82,28	80,09	80,03	84,98	95,02	83,88	72,75	75,49	**71,24**	**73,70**
العراق	5,62	6,81	7,52	7,78	6,32	55,64	67,14	85,47	98,88	96,73	91,65	19,67	5,93	4,08	7,29	9,17	10,23	**4,26**	**9,18**
عمان	54,63	57,68	58,08	67,54	60,26	2,43	13,23	14,71	13,46	15,20	10,90	13,07	20,59	15,09	12,46	13,21	13,54	**11,60**	**20,68**
قطر	7,39	7,52	9,77	9,14	5,75	6,63	6,58	6,28	6,85	6,87	5,39	4,31	5,29	4,20	6,29	4,55	9,24	**5,47**	**6,22**
الكويت	7,79	6,58	9,17	7,21	6,34	19,50	2,65	2,55	1,95	2,41	1,70	2,03	2,86	3,15	2,15	2,97	3,19	**2,82**	**3,67**
لبنان	58,70	57,95	58,97	53,66	47,24	52,54	57,56	53,68	55,36	47,83	57,39	51,50	46,99	42,34	46,66	44,40	40,93	**32,15**	**48,73**
ليبيا	2,68	2,05	2,92	0,55	3,30	3,75	3,86	4,32	5,95	6,67	6,84	6,01	7,16	4,64	3,67	4,89	5,13	**4,03**	**4,32**
مصر	8,01	5,80	11,74	10,55	10,44	11,95	17,71	17,07	14,86	13,83	13,81	8,69	12,41	8,76	10,77	8,46	11,67	**12,43**	**11,47**
المغرب	5,15	5,59	7,17	7,94	8,15	9,87	7,71	8,91	8,79	7,81	7,19	6,46	4,63	3,94	3,47	4,29	4,13	**4,07**	**5,99**
موريتانيا	4,13	2,13	1,28	0,00	0,32	0,43	0,37	0,08	0,34	0,50	0,87	0,69	0,62	1,15	0,56	1,67	1,91	**2,24**	**1,07**
اليمن	29,12	36,01	6,78	4,39	13,17	8,84	16,87	15,64	19,43	11,77	3,66	3,19	10,33	6,40	5,37	5,85	9,43	**9,64**	**8,11**
المجموع	**9,80**	**9,35**	**10,59**	**10,48**	**9,59**	**8,43**	**8,66**	**9,34**	**9,66**	**9,61**	**8,70**	**8,19**	**9,17**	**8,10**	**6,52**	**7,85**	**8,28**	**7,48**	**8,55**

المصدر: صندوق النقد العربي http://www.amf.org.ae/varabic

ملحق رقم 26: إجمالي الواردات البينية للدول العربية 1986-2003

الوحدة: ملايير الدولارات الأمريكية

الدولة	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	المجموع
الأردن	0,576	0,717	0,716	0,588	0,666	0,522	0,679	0,720	0,749	0,854	1,039	0,931	0,716	0,789	1,077	1,148	1,268	1,572	15,327
الإمارات	0,503	0,537	0,578	0,755	0,947	0,803	0,862	1,061	1,092	1,374	1,402	1,404	1,562	2,435	1,628	2,577	2,332	3,883	25,735
البحرين	1,076	1,361	1,222	1,425	1,979	1,816	1,875	1,609	1,527	1,692	1,960	2,033	1,018	1,012	1,249	1,376	1,470	1,876	27,574
تونس	0,200	0,188	0,220	0,382	0,405	0,269	0,369	0,290	0,351	0,492	0,581	0,486	0,436	0,520	0,664	0,659	0,611	0,770	7,894
الجزائر	0,148	0,166	0,105	0,189	0,185	0,195	0,324	0,296	0,393	0,332	0,256	0,362	0,289	0,206	0,190	0,250	0,492	0,559	4,938
السعودية	0,791	0,797	1,050	1,076	1,100	1,182	1,390	1,498	1,416	1,622	1,881	1,784	1,979	2,205	1,673	2,089	2,133	2,722	28,387
السودان	0,220	0,201	0,246	0,277	0,431	0,297	0,381	0,387	0,362	0,398	0,417	0,522	0,161	0,210	0,253	0,264	0,281	0,718	6,025
سورية	0,296	0,265	0,115	0,119	0,148	0,141	0,183	0,257	0,342	0,368	0,342	0,223	0,307	0,318	0,363	0,433	0,486	0,640	5,344
الصومال	0,031	0,036	0,012	0,027	0,025	0,012	0,025	0,054	0,046	0,044	0,031	0,025	0,025	0,025	0,042	0,042	0,050	0,059	0,611
العراق	0,591	0,604	0,786	1,241	0,926	0,150	0,079	0,131	0,170	0,303	0,155	0,293	0,261	0,301	0,366	0,916	1,069	0,913	9,255
عمان	0,492	0,433	0,514	0,632	0,730	0,938	1,180	1,345	1,276	1,235	1,298	1,482	1,682	1,581	1,719	1,975	2,067	1,895	22,474
قطر	0,065	0,094	0,119	0,139	0,198	0,222	0,275	0,324	0,327	0,319	0,380	0,388	0,570	0,491	0,539	0,507	0,711	0,820	6,488
الكويت	0,414	0,606	0,836	0,815	0,002	0,001	0,003	0,572	0,804	0,951	1,033	1,080	1,057	1,018	1,335	1,259	1,289	1,446	14,521
لبنان	0,107	0,111	0,151	0,252	0,424	0,474	0,559	0,514	0,598	0,418	0,632	0,691	0,601	0,558	0,767	0,785	0,855	1,020	9,518
ليبيا	0,055	0,128	0,192	0,244	0,334	0,465	0,583	0,511	0,445	0,567	0,455	0,525	0,501	0,540	0,556	0,542	0,622	0,708	7,971
مصر	0,321	0,205	0,252	0,171	0,191	0,269	0,251	0,215	0,340	0,449	0,509	0,687	0,896	1,005	1,287	1,121	1,657	1,731	11,558
المغرب	0,415	0,562	0,542	0,579	1,032	0,880	0,988	0,775	0,756	0,758	0,792	0,891	0,442	0,539	1,431	1,341	1,383	1,286	15,392
موريتانيا	0,002	0,057	0,003	0,015	0,026	0,042	0,027	0,044	0,028	0,034	0,016	0,072	0,041	0,025	0,037	0,041	0,044	0,057	0,611
اليمن	0,194	0,184	0,360	0,401	0,334	0,484	0,533	0,610	0,552	0,510	0,402	0,469	0,608	0,725	0,838	0,900	1,160	1,432	10,695
المجموع	6,497	7,251	8,018	9,325	10,081	9,163	10,568	11,213	11,574	12,719	13,581	14,347	13,154	14,502	16,018	18,223	19,982	24,103	230,319

المصدر: صندوق النقد العربي http://www.amf.org.ae/varabic

ملحق رقم 27: معدلات النمو السنوية لإجمالي الواردات البينية 1986-2003

الوحدة: نسبة مئوية (%)

الدولة	1987/ 1986	1988/ 1987	1989/ 1988	1990/ 1989	1991/ 1990	1992/ 1991	1993/ 1992	1994/ 1993	1995/ 1994	1996/ 1995	1997/ 1996	1998/ 1997	1999/ 1998	2000/ 1999	2001/ 2000	2002/ 2001	2003/ 2002
الأردن	24,44	-0,13	-17,89	13,29	-21,56	30,12	5,95	4,05	14,01	21,67	-10,40	-23,06	10,11	36,57	6,55	10,52	23,91
الإمارات	6,76	7,64	30,62	25,43	-15,21	7,35	23,09	2,92	25,82	2,04	0,14	11,25	55,91	-33,17	58,33	-9,51	66,54
البحرين	26,50	-10,25	16,65	38,86	-8,24	3,25	-14,19	-5,07	10,79	15,85	3,72	-49,93	-0,56	23,40	10,18	6,84	27,57
تونس	-6,10	17,00	73,52	6,21	-33,66	37,37	-21,43	20,97	40,24	17,99	-16,35	-10,22	19,13	27,78	-0,72	-7,33	25,95
الجزائر	12,54	-36,91	80,00	-2,17	5,53	66,22	-8,81	32,80	-15,47	-22,87	41,37	-20,06	-28,95	-7,42	31,36	96,86	13,53
السعودية	0,72	31,74	2,50	2,19	7,50	17,62	7,76	-5,51	14,56	15,97	-5,16	10,96	11,40	-24,11	24,81	2,12	27,60
السودان	-8,67	22,82	12,46	55,47	-30,94	28,23	1,32	-6,43	9,91	4,81	25,36	-69,09	29,90	20,73	4,19	6,50	155,54
سورية	-10,35	-56,57	2,95	25,23	-5,25	30,02	40,83	32,95	7,46	-7,05	-34,88	37,69	3,80	14,09	19,13	12,39	31,57
الصومال	16,39	-67,25	131,53	-7,98	-52,51	112,49	111,99	-14,57	-5,60	-29,91	-19,60	-0,21	0,29	72,59	-0,97	20,09	15,99
العراق	2,22	30,02	57,92	-25,37	-83,76	-47,17	64,80	30,04	78,20	-48,79	88,46	-10,83	15,21	21,84	149,84	16,70	-14,60
عمان	-12,08	18,67	23,04	15,49	28,51	25,82	13,97	-5,13	-3,16	5,08	14,14	13,53	-6,00	8,73	14,84	4,70	-8,33
قطر	44,00	27,24	16,46	42,49	12,53	23,83	17,62	0,90	-2,48	19,30	2,13	46,82	-13,90	9,91	-6,06	40,38	15,20
الكويت	46,40	37,98	-2,55	-99,75	-40,00	133,33	20320,33	40,66	18,30	8,61	4,49	-2,12	-3,67	31,16	-5,75	2,40	12,20
لبنان	3,64	36,13	66,98	67,97	11,95	17,74	-7,94	16,22	-30,05	51,28	9,31	-13,00	-7,28	37,59	2,28	8,95	19,25
ليبيا	131,34	50,51	26,80	36,89	39,49	25,24	-12,31	-12,89	27,38	-19,81	15,38	-4,44	7,62	3,06	-2,58	14,73	13,83
مصر	-36,22	23,25	-32,23	11,92	40,68	-6,78	-14,39	58,24	31,92	13,54	34,90	30,38	12,19	28,07	-12,90	47,86	4,46
المغرب	35,52	-3,62	6,91	78,19	-14,75	12,31	-21,54	-2,47	0,25	4,45	12,55	-50,37	21,96	165,39	-6,28	3,12	-7,02
موريتانيا	2605,71	-95,07	425,36	73,35	64,57	-35,62	62,61	-36,17	21,86	-54,24	362,13	-42,84	-38,27	43,96	12,94	6,66	27,97
اليمن	-5,47	95,91	11,25	-16,64	44,83	10,18	14,54	-9,53	-7,68	-21,11	16,69	29,51	19,31	15,65	7,37	28,90	23,41
المجموع	11,59	10,58	16,30	8,11	-9,11	15,33	6,10	3,22	9,90	6,77	5,64	-8,32	10,25	10,45	13,77	9,65	20,62

المصدر: صندوق النقد العربي http://www.amf.org.ae/varabic

ملحق رقم 28: مشاركة كل بلد في الواردات

البينية 1986-2003

الوحدة: نسبة مئوية (%)

الدولة	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	المجموع
الأردن	8,86	9,88	8,93	6,30	6,60	5,70	6,43	6,42	6,47	6,71	7,65	6,49	5,45	5,44	6,73	6,30	6,35	6,52	**6,65**
الإمارات	7,74	7,41	7,21	8,10	9,39	8,76	8,16	9,46	9,44	10,80	10,32	9,79	11,88	16,79	10,16	14,14	11,67	16,11	**11,17**
البحرين	16,56	18,77	15,23	15,28	19,63	19,82	17,74	14,35	13,19	13,30	14,43	14,17	7,74	6,98	7,80	7,55	7,36	7,78	**11,97**
تونس	3,08	2,59	2,74	4,09	4,02	2,93	3,50	2,59	3,03	3,87	4,28	3,39	3,32	3,58	4,15	3,62	3,06	3,19	**3,43**
الجزائر	2,28	2,30	1,31	2,03	1,83	2,13	3,07	2,64	3,39	2,61	1,89	2,52	2,20	1,42	1,19	1,37	2,46	2,32	**2,14**
السعودية	12,18	10,99	13,09	11,54	10,91	12,90	13,16	13,36	12,23	12,75	13,85	12,43	15,05	15,20	10,45	11,46	10,67	11,29	**12,33**
السودان	3,38	2,77	3,07	2,97	4,27	3,25	3,61	3,45	3,12	3,13	3,07	3,64	1,23	1,45	1,58	1,45	1,41	2,98	**2,62**
سورية	4,55	3,66	1,44	1,27	1,47	1,53	1,73	2,30	2,96	2,89	2,52	1,55	2,33	2,19	2,27	2,37	2,43	2,65	**2,32**
الصومال	0,48	0,50	0,15	0,29	0,25	0,13	0,24	0,48	0,40	0,34	0,22	0,17	0,19	0,17	0,26	0,23	0,25	0,24	**0,27**
العراق	9,10	8,33	9,80	13,30	9,18	1,64	0,75	1,17	1,47	2,39	1,14	2,04	1,98	2,07	2,29	5,02	5,35	3,79	**4,02**
عمان	7,58	5,97	6,41	6,78	7,24	10,23	11,17	11,99	11,02	9,71	9,56	10,33	12,79	10,90	10,73	10,84	10,35	7,86	**9,76**
قطر	1,00	1,29	1,49	1,49	1,96	2,43	2,61	2,89	2,82	2,51	2,80	2,71	4,33	3,38	3,37	2,78	3,56	3,40	**2,82**
الكويت	6,37	8,36	10,43	8,74	0,02	0,01	0,03	5,10	6,95	7,48	7,61	7,53	8,03	7,02	8,34	6,91	6,45	6,00	**6,30**
لبنان	1,65	1,53	1,88	2,71	4,20	5,18	5,29	4,59	5,16	3,29	4,66	4,82	4,57	3,85	4,79	4,31	4,28	4,23	**4,13**
ليبيا	0,85	1,76	2,40	2,61	3,31	5,08	5,51	4,56	3,85	4,46	3,35	3,66	3,81	3,72	3,47	2,97	3,11	2,94	**3,46**
مصر	4,94	2,82	3,15	1,83	1,90	2,94	2,38	1,92	2,94	3,53	3,75	4,79	6,81	6,93	8,03	6,15	8,29	7,18	**5,02**
المغرب	6,38	7,75	6,76	6,21	10,24	9,60	9,35	6,91	6,53	5,96	5,83	6,21	3,36	3,72	8,94	7,36	6,92	5,34	**6,68**
موريتانيا	0,03	0,78	0,03	0,16	0,25	0,46	0,26	0,39	0,24	0,27	0,12	0,50	0,31	0,18	0,23	0,23	0,22	0,23	**0,27**
اليمن	2,99	2,53	4,49	4,30	3,31	5,28	5,04	5,44	4,77	4,01	2,96	3,27	4,62	5,00	5,23	4,94	5,81	5,94	**4,64**
المجموع	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	**100,00**

المصدر: صندوق النقد العربي http://www.amf.org.ae/varabic

ملحق رقم 29: نسبة إجمالي الواردات البينية لإجمالي الواردات بلد ببلد 1986-2003

الوحدة: نسبة مئوية (%)

الدولة	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	المجموع
الأردن	23,56	26,46	25,54	27,51	25,54	19,95	20,85	19,87	21,85	23,00	24,07	23,02	18,88	21,52	23,43	23,56	24,99	28,99	23,53
الإمارات	7,82	7,78	6,78	7,90	8,25	5,83	4,95	5,44	5,19	6,55	6,19	4,12	4,79	7,68	4,65	6,91	5,96	8,49	6,22
البحرين	44,74	50,16	45,02	45,47	53,32	42,86	41,15	37,27	40,59	45,53	47,89	50,50	28,54	23,69	25,84	28,74	28,72	34,25	38,60
تونس	7,02	6,63	5,95	8,27	6,62	4,87	5,72	4,67	5,34	6,13	7,50	5,44	5,22	6,75	7,77	6,90	5,88	6,58	6,27
الجزائر	1,60	2,36	1,42	2,06	1,91	2,54	3,75	3,38	4,10	3,08	2,81	4,16	3,25	2,36	2,20	2,53	4,19	4,24	2,96
السعودية	4,14	3,96	4,82	5,09	4,57	4,07	4,18	5,31	6,06	5,91	6,77	6,21	6,59	7,87	5,52	6,69	6,61	7,37	5,76
السودان	22,86	19,01	21,84	20,67	33,01	21,24	30,24	33,52	31,40	31,48	32,09	34,58	8,39	14,82	16,31	11,46	11,48	24,91	22,03
سورية	11,26	10,66	5,16	5,69	6,18	5,13	5,29	6,22	6,52	7,81	6,41	5,53	7,88	8,30	9,25	9,43	10,17	13,32	7,94
الصومال	10,95	7,88	3,98	6,88	6,41	7,45	11,22	18,54	15,52	17,81	10,80	8,45	9,53	8,63	13,53	12,42	14,50	15,63	11,01
العراق	6,63	8,28	8,45	12,53	14,19	35,55	13,18	24,57	34,14	45,59	27,34	25,77	14,09	14,25	10,73	16,29	17,96	18,74	13,19
عمان	19,22	22,09	23,33	27,99	26,77	29,36	31,30	32,68	32,59	29,05	28,19	29,51	28,88	32,94	33,51	33,28	32,84	28,84	29,91
قطر	5,92	8,23	9,35	10,37	11,65	12,93	13,63	17,13	16,80	16,52	11,17	13,52	16,98	19,64	16,59	13,49	14,82	13,81	14,13
الكويت	7,03	10,81	13,35	12,74	0,05	0,03	0,04	8,13	11,96	12,24	12,34	13,09	12,27	13,37	18,66	15,99	15,07	13,56	11,38
لبنان	5,23	6,10	6,37	11,24	16,85	12,65	13,56	11,21	10,79	6,18	8,37	9,26	8,51	8,98	12,32	10,76	13,27	14,22	10,44
ليبيا	1,46	2,94	3,25	5,55	5,89	8,72	11,28	6,78	5,66	6,66	4,48	9,32	9,11	12,69	13,84	12,26	11,40	11,52	7,66
مصر	3,65	2,70	2,91	2,27	2,08	3,42	3,03	2,62	3,60	3,82	3,91	5,22	5,44	6,30	7,61	7,39	11,75	11,93	5,59
المغرب	10,63	13,24	11,52	10,55	13,04	11,70	12,32	11,30	9,38	7,98	8,51	9,96	5,25	4,52	12,41	11,69	11,69	9,06	10,00
موريتانيا	0,71	14,88	0,63	4,19	6,57	8,73	4,50	7,65	5,03	5,22	2,55	11,42	7,04	4,22	5,63	5,84	5,11	5,72	5,88
اليمن	11,90	12,14	18,01	20,27	21,25	23,73	20,40	21,32	26,37	32,29	21,71	23,30	28,04	36,10	36,08	36,50	37,65	41,77	27,27
المجموع	7,62	8,82	8,56	9,77	9,69	8,89	8,73	9,31	9,56	9,47	9,56	9,60	8,59	9,82	10,12	10,75	11,18	11,99	9,76

المصدر: صندوق النقد العربي http://www.amf.org.ae/varabic

ملحق رقم 30: الميزان التجاري للدول العربية

بلد ببلد 1986-2003

الوحدة: ملايير الدولارات الأمريكية

الدولة	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	المجموع
الأردن	-1,70	-1,79	-1,78	-1,04	-1,68	-1,46	-2,27	-2,58	-2,28	-2,27	-2,85	-2,71	-2,56	-1,83	-2,70	-2,58	-2,31	-2,42	-38,81
الإمارات	5,95	6,62	4,73	6,92	10,51	9,78	5,32	1,73	0,51	3,10	5,05	6,31	1,25	4,75	14,82	11,48	13,03	20,11	131,98
البحرين	-0,06	-0,33	-0,30	-0,42	0,13	-2,26	-2,59	-1,94	-0,31	0,45	0,51	0,36	0,55	0,09	1,36	0,79	0,77	1,20	-2,01
تونس	-1,12	-0,70	-1,30	-1,68	-2,57	-1,44	-2,41	-2,41	-1,93	-2,25	-2,23	-3,38	-2,89	-2,08	-2,71	-2,92	-2,89	-3,08	-40,00
الجزائر	-1,80	1,56	0,76	-0,24	1,34	4,11	2,49	1,34	-0,98	-1,43	4,11	5,13	1,24	3,61	13,01	9,20	7,50	11,89	62,85
السعودية	1,07	2,49	1,95	7,23	20,34	18,74	17,01	14,16	19,24	22,56	32,93	31,83	19,90	22,59	47,07	36,57	40,01	58,08	413,77
السودان	-0,63	-0,56	-0,60	-0,74	-0,79	-1,04	-0,94	-0,80	-0,68	-0,73	-0,80	-1,00	-1,38	-0,63	0,25	-0,68	-0,50	-0,34	-12,58
سورية	-1,30	-1,13	-0,89	0,92	1,82	0,69	-0,37	-0,99	-1,94	-0,74	2,20	3,26	-1,00	0,01	1,22	1,12	1,78	0,96	5,61
الصومال	-0,20	-0,32	-0,17	-0,28	-0,24	-0,06	-0,10	-0,17	-0,15	-0,07	-0,09	-0,13	-0,13	-0,17	-0,25	-0,27	-0,26	-0,27	-3,33
العراق	-1,46	2,41	0,32	2,39	3,79	0,06	0,01	-0,06	-0,12	-0,24	-0,07	1,77	3,24	7,58	11,44	5,40	3,18	3,31	42,95
عمان	0,36	1,26	1,83	2,11	1,86	1,73	1,69	1,19	1,50	1,71	2,62	2,47	-0,45	2,29	5,54	4,75	4,83	5,10	42,38
قطر	0,97	0,86	0,81	1,17	1,58	1,53	1,60	1,43	1,24	1,75	1,00	2,63	1,51	3,72	8,34	7,11	6,18	7,45	50,87
الكويت	1,47	4,66	2,04	4,63	4,08	-2,66	-2,71	1,95	2,85	5,17	5,31	6,55	1,62	5,11	11,68	8,45	7,46	10,29	77,95
لبنان	-1,61	-1,32	-1,73	-1,77	-2,06	-3,20	-3,54	-3,95	-4,90	-6,05	-6,41	-6,82	-6,35	-5,51	-5,53	-6,41	-5,43	-5,72	-78,32
ليبيا	2,94	3,71	0,91	4,22	8,21	5,87	4,78	0,00	0,00	0,00	0,00	4,26	0,71	2,96	8,04	4,57	2,83	5,72	59,74
مصر	-6,54	-5,56	-6,54	-4,93	-6,63	-4,20	-5,24	-5,08	-6,00	-8,30	-9,48	-7,64	-12,08	-10,73	-9,86	-7,89	-6,85	-5,52	-129,07
المغرب	-1,46	-1,30	-1,24	-2,18	-3,34	-2,79	-3,61	-3,06	-3,83	-4,55	-4,18	-3,82	-3,79	-4,43	-4,11	-4,49	-3,99	-5,47	-61,65
موريتانيا	0,13	0,05	0,06	0,10	0,08	0,04	-0,15	-0,15	-0,12	-0,08	-0,05	-0,11	-0,09	-0,08	-0,12	-0,16	-0,32	-0,41	-1,37
اليمن	-1,33	-1,41	-1,18	-0,79	-0,88	-1,53	-2,28	-2,49	-1,16	0,36	0,56	0,47	-0,67	0,47	1,47	0,90	0,60	0,58	-8,31
المجموع	-6,32	9,20	-2,33	15,63	35,53	21,91	6,67	-1,89	0,95	8,40	28,15	39,42	-1,36	27,72	98,97	64,95	65,60	101,45	512,66

المصدر: صندوق النقد العربي http://www.amf.org.ae/varabic

ملحق رقم 31: معدل التغطية للدول العربية

بلد ببلد 1986-2003

الوحدة: نسبة مئوية (%)

الدولة	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	المجموع
الأردن	30,40	33,92	36,40	51,38	35,39	44,36	30,48	28,71	33,56	38,83	33,97	32,98	32,55	49,98	41,31	47,04	54,56	55,31	40,41
الإمارات	192,51	195,87	155,50	172,36	191,62	171,06	130,52	108,86	102,43	114,79	122,32	118,52	103,83	114,99	142,34	130,78	133,29	143,98	131,89
البحرين	97,46	87,95	89,10	86,66	103,37	46,59	43,11	55,05	91,77	112,01	112,45	108,88	115,37	102,10	128,18	116,45	114,98	121,96	97,19
تونس	60,62	75,24	64,74	63,52	58,09	73,92	62,63	61,22	70,65	72,02	71,23	62,22	65,46	72,98	68,31	69,38	72,15	73,67	68,22
الجزائر	80,51	122,20	110,20	97,40	113,83	153,45	128,78	115,26	89,77	86,78	145,19	158,99	113,94	141,44	250,46	193,01	163,83	190,19	137,66
السعودية	105,61	112,39	108,97	134,18	184,45	164,47	151,14	150,19	182,43	182,17	218,62	210,74	166,30	180,58	255,36	217,12	223,99	257,18	183,95
السودان	34,69	47,17	46,61	45,08	39,43	26,10	25,39	30,50	41,15	42,36	38,16	33,73	28,14	55,13	116,36	70,35	79,67	88,21	53,99
سورية	50,45	54,42	60,27	144,29	175,65	125,10	89,26	76,03	63,11	84,31	141,32	180,89	74,33	100,19	131,08	124,41	137,13	119,96	108,34
الصومال	28,30	30,68	42,29	30,06	38,11	61,03	57,23	41,58	51,08	70,30	67,95	54,13	49,29	40,83	19,77	20,80	25,62	28,86	39,90
العراق	83,68	132,98	103,41	124,10	158,05	115,17	101,03	88,50	76,92	63,80	88,49	255,56	275,08	459,08	435,15	196,11	153,46	167,93	161,20
عمان	114,16	164,53	183,08	193,27	168,13	154,16	144,71	128,90	138,42	140,24	156,90	149,14	92,27	147,77	207,89	180,02	176,73	177,56	156,40
قطر	188,26	175,41	163,65	187,10	193,21	188,75	179,31	175,84	163,76	190,77	129,27	191,63	145,07	248,87	356,46	289,20	228,64	225,49	210,77
الكويت	124,98	183,12	132,57	172,45	200,25	23,71	62,65	127,75	142,36	166,57	163,46	179,44	118,78	167,13	263,21	207,38	187,20	196,48	161,09
لبنان	21,09	27,49	26,98	21,19	18,09	14,73	14,09	13,88	11,55	10,58	15,26	8,69	10,22	11,20	11,24	12,07	15,78	20,14	14,13
ليبيا	177,60	185,44	115,35	196,15	245,06	209,99	192,50	100,00	100,00	100,00	100,00	175,71	112,94	169,69	300,00	203,47	151,92	193,06	157,39
مصر	25,59	26,82	24,49	34,62	28,05	46,55	36,79	37,98	36,48	29,32	27,15	41,96	26,72	32,81	41,73	47,98	51,40	61,95	37,54
المغرب	62,62	69,40	73,66	60,33	57,78	62,88	54,93	55,44	52,45	52,11	55,10	57,31	54,99	62,89	64,33	60,87	66,24	61,47	59,93
موريتانيا	142,85	112,02	113,58	128,35	120,87	109,11	74,65	73,16	77,89	87,95	92,38	83,33	85,29	87,04	81,77	77,87	63,53	58,32	86,79
اليمن	18,58	6,57	40,91	60,01	44,05	24,86	12,62	13,07	44,49	123,07	130,25	123,11	69,07	123,41	163,40	136,52	119,53	117,04	78,81
المجموع	92,58	111,19	97,52	116,37	134,15	121,27	105,51	98,43	100,79	106,26	119,82	126,37	99,11	118,78	162,50	138,30	136,71	150,47	121,72

المصدر: صندوق النقد العربي http://www.amf.org.ae/varabic

ملحق رقم 32: الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية 1992 – 2002

الوحدة: ملايين الدولارات الأمريكية

الدولة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الأردن	5 139,00	5 569,70	6 078,30	6 728,00	6 928,10	7 246,80	7 912,60	8 134,00	8 465,40	8 829,30	9 296,20
الإمارات	35 412,70	35 745,30	38 268,00	42 806,90	47 993,50	51 188,60	48 500,50	55 193,50	70 521,70	69 546,10	71 370,20
البحرين	4 750,80	5 200,50	5 566,00	5 848,80	6 101,10	6 348,40	6 183,50	6 619,70	7 970,70	7 928,20	8 417,60
تونس	15 497,40	14 608,80	15 632,70	18 029,20	19 589,00	18 897,00	19 812,90	20 799,20	19 468,20	19 971,50	23 143,10
الجزائر	47 870,50	49 766,50	41 969,30	41 258,40	46 846,50	48 177,90	48 187,70	57 703,10	54 396,80	54 822,70	55 788,90
السعودية	123 203,70	118 515,90	120 166,90	142 457,70	157 743,10	164 993,90	145 967,40	161 172,00	188 693,50	183 256,60	188 227,70
السودان	5 786,90	5 612,80	6 045,90	9 561,00	8 287,70	9 795,20	9 726,40	10 520,50	11 604,90	12 962,10	14 324,50
سورية	13 150,40	13 764,30	15 336,40	16 617,40	17 592,50	16 612,50	16 043,10	16 774,20	18 922,80	19 273,80	20 322,30
الصومال	121,1	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....
العراق	75533,3	76 667,90	77 815,10	78 055,00	78 063,70	78 856,10	79 530,00	81 915,90	83 544,10	81 038,00	81 849,00
عمان	12 452,00	12 493,10	12 918,90	13 802,90	15 277,80	15 837,50	14 085,60	15 711,30	19 867,40	19 942,80	20 296,50
قطر	7 646,20	7 156,60	7 374,50	8 137,90	9 059,30	11 297,80	10 255,50	12 393,10	17 759,90	17 126,60	17 466,50
الكويت	19 865,30	23 997,70	24 797,40	26 550,40	31 070,50	29 864,90	25 118,10	29 185,30	37 017,60	34 244,70	35 330,70
لبنان	5 545,30	7 536,70	9 159,30	11 118,80	12 992,90	14 862,00	16 168,00	16 490,90	16 490,90	16 741,00	17 376,00
ليبيا	36 144,10	28 806,80	24 781,50	30 200,80	32 921,60	36 279,50	28 313,30	30 080,90	35 580,00	29 882,40	19 821,60
مصر	41 755,10	46 895,70	51 661,50	60 159,20	66 303,10	75 897,10	84 828,80	90 603,80	97 955,10	90 284,40	84 822,20
المغرب	28 450,70	26 801,10	30 351,30	32 986,20	36 638,40	33 414,70	35 818,90	35 250,30	33 318,70	33 875,70	37 150,70
موريتانيا	1150,1	935,80	1 004,80	1 056,00	1 080,60	1 069,60	982,90	964,20	928,10	941,50	939,00
اليمن	6 738,50	6 027,60	5 546,80	5 125,40	5 744,70	6 936,60	6 315,90	7 500,20	9 292,70	9 361,50	9 922,00
المجموع	**486 213,10**	**486 102,80**	**494 474,60**	**550 500,00**	**600 234,10**	**627 576,10**	**603 751,10**	**657 012,10**	**731 798,50**	**710 028,90**	**715 864,70**

المصدر: صندوق النقد العربي، الدول العربية، مؤشرات اقتصادية، 1992–2002، ص 2.

ملحق رقم 33: مؤشر نمو التجارة الخارجية العربية بلد ببلد من 1992 إلى 2002

الدولة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الأردن	%41,37	%41,86	%37,67	%38,31	%41,73	%37,12	%31,78	%33,79	%38,37	%40,56	%42,20
الإمارات	%56,68	%57,03	%55,61	%52,65	%52,43	%72,77	%68,48	%61,78	%60,15	%61,88	%63,96
البحرين	%68,62	%64,33	%64,80	%67,35	%71,25	%66,23	%62,11	%65,23	%69,18	%65,37	%65,38
تونس	%33,88	%34,28	%35,87	%38,32	%33,87	%38,35	%34,88	%32,04	%36,95	%40,51	%38,65
الجزائر	%20,66	%18,95	%21,64	%24,41	%23,83	%23,36	%19,76	%18,22	%27,85	%26,44	%27,79
السعودية	%33,91	%29,77	%27,43	%27,19	%28,04	%27,07	%27,38	%24,40	%28,53	%27,02	%27,77
السودان	%13,67	%13,41	%13,44	%9,40	%10,82	%10,31	%12,68	%10,43	%14,47	%15,12	%15,34
سورية	%24,86	%26,49	%27,92	%26,11	%36,57	%34,05	%21,13	%22,86	%23,97	%26,71	%27,89
الصومال	%147,46	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
العراق	%0,80	%0,65	%0,57	%0,70	%0,69	%2,56	%4,37	%7,20	%10,94	%10,27	%9,21
عمان	%37,05	%37,70	%36,13	%37,02	%38,72	%39,49	%39,76	%37,86	%39,76	%41,65	%42,92
قطر	%36,91	%36,44	%34,80	%34,47	%43,06	%37,07	%40,11	%35,18	%41,79	%42,70	%45,16
الكويت	%29,72	%33,37	%32,87	%39,01	%35,50	%38,58	%37,52	%34,86	%35,11	%35,32	%34,75
لبنان	%42,38	%34,65	%33,73	%33,66	%33,53	%27,30	%24,10	%20,93	%21,01	%24,41	%21,47
ليبيا	%20,90	%26,18	%31,74	%28,18	%30,85	%21,38	%20,70	%19,07	%22,58	%22,44	%34,66
مصر	%13,58	%12,05	%12,48	%12,62	%12,48	%12,31	%12,31	%11,70	%12,24	%12,43	%12,59
المغرب	%21,84	%19,89	%20,25	%21,91	%19,70	%21,06	%18,23	%27,59	%28,44	%27,24	%26,48
موريتانيا	%45,57	%53,12	%49,30	%58,21	%54,51	%54,21	%55,27	%58,53	%63,80	%67,05	%75,27
اليمن	%21,82	%26,85	%27,27	%34,35	%37,12	%32,39	%29,01	%29,91	%32,93	%31,16	%34,10
المجموع	**%25,57**	**%24,58**	**%24,58**	**%25,15**	**%26,01**	**%26,96**	**%25,26**	**%24,58**	**%28,40**	**%28,46**	**%29,54**

المصدر: صندوق النقد العربي بتصرف

ملحق رقم 34: مؤشر القدرة على التصدير للدول العربية بلد ببلد من 1992 إلى 2002

الدولــة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الأردن	%19,33	%18,68	%18,93	%21,43	%21,17	%18,41	%15,61	%22,52	%22,44	%25,95	%29,79
الإمارات	%64,18	%59,45	%56,27	%56,27	%57,70	%78,94	%69,76	%66,08	%70,67	%70,13	%73,09
البحرين	%41,35	%45,68	%62,02	%71,16	%75,43	%69,04	%66,54	%65,91	%77,72	%70,34	%69,94
تونس	%26,09	%26,04	%29,70	%32,09	%28,17	%29,42	%27,60	%27,03	%30,00	%33,19	%32,40
الجزائر	%23,26	%20,29	%20,47	%22,68	%28,22	%28,69	%21,04	%21,35	%39,80	%34,84	%34,51
السعودية	%40,82	%35,74	%35,44	%35,10	%38,48	%36,71	%34,19	%31,41	%41,00	%36,99	%38,40
السودان	%5,53	%6,27	%7,84	%5,59	%5,98	%5,20	%5,57	%7,42	%15,57	%12,49	%13,61
سورية	%23,45	%22,88	%21,61	%23,89	%42,83	%43,86	%18,02	%22,89	%27,19	%29,61	%32,26
الصومال	%107,35	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
العراق	%0,81	%0,61	%0,49	%0,54	%0,64	%3,68	%6,41	%11,83	%17,78	%13,60	%11,15
عمان	%43,81	%42,46	%41,95	%43,21	%47,29	%47,28	%38,16	%45,15	%53,69	%53,56	%54,82
قطر	%47,39	%46,46	%43,21	%45,23	%48,56	%48,71	%47,48	%50,20	%65,28	%63,46	%62,84
الكويت	%22,89	%37,43	%38,62	%48,75	%44,05	%49,55	%40,75	%43,62	%50,88	%47,66	%45,30
لبنان	%10,47	%8,45	%6,99	%6,44	%8,88	%4,37	%4,47	%4,21	%4,25	%5,26	%5,85
ليبيا	%27,51	%26,18	%31,74	%28,18	%30,85	%27,26	%21,95	%23,99	%33,88	%30,10	%41,81
مصر	%7,30	%6,63	%6,67	%5,72	%5,33	%7,28	%5,19	%5,78	%7,21	%8,06	%8,55
المغرب	%15,48	%14,19	%13,93	%15,01	%14,00	%15,34	%12,94	%21,30	%22,26	%20,61	%21,10
موريتانيا	%38,96	%44,89	%43,17	%54,48	%52,35	%49,28	%50,88	%54,48	%57,40	%58,71	%58,48
اليمن	%4,89	%6,21	%16,79	%37,90	%42,00	%35,74	%23,70	%33,04	%40,86	%35,97	%37,13
المجموع	**%26,26**	**%24,38**	**%24,67**	**%25,92**	**%28,35**	**%30,10**	**%25,14**	**%26,69**	**%35,16**	**%33,03**	**%34,13**

المصدر: صندوق النقد العربي بتصرف

ملحق رقم 35: المسافة بين عواصم الدول العربية

الوحدة: كم

البلد	عمان	أبو ظبي	المنامة	تونس	الجزائر	الرياض	الخرطوم	دمشق	بغداد	مسقط	الدوحة	كويت	بيروت	طرابلس	القاهرة	الرباط	نواقشط	صنعاء
عمان		1984	1557	2414	3053	1333	1849	176	810	2405	2379	1189	218	2132	494	3965	5391	2022
أبو ظبي			427	4398	5036	768	2479	2018	1379	438	300	831	2103	4096	2362	5944	7240	1460
المنامة				3971	4609	420	2210	1594	988	856	141	429	1680	3671	1939	5517	6836	1370
تونس					639	3719	3225	2393	3122	4818	4104	3593	2310	512	2087	1571	3288	4111
الجزائر						4352	3745	3032	3758	5457	4741	4232	2949	1025	2714	944	2782	4702
الرياض							1791	1413	991	1203	485	534	1496	3381	1642	5238	6477	1061
الخرطوم								2025	2305	2863	2248	2198	2053	1736	1611	4431	5151	1253
دمشق									754	2429	1732	1201	85	2146	612	3956	5438	2163
بغداد										1751	1128	559	829	2898	1298	4691	6191	1993
مسقط											737	1229	2513	4526	2795	6370	7678	1756
الدوحة												569	1816	3797	2062	5646	6944	1335
كويت													1285	3320	1617	5151	6547	1596
بيروت														2069	584	3874	5368	2233
طرابلس															1739	1858	3334	3678
القاهرة																3595	4932	2099
الرباط																	1983	5491
نواقشط																		6384
صنعاء																		

المصدر: موقع وزارة الفلاحة الأمريكية

ملحق رقم 36: الحدود بين الدول العربية

البلد	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	السودان	سوريا	العراق	عمان	قطر	كويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن
الأردن						1		1	1									
الإمارات						1				1								
البحرين																		
تونس					1									1				
الجزائر				1										1		1	1	
السعودية	1	1							1	1	1	1						1
السودان														1	1			
سوريا	1								1				1					
العراق	1					1		1				1						
عمان		1				1												1
قطر						1												
كويت						1			1									
لبنان								1										
ليبيا				1	1		1								1			
مصر							1							1				
المغرب					1												1	
موريتانيا					1											1		
اليمن						1				1								

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى مراجع مختلفة

ملحق رقم 37: المستعمر المشترك بين الدول العربية

البلد	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	السودان	سوريا	العراق	عمان	قطر	كويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن
الأردن		1	1				1		1		1	1			1			
الإمارات	1		1				1		1		1	1			1			
البحرين	1	1					1		1		1	1			1			
تونس					1			1					1			1	1	
الجزائر				1				1					1			1	1	
السعودية																		
السودان	1	1	1						1		1	1			1			
سوريا				1	1								1			1	1	
العراق	1	1	1				1				1	1			1			
عمان																		
قطر	1	1	1				1		1			1			1			
كويت	1	1	1				1		1		1				1			
لبنان				1	1			1								1	1	
ليبيا																		
مصر	1	1	1				1		1		1	1						
المغرب				1	1			1					1				1	
موريتانيا				1	1			1					1			1		
اليمن																		

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى مراجع مختلفة

المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

ا- الكتب

1. إيمان عطية ناصف و آخرون، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2007،
2. أبو العلا علي أبو العلا النمر، العولمة و النظام العالمي الجديد، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2004،
3. أحمد ثابت و آخرون، العولمة و تداعيها على الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2003،
4. آدم مهدي أحمد، العولمة و علاقتها بالهيمنة التكنولوجية، الشركة العالمية للطباعة و النشر، ليبيا، الطبعة الأولى، 2001،
5. أسامة المجدوب، الجات و مصر و البلدان العربية من هافانا إلى مراكش، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1997،
6. أشرف أحمد العدلي، التجارة الدولية، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع، المعمورة، مصر، الطبعة الأولى، 2006،
7. إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2002،
8. السيد يسين، العالمية و العولمة، نهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، الطبعة الثانية، 2001،
9. جاسم محمد، التجارة الدولية، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2006، الطبعة الأولى،
10. جلال أمين، العولمة و التنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة الأروجواي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، الطبعة الثانية،

11. جمال فروخي، نظرية الاقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992،
12. حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1998، الطبعة الأولى،
13. خالد سعد زغلول حلمي، مثلث قيادة الاقتصاد العالمي دراسة قانونية و اقتصادية، جامعة الكويت، 2002، الطبعة الأولى،
14. رشاد العصار و آخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان الأردن، 2000، الطبعة الأولى،
15. سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية بين جات 94 و منظمة التجارة العالمية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، الطبعة الأولى،
16. سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، الطبعة الأولى،
17. سمير محمد عبد العزيز، عالمية تجارة القرن الحادي و العشرين، الجزء الثاني، المكتب العربي الحديث، 2006، الطبعة الأولى،
18. صلاح الدين نامق، تطور التجارة الدولية منذ عهد التجاريين إلى السوق الأوروبية المشتركة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1973، الطبعة الأولى،
19. صلاح عباس، التكتلات الاقتصادية هل هي تحايل على الجات؟، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2006،
20. عادل أحمد حشيش، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، 1974، الطبعة الأولى،
21. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، الطبعة الأولى،
22. عبد الله عثمان عبد الله، أيديولوجيا العولمة، من عولمة السوق إلى تسويق العولمة، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2003، الطبعة الأولى،
23. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية منظماتها شركاتها تداعيها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، الطبعة الأولى،
24. عبد الناصر نزال العبادي، منظمة التجارة العالمية و اقتصاديات الدول النامية، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 1999، الطبعة الأولى،

25. عبد الواحد العفوري، العولمة و الجات التحديات و الفرص، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000، الطبعة الأولى،
26. فؤاد محمد الصقار، جغرافية التجارة الدولية، منشأة المعارف بالإسكندرية، الإسكندرية، 1997، الطبعة الثالثة،
27. فلاح كاظم المحنة، العولمة و الجدل الدائر حولها، الوراق للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2002، الطبعة الأولى،
28. فليح حسن خلف، اقتصاديات الوطن العربي، الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2004، الطبعة الأولى،
29. فيصل مفتاح شلوف، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الأهلية للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2006، الطبعة الأولى،
30. مجدي محمود شهاب و آخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، الطبعة الأولى،
31. مجموعة من الباحثين، المجتمع و الاقتصاد أمام العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2004، الطبعة الأولى،
32. مجموعة من الباحثين، العرب و العولمة بحوث و مناقشات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، الطبعة الأولى،
33. مجموعة من الباحثين، التعاون الاقتصادي العربي و آفاق المستقبل، مركز بنك العربي للبحث العلمي، المؤسسة العربية، عمان، 2001، الطبعة الأولى،
34. مجيد علي حسين، الاقتصاد القياسي النظرية و التطبيق، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 1998، الطبعة الأولى،
35. محسن أحمد الخضيري، العولمة مقدمة في فكر و اقتصاد و إدارة عصر الادولة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2000، الطبعة الأولى،
36. محسن أحمد هلال، موقف الدول العربية من عضوية منظمة التجارة العالمية، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الإكسوا)، الدوحة، قطر، 2001، الطبعة الأولى،
37. محسن أحمد هلال، قواعد الانضمام و التفاوض في منظمة التجارة العالمية، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الإكسوا)، لبنان، 2001، الطبعة الأولى،

38. محمد الناشد، التجارة الخارجية و الداخلية: ماهيتها–تخطيطها، منشورات جامعة حلب، سورية، 1977، الطبعة الأولى،
39. محمد رضوان، نبذة تاريخية من الجات إلى منظمة التجارة العالمية، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الإكسوا)، الدوحة، قطر، 2001، الطبعة الأولى،
40. مصطفى سلامة، قواعد الجات الاتفاق العام للتعريفات الجمركية و التجارة، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، 1998، الطبعة الأولى،
41. موسى سعد و آخرون، التجارة الخارجية، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2001، الطبعة الأولى،
42. نبيل حشاد، الجات و منظمة التجارة العالمية أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، دار إيجي مصر للطباعة و النشر، القاهرة، 1999، الطبعة الثانية،
43. نداء محمد الصوص، ، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، الأردن، 2008، الطبعة الأولى،
44. وليد اسماعيل السيفو، الاقتصاد القياسي التحليلي، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2003، الطبعة الأولى.

ب– المجلات و الدوريات

1. بركات محمد مراد، ظاهرة العولمة رؤية نقدية، مطابع الراية، قطر،2002، العدد 86، السنة 11
2. جامعة الفاتح، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، الاقتصاد و العلوم السياسية، طرابلس ليبيا، 2005 ،العدد 3، السنة 2
3. صندوق النقد العربي الدائرة الاقتصادية، الدول العربية مؤشرات اقتصادية، 2003،
4. صندوق النقد العربي الدائرة الاقتصادية، الدول العربية مؤشرات اقتصادية، 2006،
5. صندوق النقد العربي الدائرة الاقتصادية و الفنية، التجارة الخارجية للدول العربية، 2003،
6. صندوق النقد العربي الدائرة الاقتصادية و الفنية، التجارة الخارجية للدول العربية2006،
7. صندوق النقد العربي، أسعار الصرف التقاطعية لعملات الدول العربية، العدد 18، 2003،
8. صندوق النقد العربي، أسعار الصرف التقاطعية لعملات الدول العربية، العدد 21، 2006،

ج – الرسائل و الأطروحات

1. الجوزي جميلة، مظاهر العولمة الاقتصادية و انعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية، أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006–2007.
2. باشي أحمد، التجارة الخارجية و التنمية الاقتصادية "حالة الدول النامية"، بحث لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 1986.
3. بن موسى كمال، المنظمة العالمية للتجارة و النظام التجاري و العالمي الجديد، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.
4. حداد محمد، العولمة و انعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية مع الإشارة إلى حالتي الجزائر و مصر، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص نقود و مالية، الجزائر، 2003–2004.
5. حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.
6. عبد الرشيد بن ديب، تنظيم و تطور التجارة الخارجية، حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، فرع التسيير، 2002–2003.
7. عبد الله موساوي، مكانة التجارة الخارجية في إستراتيجية التنمية "عرض حالة الجزائر خلال الفترة 1989ـــ1999"، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، الجزائر، 2001–2002.
8. عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006–2007.
9. قويدر آمال، التكتلات الاقتصادية الدولية في ظل العولمة تكامل أو تناقص، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001.
10. مراح أمينة، نمذجة قياسية للاستهلاك الغذائي للعائلات الجزائرية، تطور عبر الزمن 1988، 1995 و 2000، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، الجزائر، 2007–2008.

ثانيا: المراجع بالغة الأجنبية

Bibliographie en langue francaise

1. André Gamblin, images économiques du monde, armand colin, France, 2005.
2. Bernard Guerrien, dictionnaire d'analyse économique microéconomie macroéconomie théorie des jeux, édition repère, France, 2000.
3. Gregory N.Mankiw, macroéconomie, édition de boeck, Belgique, 2003, 3ème édition,
4. Isabelle cadoret, économétrie appliquée, édition de boeck, Belgique, 2004, 1ère édition,
5. Jacques Boudet, chronologie universelle d'histoire, in extenso de Larousse Bordas, France, 1997,
6. Jean Louis Mucchielli, économie internationale, édition Dalloz, France, 1997, 2ème édition,
7. Jean Louis Mucchielli, principes d'économie internationale, édition Economica, 1989, France, 1ère édition,
8. Jean Louis Mucchielli, Thierry Mayer, économie internationale, édition Dalloz, France, 2005,
9. Paul R.Krugman, Maurice Obstfeld, économie internationale, édition de Boeck, Belgique, 2001, 3ème édition,
10. Paul R.Krugman, Maurice Obstfeld, économie internationale, édition Pearson, Paris, France, 2006,
11. Peter.H.Lindert, Charles.P.Kindleberger, Economie Internationale, édition Economica, Paris, France, 7ème édition, 1982,
12. Régis Bourbonnais, Econométrie, cours et exercices corrigés, édition Dunod, Paris, 1993.

ثالثا: أهم المواقع الإلكترونية

1. http://ar.wikipedia.org
2. http://stats.unctad.org
3. http://www.albanaldawli.org
4. http://www.crl.ars.usda.gov/cec/java/capitals.htm
5. http://www.cairn.info/article.php
6. http://www.amf.org.ae/varabic
7. http://www.api.org
8. http://www.mazerolle.fr/CI.htm
9. http://web.mit.edu/krugman/www/ohlin.html
10. http://www.Middle-east-online.com/opinion
11. http://www.wcrl.ars.usda.gov/cec/ajva/capitals.htm
12. http://www.worldbank.org
13. http://www.wto.org/french